الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض والكون

المذكرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الميدان: علوم الأرض والكون

الشعبة: جغرافيا وتهيئة الإقليم

التخصص: تهيئة حضرية

العنوان

عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر

مقدمة من طرف الطالب:

أيمن لولباني

أمام لجنة المناقشة			
.....	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا
محمد الطيب جابري	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا
حسين بولمعيز	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض والكون

المذكرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

الميدان: علوم الأرض والكون

الشعبة: جغرافيا وتهيئة الإقليم

التخصص: تهيئة حضرية

العنوان

عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر

مقدمة من طرف الطالب:

أيمن لولباني

أمام لجنة المناقشة			
.....	أستاذ مساعد (أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا
محمد الطيب جابري	أستاذ محاضر (ب)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا
حسين بولمعيز	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، فبفضل الله أولًا ثم بفضل دعمكم ومساندتكم، تمكنت من الوصول إلى هذا اليوم الذي أعتبره من أهم محطات حياتي العلمية.

أود أن أعبر عن خالص امتناني وعظيم تقديري إلى مشرفي العزيز، الأستاذ الدكتور/ (حسين بولمعيز)، الذي لم يدخر جهدًا في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان لدعمه المستمر وتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في تطوير هذا العمل والوصول به إلى المستوى الذي يليق.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة قسم علوم الأرض والكون، كل باسمه وكل بصفته

أخيرًا، أتوجه بالشكر إلى جميع أصدقائي وزملائي، وكل من قدم لي يد العون والمساعدة، ولو بكلمة طيبة، خلال مسيرتي الدراسية.

أسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه

الكريم، وأن ينفع به الباحثين والعلماء في مجاله.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من كانوا سندي وسببًا في وصولي إلى هذا اليوم،

إلى والديّ العزيزين، الذين لم يبخلوا عليّ بالدعم والنصح والمساندة، وغمروني بحبهم وتشجيعهم الدائم، أنتم مصدر إلهامي وفخري، وبدونكم لما استطعت تحقيق هذا الإنجاز.

إلى أسرتي الكريمة، لكل فرد منكم، شكرًا على تفهمكم وصبركم ودعائكم المستمر لي، كنتم خير عون لي في كل خطوة من خطوات مسيرتي.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يدخروا جهدًا في تعليمي وتوجيهي، وقدموا لي خلاصة علمهم وخبراتهم، أشكركم جزيل الشكر على دعمكم وثقتكم بي.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني هذا المشوار بكل ما فيه من تحديات وفرح،شكرًا لكم على صداقتكم الصادقة ودعمكم المتواصل.

إلى كل من كان له أثر في حياتي العلمية والعملية، أهديكم ثمرة جهودي هذه، وأسأل

الله أن ينفع بها، وأن يجعلها في ميزان حسناتكم.

أيمن

الفهارس

خطـــــــــــة الدراســـــــــة	
العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الخرائط	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الصور	
المقدمة العامة	02
تمهيد	03
1- إشكالية الدراسة	04
2-فرضيات الدراسة	04
3- أسباب اختيار الموضوع	04_05
4- أهمية وأهداف الدراسة	05-06
5- منهجية البحث وأدواته	06_07_08
6- الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة	08_09_10_11_12
7-عوائق وصعوبات الدراسة	12
8- خطة البحث (مخطط العمل)	13
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	15
مقدمة الفصل	16
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن	17
I - مفهوم الأمن	17
I -1- تعريف الأمن	17
I-2- مفهـوم الوعـي الأمنـي	18
II- أهمية الأمن للمجتمع والمدينة	18-19
III -مظاهر ومقومات الأمن	19-20
IV - أنواع، مستويات وأبعاد الأمن	20
IV -1- أنواع الأمن	20-21-22-23
IV -2- أبعاد الأمن	24
IV -3- مستويات الأمن	24-25
IV -4- نسبية الأمن	25
المبحث الثاني: ماهية الأمن الحضري	26
I - مفهوم وتعريف الأمن الحضري	26

II - نشأة الأمن الحضري عبر التاريخ	26-27
III - أنواع الأمن الحضري	27-28-29-30
IV - الفاعلين في مجال الأمن الحضري IV-1- الأجهزة الأمنية IV-2- السلطات المحلية والإدارية IV-3- وسائل الإعلام (الإعلام الأمني) IV-4- المجتمع المدني IV-5- المصالح القضائية IV-6- مؤسسات إعادة التربية IV-7- الأسرة	31 31-32-33-34 34-35 35 35-36 36 36-37 37
المبحث الثالث: طرق وأساليب تحقيق الأمن الحضري	38
I-الآليات المعتمدة في تحقيق الأمن الحضري I-1- المقاربة الأمنية I-2- المقاربة التشاركية I-3- المقاربة الإعلامية والمعلوماتية I-4- المقاربة التنموية	38 38-39 39 39-40 40-41
II -أساليب تنمية الوعي الأمني في ظل التحولات المعاصرة والمستقبلية	41-42
III - تحديات تحقيق الأمن الإنساني	42-43
الفصل الثاني: مدينة بئر العاتر دراسة جغرافية عامة	
مقدمة الفصل	45
المبحث الأول: مدينة بئر العاتر: الدراسة الطبيعية	46
I - الموقع الجغرافي لمدينة بئر العاتر	46-47
II - التضاريس وعلاقتها بالمخاطر الطبيعية..... II-1- الطوبوغرافيا..... II-2- الجبال.....	48 48 48-49
III - الجيو تقنية	49-50

IV - المناخ: (الفترة الرطبة – الفترةالجافة)	50
IV-1-الأمطار	50
IV-2-الحرارة IV-3-الرياح	51
V – الشبكة الهيدروغرافية	51-52
VI– الارتفاقات	52
VI-1- الارتفاقات الطبيعية	52-53
VI-2- الارتفاقات الصناعية VI-3- الارتفاقات المنشأة	53
المبحث الثاني: مدينة بئر العاتر: الدراسة البشرية	54
I _ الخصائص السكانية ببلدية بئر العاتر	54
I-1- نمو السكان ببلدية بئر العاتر	54-55-56
I-2- التركيب العمري للسكان ببلدية بئر العاتر	56
I-3- البطالة ببلدية بئر العاتر	57
I-4- التوزيع المهني للسكان	58 -59
المبحث الثالث: الدراسة العمرانية لمدينة بئر العاتر	60
I - مراحل التوسع العمراني للمدينة	60-61-62-63
II - التجهيزات والمرافق المختلفة	64-65-66-67-68
III - الشبكات التقنية	68-69-70
IV - واقع الحظيرة السكنية بمدينة بئر العاتر	70-71
V - واقع التوسع العمراني العشوائي بالمدينة	72-73-74
VI - مورفولوجية وآفاق التوسع العمراني بمدينة بئر العاتر	74-75-76
خاتمة الفصل	77
الفصـــــل الثالث: عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر	78
مقدمة الفصل	79
المبحث الأول: الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر: الواقع والتحديات	80
I - واقع الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر	80-81-82
II - العناصر المهددة للأمن البيئي بمدينة بئر العاتر	83-84

المبحث الثاني: محفزات وعوائق تحقيق الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر	85
I - تحليل نتائج الدراسة الميدانية	85.....100
II - مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف / الفرص – التهديدات (SWOT)	100-101-102
III -نتائج الدراسة ومناقشتها	102-103-104
IV -الاقتراحات والتوصيات	104-105
الخاتمة العامة	107
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
ملخص الدراسة	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المتوسط السنوي لتساقط الأمطار ببلدية بئر العاتر	50
2	متوسط درجات الحرارة ببلدية بئر العاتر	51
3	توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ببلدية بئر العاتر	58
4	نسبة امكانية تحقيق الأمن المستدام بمدينة بئر العاتر	87
5	المحاور الأمنية الأكثر أهمية بمدينة بئر العاتر	89
6	مدى مساهمة المصالح الإدارة في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر	89
7	نسبة مدى مساهمة مصالح الدولة في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر	90
8	تقيم شكل تدخل مصالح الدولة بغية تحقق الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر	91
9	طرق ووسائل أخرى لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر	99

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الموقع الجغرافي والإداري لبلدية بئر العاتر	47
2	طبوغرافية مدينة بئر العاتر	48
3	التضاريس في بلدية بئر العاتر	49
4	جيوتقنية مدينة بئر العاتر .	50

5	خريطة الشبكة الهيدروغرافية ببلدية بئر العاتر	52
6	توزيع مخططات شغل الأراضي بمدينة بئر العاتر	63
7	التوزيع المجالي للتجهيزات القاعدية والمرافق الخدمية بمدينة بئر العاتر	64
8	شبكة الصرف الصحي لمدينة بئر العاتر	69
9	أنماط السكن بمدينة بئر العاتر	71
10	واقع النسيج العمراني ومناطق التوسع المستقبلي بمدينة بئر العاتر	75
11	العناصر المهددة للبيئة بمدينة بئر العاتر سنة 2020	83

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور السكان ببلدية بئر العاتر خلال الفترة (1977-2021)	55
2	توزيع السكان ببلدية بئر العاتر حسب الفئات العمرية بمنظور أمني	56
3	نسبة البطالة في البلديات الحدودية لولاية تبسة سنة 2022	57
4	توزيع عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية ببلدية بئر العاتر	58
5	وضعية الحضيرة السكنية ببلدية ومدينة بئر لسنة 2021	70

6	مخالفات تمس بالأمن العمومي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)	81
7	مخالفات تمس بالأمن المجتمعي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)	81
8	مخالفات تمس بالأمن الاقتصادي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)	82
9	مخالفات تمس بالأمن المعلوماتي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)	82
10	مخالفات تمس بالأمن الصحي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)	82
11	المحاور الأمنية الأكثر أهمية بمدينة بئر العاتر	88
12	مظاهر اللاأمن الأكثر انتشارا بمدينة بئر العاتر	92
13	توزيع الفئات الأكثر عرضة لعدم توفر الأمن بمدينة بئر العاتر	93
14	أهم العوامل المؤثرة في انتشار اللاأمن بمدينة بئر العاتر	95
15	الأسباب التي تمنع المواطن والمجتمع المدني من المساهمة في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر	97
16	تقييم درجة الوعي لدى السكان بأهمية التعاون مع مختلف مصالح الدولة لتحقيق الأمن بالمدينة	97
17	طرق ووسائل أخرى لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر	99
18	مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف / الفرص – التهديدات (SWOT)	101

فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النواة الأول لمدينة بئر العاتر سنة 1941	61
02	استهلاك المجال غير المخطط (حي الجمارك بئر العاتر)	73
03	استهلاك المجال غير المخطط الجمارك بئر العاتر	73

المقدمـــــــــة

العامـــــــــــة

الأمن حاجة إنسانية، وضرورة بشرية، وغريزة فطرية، لا تتحقق السعادة بدونه، ولا يدوم الاستقرار مع فقدانه، لأن مصالح الفرد والمجتمع مرهونة بتوفيره، فهو يحقق راحة في البال، وانشراحا في الصدر وشعورا بالسعادة والطمأنينة والسكينة.

إن من أهم ألوان حماية المواطنين هو توفير الأمن الحضري؛ إذ يرتبط بالمجتمع الحضري ويشكل ركيزة أساسية لرقيه ونهضته وتطوره ومواكبة احتياجات العصر الذي نعيشه، إذ أن مسؤولية الأمن الحضري ليست على عاتق الدولة وحدها، بل على كافة شرائح المجتمع من الأفراد والمؤسسات والحكومات، وجميع القوى التي تشكل البناء العام للمجتمع الحضري، إذ أن الأمن الحضري من أهم حاجات الإنسان داخل المدن، إذ أن بواعث الخوف والقلق والفزع تجعل الساكن بالمدينة لا يهنأ بحياته، لذا؛ كانت الغاية الأساسية للتنمية الحضرية هي إقامة إطار عيش هنيء قوامه السلم الاجتماعي بين سكان المدينة.

إن مشكلة تحقيق الأمن الحضري بالمدن متعلقة بالأساس بالجرائم التي تهدد الأمن المجتمعي والمرتبطة بالمستجدات والتطورات الحديثة التي تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية، وأنه في رحاب الأمن المجتمعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم، وتكاتف الجهود في خدمة المجتمع والوطن، وفي غياب الأمن المجتمعي تزداد فرص ظهور مظاهر الحقد والكراهية ونفي الآخر، والمجتمع الآمن هو الذي يشعر فيه الناس بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بينهم، هو المجتمع المسالم القابل للنمو والارتقاء.

وتزداد أهمية تحقيق الأمن الحضري للمجتمع إذا تعلق الأمر بمناطق ذات خصوصية معينة كتلك المناطق الحدودية، كونها معرضة للعديد من الأخطار الداخلية منها والخارجية، خصوصا إذا رافق ذلك غياب مقومات التنمية المحلية كوجود معوقات طبيعية وأخرى بشرية، إذ ومنذ تخطيط أولى للمدن، والمجتمع الحضري مهدد بالعديد من المخاطر، ومع وجود أفكار متعددة وأحيانا متناقضة في كيفية تسيير المدن، أدى ذلك إلى ظهور العديد من المخاطر المستجدة وتفاقم القديمة منها، إذ أن العديد من العوامل مجتمعة تؤدي إلى الاخفاق في تحقيق الامن الحضري بالمدن على غرار طريقة تخطيط المدينة ونشأتها، التركيبة الاجتماعية لسكانها، ونوع الخدمات المقدمة فيها والمرافق والتجهيزات القاعدية المتوفرة بها، كذلك شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ومدى ديناميكيتها، كل هذه العوامل وأخرى من شانها أن تشكل عوائق تحول دون تحقيق الأمن الحضري بالمدينة.

في مقابل ذلك نجد أن العديد من العوامل الأخرى إذا ما اجتمعت وحسن استغلالها، يمكن أن تشكل محفزات ومقومات لتحقيق الأمن الحضري بالمدينة على غرار التخطيط الحضري المستدام، المشاركة الشعبية في جميع العمليات التنموية بما يتجاوب والحوكمة الحضرية، وكذلك وجود عوامل أخرى مستجدة كالتكنولوجيا الحديثة خصوصا في مجال الإعلام والتوجيه، الرقابة وأشكال الترصد الحديثة، نظم التسيير السياسي والقوانين المحلية

والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، ناهيك على وجود العديد من الفاعلين في مجال تسيير المدن الحديثة على غرار الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والإعلامي وغيرها كثير.

وتزداد مشكلة من الأمن في المدن الكبرى، نظر لاتساع امتدادها العمراني وزيادة كثافتها السكانية، فضلا عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات، والمفاهيم الاجتماعية التقليدية وتفاوت طبقي حاد أين تجد الجريمة بكل أشكالها مناخا مناسبا داخل هذه الأقاليم الحضرية. كما تزداد هذه الوضعية سوءا إذا كانت هذه الأقاليم تقع ضمن نطاق المناطق الحدودية للدولة، كونها تعتبر أكثر المناطق هشاشة من الناحية الامنية كونها قابلة للاختراق بشتى أنواع الجرائم الاجتماعية منها والاقتصادية وحتى البيئية.

لقد شهدت مختلف المدن الجزائرية على اختلاف أحجامها وموقعها الجغرافي خلال السنوات الماضية تطورا عمرانيا تطور انعكس تلقائيا على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في الكثير منها، كما ساهمت عمليات التحضر والهجرة الريفية في ظهور تناقضات ثقافية واقتصادية في المدينة الجزائرية عموما، حيث أصبحت تضم مجتمع غير متجانس، وأضحت تعاني من مشكلات سكانية متراكمة، حيث لم تعد قادرة على تلبية حاجات سكانها وتوفير إطار معيشي ملائم لهم، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم فعالية التخطيط الحضري، وفشله في ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا، وهو ما ساهم في طرح تناقضات ثقافية واقتصادية واجتماعيه والتي بدورها تسببت في إضعاف التجانس المجتمعي بالمدينة وأضعفت أواصر العلاقات الاجتماعية، كما خلقت تعقيدات دعمها ارتفاع النشاط الاقتصادي والتجاري في كبريات المدن الجزائرية، وهي الاختلالات الواضحة والجلية في الظواهر الاجتماعية الدخيلة على تركيبة المجتمع الجزائري، وبالمقابل فإن هذا التطور والاتساع العمراني والزيادة السكانية الناتج عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي والثقافي كان له بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي في التجمعات السكنية بشكل عام، وفي المناطق الحضرية بشكل خاص، تمثلت في انتشار الجرائم والظواهر السلبية مثل الإدمان على المخدرات وتجارتها، الدعارة، السرقة، وغيرها من الانحرافات السلوكية التي خلقت تحديا كبيرا وواضحا أمام الأجهزة الأمنية بالوسط الحضري الذي يعتبر أساسيا في الوقاية من الجرائم بالمناطق الحضرية، وهو ما يبرز الحاجة لفتح المجال للنقاش العلمي حول الظاهرة الإجرامية وأبعادها، وهذا بهدف الوصول إلى تشخيص علمي لهذه الظاهرة، يسمح بكشف مختلف العوامل الكامنة وراءها، واقتراح الحلول الناجعة للحد منها بغية تحقيق الأمن الحضري المستدام، خصوصا بالمناطق التي يتمايز سكانها من ناحية العرق والأصل والطبقة على غرار ولاية تبسة والمدن المتوسطة والصغيرة التابعة إداريا لها كما هو الحال بالنسبة لمدينة بئر العاتر.

1- إشكالية الدراسة:

تعتبر ولاية تبسة من المدن الجزائرية الكبرى التي تشهد تحديات تنموية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي على الحدود التونسية، وتضم شريطا حدوديا به عشر بلديات من بينها بلدية بئر العاتر. هذه الأخيرة التي تعد من أكبر المدن على مستوى ولاية تبسة وهي مرشحة لتكون ولاية منتدبة مستقبلا. نظرا لخصوصية المدينة والمنطقة عموما، وبحكم مكونها الطبيعي والبشري، تشهد المدينة تحديات كبيرة لتحقيق الأمن والاستقرار لسكانها، في ظل انتشار مختلف الجرائم والمخالفات ذات الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية. تبعا لذلك وتأسيسا على ما سبق، تسعى هذه الدراسة الميدانية للوقوف على مختلف المحفزات والمعيقات التي من شأنها أن تشكل محددات لتحقيق الأمن الحضري بشكل فعال ومستدام للمدينة وسكانها، على ضوء ما سبق ذكره نجد من الضروري طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي مختلف الضوابط المتحكمة في تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر؟

وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي مفادها:

1.ما هو واقع الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر؟ وما هي الجرائم الأكثر تهديدا لأمن سكانها؟

2.ما هي العوامل المحفزة والمعيقة لتحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة؟

3.ما هي المقاربات أو الطرق المناسبة لتحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر؟

2-فرضيات الدراسة:

استنادا للإشكالية المطروحة سلفا، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. مكن تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر بالاعتماد فقط على المقاربة الأمنية، ودون تحقيق التنمية المحلية المستدامة كشرط أساسي لذلك.
2. لا يمكن تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر إلا بإشراك جميع الفاعلين بالمدينة في إطار الحوكمة الحضرية وفق مقاربة تشاركية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لموضوع الدراسة راجع العديد من العوامل نوجزها فيما يلي:

- ✓ الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه السلطات العليا للبلاد لتحقيق الأمن الوطني على جميع الأصعدة (الأمن الغذائي ، الأمن الصحي، الأمن الاقتصادي ...) خصوصا في ظل ما يشهده العالم من اضطرابات أمنية خطيرة مست حتى كبريات الدول.
- ✓ أهمية تحقيق الأمن الشامل بالمناطق الحدودية للوطن نظرا لما تشهده مختلف دول الجوار بمناطقنا الحدودية من اضطرابات سياسية واجتماعية وتخلف اقتصادي مما كان له تأثير

كبير على الجزائر التي تسعى جاهدة لتأمين حدودها ضد مختلف الجرائم العابرة للحدود كالمخدرات والهجرة غير الشرعية.

- ✓ نقص الدراسات الأكاديمية التي تربط بين حتمية التنمية المحلية المستدامة كأداة لتحقيق الأمن خصوصا بالمدن الصغيلرة والمتوسطة الواقعة على الحدود.
- ✓ أهمية إشراك جميع الفاعلين من المجتمع المدني في الجزائر لتحقيق الأمن الحضري بالاعتماد على مقومات المجال الحضري خصوصا بالمدن المتوسطة والصغرى.
- ✓ حدوث العديد من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية التي أثرت على الأمن الحضري بمختلف المدن الجزائرية على اختلاف حجمها وموقعها، ووقوف السلطات عاجزة أمام مكافحتها، لولا تدخل وتجند الفاعلين في المجتمع حيث برزت مساهماتهم بشكل كبير، غير أنه كان ينقصها التنظيم والهيكلة، كما هو الحال في حرائق الغابات، ووباء كورونا، انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها.

توافق الموضوع مع المستجدات المتعلقة بالمجتمع المدني في الوطن في ظل قانون 06/12 وإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني.

الرغبة في إسقاط هذه الدراسة على مدينة بئر العاتر محل إقامتنا وذلك للمساهمة ولو بالنزر اليسير في النهوض بواقع التنمية بهذه المدينة المنكوبة.

4- أهمية وأهداف الدراسة:

- ✓ محاولة رصد واقع الأمن الحضري بالمدينة ومختلف الجرائم في مدينة بئر العاتر باعتبارها من المدن الجزائرية الحدودية ذات الأهمية الاستيراتيجية.
- ✓ الحاجة الماسة لدراسة الوضع العام للجريمة الحضرية وعوامل انتشارها بمدننا.
- ✓ محاولة تشخيص الواقع الحضري لمدننا بتجلياته الأمنية وعلاقته بالإطار المعيشي للمواطن.
- ✓ قد تشكل هذه الدراسة نقطة ارتكاز وربط لتوضيح أن التنمية المحلية المستدامة سبيل وحتمية لتحقيق الأمن الحضري لمدننا.
- ✓ تقديم مقترحات وتوصيات فعالة للجهات والمؤسسات المعنية بالتنمية المحلية المستدامة بغية تحقيق الحوكمة الحضرية المنشودة والتي قوامها الأمن الحضري.

5- منهجية البحث وأدواته:

بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بالاعتماد على مقاربة منهجية خاصة تمثلت أساسا في:

1- المقاربة النظرية: حيث تم خلالها بلورة وصياغة المفاهيم الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

2- المقاربة التطبيقية: من خلال جمع المعطيات الإحصائية، من خلال انتهاج أسلوب الاستبيان وتوزيعه على عينة عشوائية. بعدها تم تحليل ومعالجة النتائج المتحصل عليها

بالاعتماد على برنامج "إكسأل" (Excel) واعتماد مقاربة خرائطية تمثلت في الاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية.

وبغية التحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على ثلاث أدوات رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- الاستبيان (الاستبانة): يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة أو المفتوحة أو نصف مغلقة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الاستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسي والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة.

عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط مهمة خصوصا وأن الموضوع يتعلق بالأمن لما له من حساسية لدى السلطات والمجتمع على حد سواء، وعليه أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة.
- ✓ أن تكون استمارة الاستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل مجتمع عينة الدراسة، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيرا عميقا أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص.
- ✓ حصر المعلومات التي لم نستطع الحصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الاستبيان وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة.
- ✓ مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الاستبيان من خلال الاتصال المباشر معهم خصوصا مع حساسية الموضوع، وتفريغ الإجابة على نموذج الاستبيان والاكتفاء بمنحهم الاستمارة ضمن شروط نظامية معينة اهمها ترك الحرية المطلقة لهم في قراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة، هذا ما جعل نسبة الاسترجاع مكتملة.
- ✓ التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الاستبيان وحذف الأسئلة غير المهمة بالرجوع إلى الأستاذ المشرف على البحث.
- ✓ تم استخدام طريقة "العينات غير الاحتمالية أو غير العشوائية"، بحيث قمنا باختيار نوع "العينة العمدية أو الغرضية" والتي يكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر من قبل الباحث، وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة أو أهداف الدراسة المطلوبة.

2- المقابلة الميدانية: تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، والفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على الأسئلة الاستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد نفوق تلك التي يحصل عليها من

خلال الاستبيان، ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها، ويجب أن تكون الأسئلة الموجه في المقابلة المفتوحة وليست أسئلة مصاغة مسبقا، ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة، فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم استخدام طرق ووسائل متعددة من المقابلة الميدانية حسب طبيعة الأفراد المستجوبين وماكن عملهم حيث تم تنظيم العملية على النحو التالي:

- ✓ **زيارة المؤسسات الحكومية:** ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجرائها الحصول على المعلومات وبيانات وآراء بعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية التي هي على علاقة مباشرة بالأمن والتنمية المحلية مثل: مديرية الأمن الوطني لولاية تبسة، مراكز الأمن الوطني الحضرية بمدينة بئر العاتر ، فرقة الدرك الوطني ببئر العاتر، الحماية المدنية، مديرية التجارة، مديرية البناء والتعمير، مديرية البيئة، مديرية الصحة والسكان، مديرية الميزانية والبرمجة بالولاية وغيرها من المصالح الإدارية.
- ✓ **مقابلة السكان:** وشملت لقاءات متفرقة مع بعض السكان، تم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفا كمعلومات خام أو كدراسات السابقة، باستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، كما تم استغلال الفرصة لسؤالهم على الوضعية العامة للأمن الحضري بالمدينة ومدى إمكانية مساهمتم ومشاركتهم في تسيير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ **مقابلة الفاعلين في المجتمع:** وذلك من خلال الاتصال بمختلف الجمعيات المحلية سواء بالمدينة، أو الولائية منها، والتي تنشط غالبيتها في الحقل الجمعوي بعيدا عن السياسة، بالإضافة إلى الناشطين في حقل الإعلام المحلي كالمراسلين الصحفيين، حيث قابلنا العديد منهم وطرحنا عليهم العديد من الأسئلة التي تعذر علينا الحصول على إجابات لها من خلال الاستبيان.
- ✓ الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات، ذلك كونها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي، ويمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، وقد تم الاستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد لا تتوفر من خلال إعداد استمارة الاستبيان العادية والتي غالبا ما تكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

6- الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة:

من خلال بحثنا في الموضوع وتتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول الأمن بشكل عام والأمن الحضري بشكل خاص، ومدى إمكانية تحقيقه مع التطرق لمختلف العوائق والمحفزات التي من شأنها المساهمة في تحقيقه مع التركيز على دراسات ميدانية بالمدن الجزائرية الداخلية منها والحدودية، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد له علاقة مباشرة بالمقاربة الأمنية كأداة لتحقيق الأمن الحضري، مع إغفال أهمية مساهمة مختلف الفاعلين بالمجال الحضري خصوصا إذا تعلق الأمر بالأمن الصحي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، حيث غالبا ما يتم إهمال المقاربة التنموية والعلاقة الوطيدة بين التنمية المحلية والأمن المجتمعي بالوسط الحضري.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لمفهوم الأمن الحضري ومدى تأثيره في الإطار العام لحياة السكان والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- مقالة علمية لكل من: "نغم محمد حسن" و "لؤي طه محمد رشي"، والموسومة بعنوان: الأمن الحضري في تخطيط المدن، بينت الدراسة مدى أهمية التخطيط الحضري في تحقيق الأمن بالمدينة بعد دراسة شاملة لمواطن الضعف والقوة، وضرورة توفير مختلف الحاجيات الأساسية للسكان حتى لا يدفعهم ذلك إلى البحث عن متطلباتهم بطرق ملتوية وغير آمنة. حيث اعتمد الباحثان على منهجية تاريخية (كرونولوجية) في دراسة العديد من النماذج للمدن وربط تخطيطها بالأمن والأمان الحضري.

2- دراسة لكل من "محمد غزالي" و"فوزي زرارقة" حول: دور الأمن الحضري لمدينة سطيف في الوقاية من الجريمة، حيث قام الباحثان بدراسة ميدانية بمدينة سطيف حول مختلف الجرائم المنتشرة بالوسط الحضري والطرق والأساليب المعتمدة في مكافحتها بغية تحقيق الأمن المجتمعي. غير أن الباحثان ركزا في دراستهما على المقاربة الأمنية كسبيل وحيد لتحقيق الأمن الحضري بمدينة سطيف متجاهلين بذلك دور مختلف الفاعلين الآخرين على غرار مكونات المجتمع المدني، ناهيك على أهمية التنمية المحلية في ذلك.

3- ورقة بحثية لكل من "شريفة العيد" و "إيشبودن العربي" والموسومة بعنوان: أهمية مخرجات مراكز الأمن الحضري في الأحياء السكنية الجديدة" بمدينة جيجل، حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز قيمة وجود المراكز الأمنية الحضرية في الأحياء السكينة الجديدة من خلال توفيرهم للأفراد القاطنين بالحي الجديد للأمن والاستقرار وتطبيق رجال الامن لقواعد الضبط الاجتماعي الملزمون بها من دوريات أمنية منتظمة ومعاقبة المتعدين على القانون. خلصت الدراسة إلى أن وجود جهاز أمني في الحي والقيام بدوريات أمنية منتظمة يضمن للفرد ذلك الشعور بالأمن، الاستقرار والحماية.

4- دراسة للباحث "كمونة حيدر عبد الحق" حول: "دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة"، حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج الجيدة والعملية حول المخالفات

والثغرات العمرانية التي من شأنها توفير المناخ المناسب لانتشار الجريمة بالوسط الحضري على غرار وجود أراض شاغرة وفراغات بالقرب من المحلات السكنية، كثافة المساحات الخضراء تقلل من الجريمة، التقليل من الكثافة السكنية خصوصا المباني العالية لتسهيل عملية المراقبة والترصد. كما أشار الباحث إلى ضرورة دراسة المجتمع المحلي مسبقا قبل أية عملية تخطيطية للمدينة.

5- ورقة بحثية للكاتب "عبد اله أبو بكر أحمد النيجيري" بعنوان: " دور القضاء في أمن واستقرار ورفاهية المجتمع"، حيث أشار عبر دراسة فقهية وقانونية لأهمية دور القاضي كأداة لتطبيق القانون في الحد من الجريمة وانتشارها، إذ يشكل ذلك مقاربة وقائية وعلاجية في آن واحد، لأن تطبيق القانون بصرامة وحق على المخالفين مهما كانت صفتهم، من شأنه ردع الآخرين علة نهج نفس المسلك، مما يجنب المجتمع آثار هذه الآفات ويحقق الأمن والاستقرار.

6- دراسة للباحث "حسين لرقط" بعنوان " دور الإعلام في ترسيخ الأمن والاستقرار بالجزائر"، حيث ركز الباحث على الدور الكبير الذي تلعبه مختلف وسائل الإعلام خصوصا الإلكترونية منها في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار بالجزائر مستشهدا بنماذج واقعية لأحداث مرت بها الجزائر كالإرهاب والجريمة المنظمة، والجرائم العابرة للحدود، إذ تمت الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة لردع هذه التصرفات وكذلك للحيلولة دون اتمام وقوعها.

7- دراسة للباحث "حواوسة جمال" حول " دور الأسرة في تحقيق الأمن المجتمعي"، حيث بينت الدراسة أن الفرد الصالح في المجتمع هو نتاج منظومة أسرية سوية قائمة على أسس مبنية بالأساس على القيم والنظم الاجتماعية المستمدة من ثقافتنا وديننا، والتي يجب على أرباب الأسر توريثها وتلقينها لأبنائهم منذ نعومة أظافرهم تفاديا للأفكار الدخيلة والتي أضحت تهدد الأمن الفكري لأبنائنا، لأنه – حسب الباحث – الأمن لا يفرض بالقوة بل ينبع من أفراد المجتمع مجتمعين، عبر غرس مبادئه في نفوسهم وضمائرهم.

8- مقال علمي للباحث " عصام فارح" والموسومة بعنوان: " دور المسجد كمؤسسة ضبط اجتماعي في ترسيخ قيم الأمن البيئي الداخلي"، حيث خلصت الدراسة إلى أن للمسجد دورا في تعليم المسلمين أحكام ومبادئ الدين الإسلامي المتعلقة بحماية البيئة، فذهاب المصلين للمسجد لأداء فريضة الصلاة وسماع خطب الجمع والمناسبات، وتقديم المسجد لدروس في التربية البيئية، كل ذلك يشتمل على أوامر ونواهي تخص مجال المحافظة على البيئة، ويتضمن قيما أخلاقية تسخ عندهم قيم الأمن البيئي.

9- دراسة لكل من " شوقي قاسمي" و"شاكر ترعة" حول: " تردي التخطيط العمراني للمدن وتداعياته على الأمن المروري" الجزائر نموذجا، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أثر مجموعة من الاختالالات المتعلقة بكيفية تنظيم الفضاء بالمدينة وتصميم المسارات الخاصة بالراجلين والمركبات، في زيادة معدلات حوادث المرور التي تشهدها الكثير من المدن

الجزائرية، وذلك بحكم ما تمثله هذه الهياكل المرورية من وضعيات تفاعل وتأثير مباشر وغير مباشر في سلوكيات المشاة وسائقي المركبات على حد السواء، وهو المنظور الذي لا زال لم يحظى بالاهتمام الكافي بعد من قبل كافة الفاعلين في هذا القطاع، والذين ينصب جل اهتمامهم على ثنائيتي السائق-المركبة فقط، الأمر الذي خلق خللا في منظومة الأمن المروري بالمدن.

10- مقالة علمية للباحثة" سليمان سميرة" حول "المجتمع المدني كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: المعيقات والآفاق، حيث أشار الباحث إلى العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني ودوره في تحقيق مضامين الأمن المجتمعي في الجزائر، حيث بين الباحث أن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تشكل أهم الركائز لتحقيق الأمن في الدولة عامة وبالمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية خاصة، غير أن ذلك الدور الهام يبقى مرتبطا بالعديد من العراقيل والمعيقات الشكلية والتنظيمية والوظيفية التي تحد من دور هذا المكون الفعال. وأشار الباحث إلى أن العلاقة بين الدولة ومؤسساتها الأمنية ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني يجب أن تكون قائمة على أساس الاستقلالية والتعاون والتكامل الوظيفي والضبط التنظيمي.

11- دراسة للباحثة "مريم جبار رشم" بعنوان " العشوائيات والأمن الاجتماعي" كدراسة ميدانية اجتماعية، حيث بينت الدراسة العلاقة المضطردة بين المناطق العشوائية وانتشار بؤر الآفات الاجتماعية والجريمة بالوسط الحضري. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الظاهرتين إذ أن غالبية المجرمين من منتسبي وساكني المناطق الفوضوية، نظرا لما يتكون عندهم من رفض اجتماعي لأوضاعهم المزرية يتم ترجمته من خلال أفعال عكسية تبلور كجرائم ضد المجتمع ومؤسسات الدولة.

12- مقال للباحث " الشاذلي الشطي" بعنوان " التنمية المستدامة والأمن المستدام"، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مقاربة الأمن المستدام وعلاقته بمبادئ التنمية المستدامة، بحيث ينبني هذا النموذج على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية بحيث يحقق على نحو متساو الحاجات التنموية للأجيال الحاضرة والقادمة، ويجنب كل من الجيلين جميع أشكال المخاطر التي تهدد استقرارهم. بينت الدراسة أن مقاربة الأمن المستدام تمثل من منظور التنمية المستدامة مسؤولية مجتمعية بامتياز بحكم أنها تتطلب مشاركة جميع المكونات الرسمية وغير الرسمية للمجتمع، لهذا ستوجه مبادئها نحو دفع الجميع للمساهمة فيها.

13- أطروحة دكتوراه للباحث "مفتاح غزال" بعنوان: " تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري" دراسة حالة الحدود الشرقية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة دور وكيفية مساهمة تنمية المناطق الحدودية في تعزيز أسس الأمن الوطني خصوصا بالمدن الحدودية الشرقية، حيث خلصت الدراسة إلى أن من أسس تنمية المناطق

الحدودية هو إنشاء المناطق الحرة للتبادل التجاري، مع إعادة النظر في كيفية تسيير هذه المناطق في ظل مقاربة تشاركية عابرة للحدود بالتعاون مع دول الجوار.

14- مذكرة ماستر للطالب "بن عمرة" عادل بعنوان " دور شرطة العمران في الضبط العمراني"، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الشرطة الجوارية المتخصصة في مراقبة العمران وقوانين التعمير ومحاربة المخالفات العمرانية حفاظا على البيئة الحضرية وللحد من انتشار البنايات الفوضوية، احتلال الفضاءات العامة، الاعتداء على العقار الحضري. خلصت الدراسة إلى أن دور شرطة العمران هو بالأساس وقائي يتعلق بالضبط الإداري، وفي نفس الوقت لها دور عقابي ردعي من خلال تطبيق القوانين.

15- ورقة علمية للباحث "محمد زبير" بعنوان " والأستاذ" محمد خثير" بعنوان: "واقع الامن الصحي بالجزائر" دراسة بولاية عين الدفلة، حيث هدفت الدراسة إلى معاينة واقع الصحة بالجزائر عبر دراسة ميدانية تحليلية، من خلال العديد من المؤشرات ومدى تأثير ذلك في باقي القطاعات الاجتماعين الاقتصادي والأمني. خلصت الدراسة إلى استقرار المنظومة الصحية عبر الخدمات التي تقدمها للمجتمع من شأنه أن يؤدي إلى وجود علاقة متعدية لباقي القطاعات خصوصا الاقتصادية والأمنية منها.

16- مذكرة ماجستير للطالب الباحث " قادة فيصل بن مجيد" والموسومة بعنوان " التنمية الحضرية بين دور الفاعلين الحضريين والحكم الراشد بالجزائر" حالة مدينة بئر العاتر. هدفت الدراسة إلى قياس مفهوم الحكم الراشد وإسقاطه على الواقع من خلال دراسة ميدانية شملت مدينة حدودية لها مميزات مجتمعية خاصة. بينت الدراسة أن مدينة بئر العاتر بحكم موقعها الجغرافي ونمط التكوين المجتمعي المنبثق عن فكرة "العروشية"، كلها عوامل تعرقل تطبيق مبادئ الحكم الراشد وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، الامر الذي كانت له انعكاسات على باقي القطاعات على غرار الأمن الحضري بالمدينة.

7-عوائق وصعوبات الدراسة:

خلال محاولتنا إنجاز هذه الدراسة صادفتنا العديد من العراقيل التي كان لها تأثير مباشر على جودة العمل البحثي، وكذلك حرمنا من العديد من الأفكار التي كان من الممكن التطرق لها ومعالجتها. تبعا لذلك قمنا بالعديد من الخطوات للتغلب على هذه العراقيل بهدف إنجاز بحث ميداني متكامل الأركان وفق المناهج الدراسية التي تلقيناها طيلة مشوارنا التعليمي.

تبعا لذلك يمكننا إيجاز أهم هذه العراقيل فيما يلي:

- ✓ قلة الدراسات الميدانية المتعلقة بالأمن الحضري بالمدن الحدودية الجزائرية.
- ✓ النقص الكبير في المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة خصوصا ما يتعلق بالجريمة بالوسط الحضري بمجال الدراسة، حيث تم رفض منحنا كل ما طلبناه من معطيات إحصائية على مدار 10 سنوات الأخيرة، وتم الاكتفاء بمنحنا معطيات بسيطة حول عدد الجرائم وتصنيفها من حيث النوع والجنس فقط بمدينة بئر العاتر وخلال الفترة 2020-

2023 مع وجود العديد من الأخطاء في الجداول الممنوحة لنا فيما يخص المجموع، وتداخل بعض الجرائم مع البعض الآخر.

- ✓ التحجج بحساسية موضوعنا مما حرمنا من توزيع العدد الكافي والمطلوب علميا ومنهجيا لمثل هكذا دراسات، حيث أن اعتمادنا على العينة الغرضية واختيارنا للعديد من العاملين في حقل الأمن الحضري بأبعاده المختلفة، جعل الكثيرين منهم يطالبوننا بإعفائهم من الإجابة نظرا لجانب التحفظ المفروض عليهم، وكذلك تخوفهم من التبعات المحتملة لأي تصريح في مثل هذه المواضيع.
- ✓ تشعب الموضوع وأبعاده الكثيرة، صعب علينا ضبط حدود الدراسة بالشكل المطلوب.
- ✓ وفي الأخير يمكن إدراج إشكالية محلية وهي حساسية موضوع الامن بمدينة بئر العاتر على الخصوص كونها منطقة تشتهر بالعديد من المخالفات المتعلقة بالأمن الاقتصادي كالتهريب، التهرب الضريبي، انتشار الفكر العشائري بحدة داخل المجتمع وغيرها من الخصائص الاجتماعية ذات الأبعاد السلبية.

8- خطة البحث (مخطط العمل):

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة فصول رئيسية حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية تبعا لما يحتويه من الجداول، رسوم بيانية، خرائط، أشكال وصور وعليه قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية:

- المقدمة العامة

1-الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة: حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تبويب الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

أ-المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن.

ب-المبحث الثاني: ماهية الأمن الحضري.

ج-المبحث الثالث: طرق وأساليب تحقيق الأمن الحضري.

2-الفصل الثاني: مدينة بئر العتر: دراسة جغرافية عامة

أ-المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمدينة بئر العاتر

ب-المبحث الثاني: الدراسة البشرية لمدينة بئر العاتر

ج-المبحث الثالث: الدراسة العمرانية لمدينة الشريعة

3-الفصل الثالث: عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر: الواقع والتحديات

أ-المبحث الأول: الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر: الواقع والتحديات

ب-المبحث الثاني: محفزات وعوائق تحقيق الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر (الدراسة الميدانية)

- الخاتمة العامة
- المراجع والهوامش
- الملاحق

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل:

يعد الأمن من أكثر الأهداف التي يعمل ويسعى إلى تحقيقها المسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، وذلك لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل.

كما يعتبر الأمن نعمة عظيمة من نعم الله علينا ولا يمكن أن تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها فكل ضروريات الحياة وكمالياتها مرهونة بها إذ لا عبادة، و لا علم، و لا صناعة، ولا تجارة و لا زراعة ، ولا اقتصاد ولا سفر ولا إقامة إلا بها، قال تعالى .(فليعبدوا رب هذا البيت ,الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) ,وقال رسول الله صلى الله عليه سلم "من أصبح منكم آمنا في سرب، معافى في جسده عنده قوت يومه ،فكأنما حيزت له الدنيا".

وتعد الحاجة إلى الأمن والأمان من الحاجات الضرورية للإنسان، ولأهميتها فقد وضعها "ابرهام ماسلو " في المرتبة الثانية بعد احتياجات الطعام والشراب. وتدل أحداث التاريخ البشري أن العمل لا يثمر، وأن الحضارة لا تزدهر ولا تعم، وأن التقدم والتطور لا يسودان إلا في ظلال الاستقرار، ولا استقرار بغير أمن وأمان لذلك فالأمن هو الاحساس بالطمأنينة والشعور بالسلم والأمان، وهو مقياس تقدم الشعوب والأمم، وبدون الامن لا تستقيم الحياة ولا تقر العيون ولا تهدأ النفوس والقلوب.

من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن وأنواعه، والعوامل المتحكمة فيه، مع الإشارة إلى مقوماته ومظاهره. كما سيتم التركيز على مفهوم الأمن الإنساني كمنطلق أساسي لتحقيق الأمن الحضري، مع الإشارة لمختلف الآليات والطرق والأساليب الممكنة انتهاجها لتحقيق الأمن بشكل عام والأمن الحضري بشكل خاص.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم الأمن

I - مفهوم الأمن:

الأمن مفهوم واسع وصعب التعريف سمته الأساسية - كما يرى العديد من الباحثين أنه "خلافي أو متنازع حوله. وإن كان عادة ما يتم التمييز بني مصطلحي الدفاع، الذي يُتفق على أنه ذو معنى عسكري، والأمن الذي يتعلق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول، فإنّ ذلك لا يكفي لفهم دلالة الأمن في العلاقات بين الدول وما بين الدولة والاسكان، يحدث إجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه "حالة يغيب فيها الخطر والتهديد"، وهو يعني كذلك السعي للتحرر من التهديد. ومفهوم الأمن كذلك يمكن حصره إجمالا ضمن مصطلح واسع وهو "الأمن الإنساني" الذي يعتبر في إطاره أنّ الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من مستوى الدولة إلى المستوى الفردي للأمن، وعليه ظهرت العديد من الأسئلة الجوهرية حول موضوع الامن من قبيل: لماذا الأمن؟ لمن يجب توفير الأمن؟ ولماذا يجب توفير الأمن؟ وما هي الدرجة التي يمكن معها الحديث عن وجود الأمن؟[1].

I -1- تعريف الأمن:

الأمن هو عبارة عن الممارسات التي تضمن التخلص من المخاطر التي تهدد السلامة ,ويعتبر الأمن مسؤولية اجتماعية وعملية مقصودة يقوم بها الاشخاص لتوفير الحماية لأنفسهم وغيرهم ,حيث يبعثون الراحة والطمأنينة في نفوسهم وقلوبهم وقلوب الآخرين ,مما يوفر لهم بيئة من الاستقرار اللازم لضمان استمرار وديمومة عمليات التنمية والتطور والعمل والإنتاج ,عن طريق اتباع سبل وطرق وإجراءات الأمن والسلامة المختلفة في الحياة لحماية الأنفس والأرواح والأملاك وغيرها[2].

.إن مفهوم الأمن واسع إذ يشمل الأمن المدني والأمن العام والسلامة على الطرق والسلامة من الحرائق والشعور بعدم الأمان، لذلك فمفهوم الأمن يشير إلى "حالة أو موقف خال من التهديدات الجسدية أو المادية أو المعنوية والتي تساهم في تحقيق المستوى الأمثل من السلامة، بمعنى السيطرة على خطر الإصابة واحترام السلامة الجسدية أو المادية أو المعنوية للشخص وتحقيق المناخ الملائم للتماسك والسلام الاجتماعي والمساواة التي تحمي الحقوق والحريات[3].

I-2- مفهـوم الوعــي الأمنــي:

يرى بعض الباحثين أن الوعي الأمني يتحقق بإدراك الفرد للمبادئ والأحكام الأمنية وما يترتب عليها من ممارسة للقواعد الأمنية، ويرى آخرين أن الوعي الأمني يتعلق بالجانب الوجداني لدى الفرد والمتمثل في الشعور بالخطر والرغبة في الشعور بالأمان، ويمكن تحديد

[1] - جويدة حمزاوي،"مفهوم الأمن بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد :مفهمة توصيفية متعددة المستويات"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد7، العدد2، (2022)، ص 137-153.

[2] - بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد ،40 العدد ،160، (2005)، ص 56-63.

[3] - **المكان نفسه**، ص64.

مفهوم الوعي الأمني من منطلق إدراك للمبادئ والقواعد الأمنية: ويقصد به إحدى العمليات الذهنية التي تعطى الإنسان القدرة على التبصر بالمعلومات الأمنية ومعرفة نتائج ما يقدم عليه من أفعال إرادية، والبحث المستمر حول ما لا يعرفه من هذه النتائج حتى يصل إلى تحديدها[1].

ويعرف بأنه: تثقيف المؤسسات للمواطنين حول السياسات والإجراءات المؤسسية ليمكنهم اكتشاف التهديدات الأمنية التي تواجههم. ويُستخلص مما سبق أن تنمية الوعي الأمني هو:

- إن الوعي الأمني يبصر الإنسان بسلوكه، ويؤثر في اتجاهاته بصورة إيجابية، مما يحميه من الوقوع تحت طائلة القانون.
- إن وعى الفرد مكتسب ويمكن تنميته، ويرتبط بما يستمده الفرد من خلال خبر الله الشخصية وخبرات الآخرين من حوله.

II- أهمية الأمن للمجتمع والمدينة:

في ضوء ما ذكر حول مفهوم الأمن ومعانيه، يمكن القول ان للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فردا وجماعة ومجتمعا، وتتلخص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفضاء العام الذي يعيش الإنسان في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، ولا تنهض وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الانسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الأرض، إذ أن الإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض ويطمئن على نفسه ومعاشه وأرزاقه.

2- الأمن عامل أساسي لتحقيق التنمية، فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن صابغ فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية تعد من أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

3- الأمن غاية العدل، والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم القوانين والنظم والشرائع والحكم بميزانها الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن مختلف الشرائع والأديان ما أنزلت إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلا غياب الأمن، وبلا أمن لا يمكن تحقيق العدالة والمساواة، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول"إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين أساسيين هما: عمران البلاد وأمن العباد.

4- الأمن غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات، إذ عبر التاريخ البشري لم تشهد الأمم التي فقدت الأمن أي نوع من التطور والإزدهار في مقابل الشعوب التي عاشت في أمن وسلام فقد تركت بصماتها واضحة.

[1] - نبيل صافية، **مجموعة بريكس دول نامية تصنع نظاماً اقتصادياً جديداً**، طهران: معهد أبرار المعاصر، 2022.

III- مظاهر ومقومات الأمن:

إن التطور الحضاري والانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات المعيشة والتطور الابداعي والفكري ما هو إلا دليل على توافر المقومات الأمنية بمختلف أشكالها وفي أعلى مستوياتها. فالنهضة العمرانية ،والصناعية ،والتعليمية ،والزراعية ،والتجارية كمجموعة تحتاج إلى طاقة بشرية ينتج عنها توفير الأعمال اللازمة لشباب هذا البلد ،والقضاء عللى البطالة،وتوفير متطلبات الحياة بيسر [1].

إن توفير الأمن للمواطن في مجتمعه سواء كان على صعيد الأمن الشخصي أو الوظيفي أو الغذائي أو النفسي، فإن ذلك سيكون دافع للمواطن ليلعب دورا إيجابيا وفعالا سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي، كما يساهم في زيادة الانتماء ورفع سقف الطموحات للفرد والمجتمع في رفع مستويات المعيشة والعمل على تحقيق الرفاهية وجودة الحياة.

تبعا لما تمت الإشارة إليه يمكن حصر مقومات الأمن الأساسية في العناصر التالية[2]:

1- وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية، والنظم والقوانين التي يتم وضعها من قبل هذه السلطة، وإلزام المجتمع بتنفيذها.

2- وجود نظم وقواعد قانونية واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات، وتضبط المصالح والصلاحيات التي تنظم طريقة التعامل بين السلطة والمواطن، وبين المواطنين بعضهم ببعض.

3- توفر العدالة، وهذا عنصر مهم في سير الأمن، فالمواطن في ظل العدالة يطمئن أن حقوقه محفوظة، وفي أمان، ولا يخاف من أي اعتداء عليه أو على حقوقه المكفولة قانونا.

4- انتشار الوعي بضرورة تقوية أسس الإيمان والقيم والمبادئ، وهذا الثلاثي يجعل المجتمع يشعر بالتكافل فتسوده العدالة، وتختفي معه مظاهر الحسد الحقد والعداوة، فيعيش الناس عيشة كريمة يسودها المحبة والسلام والأخلاق الفاضلة.

5- وجود شبكة قوية من الروابط الاجتماعية التي تجعل المجتمع بجميع فئاته يعيش كأسرة واحدة متماسكة متعاونة يشعر كل إنسان فيها بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون آخر، بل لابد أن يشعر كافة الأطراف (السلطة والمواطن) أن الأمن مهمة الجميع.

6- وجود اقتصاد معيشي مستقر مبني على أسس وقواعد سليمة تكفل لجميع أفراد المجتمع احتجاجاتهم المعيشية الضرورية التي يقتاتون عليها، وتوفر لهم فرص العمل التي يستطيعون من خلالها الاسترزاق، وتوفير متطلبات الحياة ،وسد النقص في المجالات الاقتصادية الأخرى ،لتنويع مصادر الدخل من تجارة وزراعة وصناعة وغيرها .

---

[1] - نغم محمد خالد حسن، "الأمن الحضري في تخطيط المدن"، **مجلة كلية التربية للبنات**، جامعة بغداد، العدد 2، المجلد 31، (2020)، ص 172-180،

[2] - نغم محمد خالد حسن، المرجع السابق ذكره.

7- تقوية الشعور بالانتماء والولاء للوطن والدولة ،حيث أن الولاء للوطن من الأولويات التي تجب على المواطن ،فهذا الوطن الذي يعيش أبناؤه على ثراه ،فمن الطبيعي أن يكون لهذا الوطن الولاء والمحبة التامة ،والتضحية من أجله ،والمحافظة على أمنه ،والغيرة على سمعته ،وبذل الجهد لتطويره بالعلم ،والعمل والنهوض بمستقبله ومستقبل أبنائه[1].

IV- أنواع، مستويات وأبعاد الأمن:

IV -1- أنواع الأمن:

استأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين منذ عقود خلت وازداد الاهتمام به في الآونة الاخيرة نظرا لما طرأ من تغيرات على العالم مع ظهور تكنولوجيات جديدة ووسائل تواصل متعددة قربت البعيد وأضحى معها الجاني غير معلوم الهوية والمكان، فكانت هناك كتابات عن أنواع مختلفة من الأمن منها الأمن القومي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن العسكري والأمن السبيراني وغيرها كثير .

من خلال ما سبقت الإشارة إليه يمكن حصر أنواع وأنماط الأمن المنتشرة خصوصا بالمناطق الحضرية إلى الأنواع التالية[2] :

IV -1- 1- الأمن المجتمعي (الاجتماعي):

يقوم على ضمان بقاء الثقافات التقليدية واستقرار الجماعات العرقية ضمن مجالها الجغرافي الموروث تاريخيا[3] وهو حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستمد مقوماتها من النظام. بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية[4].

IV -1-2- الأمن الاقتصادي:

يقصد به إجمالا التحرر من الفقر بمختلف أشكاله ومستوياته[5]، ويشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والسكن والملبس والعلاج ,خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية ,وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة ،وهذه التدابير الاقتصادية التي تصب في النهاية في "خلق الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي[6].

---

[1] - نغم محمد خالد حسن، مرجع سابق ذكره، ص182.
[2] - نغم محمد خالد حسن، مرجع سابق ذكره، ص183.
[3] - قريقة عبد السلام، "الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، (2016)، ص 115-127.
[4] - عطوات عبد النور، شنين محمد الهادي، "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي و تجلياته على ضوء صحيفة المدينة"، **مجلة دراسات اجتماعية**، المجلد 4، العدد 2، (2020)، ص 225-249.
[5] - قريقة عبد السلام، **مرجع سابق**، ص128.
[6] - أنظر الرابط: (https://www.moias.org/content.php?id=609)، (2024/01/26).

IV -1-3- الأمن البيئي:

يشار إليه بأنه التأمين الممكن ضد مخاطر التلوث المختلفة[1]وهو تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء ,ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه ،وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة ،سواء كانت من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر أو باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس او وسائل التحذير وضبط الفاعل وأدوات الجريمة في حال ارتكاب جرائم التعدي على البيئة وذلك بتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين[2].

IV -1-4- الأمن النفسي:

هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو الأمن الشخصي، أو أمن كل فرد على حدى، وهي حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا، وغير معرض للخطر (مثل الحاجات الفيزيولوجية ،والحاجة إلى الأمن والحب والمحبة ،والحاجة الى الإنتماء والمكانة ،والحاجة الى تقدير الذات)ن وأحيانا يكون إشباع هذه الحاجات بدون مجهود ،وأحيانا يحتاج إلى السعي وبذل الجهد لتحقيقه. والأمن النفسي مركب من اطمئنان الذات ،والثقة في الذات ،والتأكد من الانتماء الى جماعة آمنة[3].

IV -1-5- الأمن الغذائي:

وهو اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات، ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن القومي ،والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي ،وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع ،من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة من التخفيف من أثار أو إزالة جميع الأضرار الناجمة عنها . ويقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ،وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ،سواء بإنتاجها محليا ،أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي[4].

IV -1-6- الأمن القومي:

وهو القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية ,الاقتصادية والعسكرية ،في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل

---

[1] - قريقة عبد السلام، **مرجع سابق**، ص128.
[2] - أنظر الرابط: (https://www.moias.org/content.php?id=609)، (2024/01/26).
[3] - المكان نفسه.
[4] - حذبي فيصل، الأزمة الخفية: مشكلة الأمن الغذائي الحضري، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 12-26.

والخارج ،في السلم وفي الحرب ،مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة[1].

IV -1-7- الأمن الوطني:

هو قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد مجتمعها، ويمكن أن يندرج تحت هذا المسمى أنواع أخرى لها علاقة بخصوصية المجال، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح الامن الحضري الذي يتعلق بالسلامة الأمنية لسكان التجمعات الحضرية أو سكان المدن، وهذا النوع من الأمن يرتبط إلى حد كبير بالأنواع السابقة للأمن ,فأمن التجمعات الحضرية أو المدن على سبيل المثال يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب النواحي المرتبطة بالتخطيط والتصميم العمراني للتجمعات السكانية[2].

IV -1-8- الأمن المعلوماتي (السيبراني):

هو النظام الذي يهتم بتأمين وحماية أنظمة الكمبيوتر والشبكات والبرامج من السرقة أو التلف. حيث يعمل الأمن المعلوماتي أو السيبراني على حماية وتأمين الأجهزة والبرامج والبيانات الإلكترونية من الهجمات الرقمية. كما يوفر الأمن السيبراني الحماية ضد الهجمات الضارة، وهي التي تم تصميمها للوصول إلى البيانات الحساسة، أو تغييرها أو حذفها. ويعتبر هذا النوع من الأمن ذو ضرورة كبيرة نظرا للانتشار الكبير في استعمال تكنولوجيات الاتصال والتواصل عبر الشبكة العنكبوتية والذكاء الاصطناعي.

IV -1-9- الأمن الطاقوي:

تُعَرِّف وكالة الطاقة الدولية مفهوم «أمن الطاقة»: بأنه التوافر المستمر وغير المنقطع لمصادر الطاقة .بمعنى الحفاظ على سلامة مصادر الطاقة المتنوعة وضمان سلامة مصادر الإنتاج وضمان سلامة وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها. كما يمكن إدراجه كذلك ضمن سيطرة الدولة على مختلف مصادر ومنابع الطاقة وتسييرها بما يضمن الأمن العام للدولة[3].

IV -1-10- الأمن الصحي:

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية يشمل الأمن الصحي الأنشطة المطلوبة لتقليل خطر حوادث الصحة العامة الحادة وتأثيرها الذي يعرّض الصحة الجماعية للسكان الذين يقطنون المناطق الجغرافية والحدود الدولية للخطر. وقد شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا خصوصا بعد ما شهده العالم إثر وباء كورونا (كوفيد 19)، حيث ظهر جليا مدى أهمية الأمن الصحي وأبعاده

---

[1] - علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، المجلد ط1، ابن النديم للنشر والإشهار، الجزائر، 2017.
[2] - أنظر الرابط: (https://www.moias.org/content.php?id=609)، (2024/01/26).
[3] - سليم عاشور، الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 03، المجلد 08، 2023، ص ص 812- 826.

المختلفة، وعليه فمفهوم الأمن الصحي إجمالا يقصد به الوصول إلى الرعاية الصحية والحماية ضد الأمراض بمختلف أشكالها ومهما كانت مصادرها[1].

IV -1-11- الأمن الفكري:

الأمن الفكري هو أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية، بمعنى اطمئنان الفرد والمجتمع إلى أن منظومته الفكرية والخلقية وقيمه التي ترتب العلاقات بين أفراد المجتمع ليست موضع تهديد من فكر وافد غريب قد يهدد وحدته ونسيجه الاجتماعي.

IV -1-12- الأمن الإعلامي:

الإعلام الأمني يرتكز بالأساس على مدى جودة المحتوى ودقته وخلوه من المغالطات العلمية والمعلوماتية وكذلك ظهور بعض المخاطر الأمنية المتعلقة بالفكر الإرهابي ونشر ثقافة العنف والتطرف والارهاب، والشائعات لإشاعة الفوضى وزعزعة الأمن داخل الشعوب والأوطان[2].

IV -2- أبعاد الأمن:

إن شمولية مفهوم الأمن تعني وجود أبعاد ومستويات مختلفة للأمن، و هذه يمكن تحديدها على النحو التالي:

- **البعد السياسي:** ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة والحفاظ على وحدتها الترابية بما يحقق العدالة المجالية والتوازن الإقليمي.

- **البعد الإقتصادي:** ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، عبر الاستغلال العقلاني لمختلف موارده خصوصا الطبيعية منها[3].

- **البعد الإجتماعي:** ويعني توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، مما يسهم بشكل فعال في الحد من انتشار الآفات الاجتماعية عبر انتهاج مقاربة تشاركية.

- **البعد المعنوي أو الإيديولوجي:** الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، بما يحفظ لحمة الأمة ويزيد من تماسكها ضد أي أفكار خارجية ذات أبعاد انفصالية هدامة.

---

[1] - قريقة عبد السلام، الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 1، 2016، ص ص 115-128.

[2] - خلود عبد الله مليان، استراتيجيات مفهوم الأمن العالمي وأهمية تطبيقها في أوقات الأزمات الأمنية، المجلد 7، العدد 5، ص ص 116-137.

[3] - نغم محمد خالد حسن، الأمن الحضري في تخطيط المدن، **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 2، المجلد 31، جامعة بغداد، 2020، ص 172-185

- **البعد البيئي:** الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن الصحي والنفسي للمواطنين.

- **البعد العسكري (الاستيراتيجي):** إذ يرتكز بالأساس على الحفاظ على هيبة الدولة خارجيا بما يجعلها في مأمن من أي محاولة لزعزعة استقرارها خصوصا عبر التدخل المسلح بشكل مباشر.

IV -3- مستويات الأمن:

يقصد بمستوى الأمن، ذلك المجال الجغرافي ذو الأبعاد المادية واللامادية التي يمكن أن تتأثر بغياب أو صعف الأمن. تبعا لذلك يمكن تحديد مستويات الأمن التالية[1]:

- **المستوى الفردي:** ويشمل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

- **المستوى المحلي:** ويشمل الأمن ضد الأخطار الطبيعية أو البشرية التي يمكن أن تهدد الأفراد والجماعات على المستوى المحلي كإقليم بلدية، ولاية، أو ضمن النسيج الحضري للمدينة. كما يخضع لبعض الخصوصيات الجغرافية لبعض المناطق على غرار المناطق الحدودية مثلا.

- **المستوى الوطني:** ويشمل أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه"بالأمن الوطني.

- **المستوى الإقليمي (عدة أقطار):** ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا و هو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

- **المستوى الدولي:** ويتمثل في الأمن الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

IV -4- نسبية الأمن:

يتصف الأمن بقدر كبير من النسبية من الناحية تفاوت معناه، ونطاقه لدى أطراف عديدة (أفراد، جماعات، دول)؛ حيث يخضع تفسير الأمن للمصالح الذاتية (فردية أو قومية)، أو من حيث نسبية "القدر المحقق "منه، فالأمن بهذا لا يكون مطلقا تماما، كما لا يكون منعدما تماما، ذلك أن تحقيق المزيد من الأمن لدى دولة ما أو بمنطقة ما، قد يؤدي إلى إحداث شعور بانعدام الأمن لدى دولة أخرى أو بمنطقة أخرى تسعى بدورها إلى تعزيز أمنها بوسائل تعتبرها الدولة الأولى تهديدا لها، بمعنى أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن القومي لأية دولة بشكل مطلق، لأن تحقيق ذلك يعني التهديد المستمر لدولة أخرى في المجتمع الدولي. كما أن الأمن نسبي من حيث جوانبه، فضمان الأمن الشامل لأية دولة أمر لا يمكن تحقيقه بأي حالة من الأحوال، فليست هناك دولة تملك من المقومات، والإمكانيات ما يسمح لها بتحقيق أمن مطلق؛ بسبب

[1] - المكان نفسه، ص 186.

ما يحيط بها من متغيرات إقليمية ودولية تؤثر تأثيرا قويا ومباشرا على كثير من عناصر أمنها[1].

المبحث الثاني: ماهية الأمن الحضري

تمهيد:

نظرا لتشعب مفهوم الأمن واختلاف مستوياته وترابطها الشديد نظرا للعلاقة الخاصة التي تربط مختلف الفاعلين في حقل التنمية محليا واقليميا ووطنيا وحتى دوليا، مما يكون له تأثير واضح على إشكالية تحقيق الأمن بين ما هو محلي وما هو وطني، ناهيك على التأثيرات المتبادلة بين مكونات المجال الطبيعية منها والبشرية ودورها الفعال في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل. لذلك نجد من الضروري ضبط المفاهيم المتعلقة بالأمن وحصرها مجاليا خصوصا ما تعلق بالأمن بالمناطق الحضرية كونها الأكثر تأثيرا وتأثرا به.

I - مفهوم وتعريف الأمن الحضري:

يرجع مفهوم "الأمن الحضري" للحرب الباردة، ويعتقد أنه يرتبط بالحاجة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للأمن البشري في المدن التي يتمايز سكانها على أساس الطبقة والعرق والأصل، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن وتركيبها وتكوينها.

والأمن الحضري لا يمكن اختزاله في قمع الجريمة والحد منها و إنما هو مفهوم معقد التركيب فهو يرتبط مع مشاكل أخرى مثل الصحة، التعليم، نوعية البيئة، التخطيط الحضري، حركة المرور وحالة الطرق وغيرها. ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق

[1] - عائشة بن عاشور، **إشكالية الأمن والتنمية بمنطقة السهل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص دراسات أمنية واستيراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

بتقاسم الفضاء العام و استعمالات الزمن في المدينة، و مختلف الآفات والمخاطر المنتشرة بالمدن على غرار مشاكل إدمان المخدرات، التوترات العرقية و غيرها من القضايا و المشاكل[1].

إن عدم الأمان ليس فقط خوفا من السطو والسرقة، بل يمكن أن تنبثق عن كثير من الأخطار مثل أزمة المرور، البيئة غير الصحية وتدهور الأماكن العامة، وفوق كل هذا الخوف من غياب المساعدة والنجدة عند الحاجة ، وعدم تقديم خدمات الحماية أو الدعم عند حدوث المشاكل، و غير ذلك من قائمة لا نهاية لها من العوامل التي تجعل من مفهوم الأمن الحضري غاية في التعقيد[2].

II- نشأة الأمن الحضري عبر التاريخ:

إن أول بوادر نشوء الأمن كان متمثلا في الكهوف والأكواخ التي شكلها الإنسان لتوفير الحماية لنفسه من الأجواء الطبيعية التي تحيط به والحيوانات المفترسة، ولحماية ما يملكه من غذاء من سوء المنافسة بين الأفراد الآخرين على غذائه. وبما أن الإنسان هو كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده إلا أن يكون ضمن عائلة واحدة ،وهذه العائلة التي بدأت تكبر شكلت مجموعة بشرية تربطهم حياة اجتماعية مشتركة فاتخذوا من مواقع معينة غاية لتحقيق حاجتهم إلى الأمن كأن يكون موقع استقرارهم فوق قمة عالية أو جزيرة معينة ،وأصبحت قريتهم متشكلة بشكل دائري محتوية فضاء لاجتماعهم على الطعام وتوجه أكواخهم نحو الخارج ليكونوا على استعداد لمواجهة أي خطر قد يواجههم ،ومن ثم تطورت الوسائل الدفاعية فأصبحت التجمعات البشرية تنشأ على موضع دفاعي كأن تكون محاطة بخندق مليء بالماء ،أو بالأسوار العالية ،أو أي حاجز طبيعي مثل الجبال أو غيرها ،والتي أصبحت وسائل دفاعية غير مجدية بمجرد ظهور البارود في أوروبا . وبظهور قوة البخار نهاية القرن الثامن عشر ،ومن بعدها ظهور الماكينة في منتصف القرن العشرين أدى ذلك إلى حصول التوسع الحضري في المدن فأصبح النسيج السكاني غير متجانس ومتنوع ،وقلت إلى حد كبير الروابط الاجتماعية بين الأفراد ،فانتشرت الجريمة بشكل واضح فأصبح من الضروري أن يتم دراسة الجريمة ومسبباتها من قبل المخطط الحضري للمدينة من أجل الحد والتقليل من فرص حدوثها[3].

III- أنواع الأمن الحضري:

1 -
2 -
3 - نغم محمد خالد حسن، **مرجع سابق**، ص186.

مع زيادة النمو السكاني وتركزهم بالمدن والتجمعات الحضرية، أصبحت هذه الأخيرة تشهد ديناميكة كبيرة تنوعت معها وظائف المدينة، كما تشعبت وتنوعت نشاطات السكان وازدادت الحاجة إلى توفير مختلف متطلباتهم، مما أدى إلى مضاعفة الاهتمام بتوفير المرافق الخدماتية والتجهيزات القاعدية، ذلك ما جعل من المدن ذات جاذبية كبيرة للسكان وارتفعت معها الكثافة السكانية وظهرت البطالة والآفات الاجتماعية نظرا للهجرة الريفية انتشار المناطق العشوائية والنقاط السوداء المتدهورة بيئيا.

تبعا لذلك ومن أجل الحيلولة دون تدهور المحيط العام والبيئة الحضرية، تساهم العديد من المؤسسات في توفير الأمن الحضري بشكل عام كل حسب اختصاصه ومجال عمله، لذلك يمكن تصنيف الأمن الحضري انطلاقا من هذا الباب إلى الأنواع التالية:

III-1- الأمن المروري بالمدن:

إذا تأملنا هذه العبارة فإننا نجدها مركبة من كلمتين الأمن والمرور، فالأولى تعني توفير مجال من الأمن الجسدي والنفسي لمستعملي مجال من المجالات المكونة للنشاطات اليومية للسكان أو للناس بصفة عامة، أما الثانية فتحدد المجال المعني والذي هو أحد العناصر المكونة للمدينة (حسب كيفن لينش في كتابه: الصورة الذهنية للمدينة) ألا وهو الطرق والمسارات. وبالجمع بين هاذين المصطلحين نجد أن المقصودة بعبارة "الأمن المروري " هو توفير مقدار من الأمن الجسدي والنفسي لمستعملي الطرق، سواء كانوا مشاة أو راكبين. ومهما أردنا وضع تعريف شامل لهذه العبارة نجد أنفسنا قد تشعبت بنا السبل، لأن هذا الموضوع له عدة أوجه للنقاش ،وعدة نقاط يمكن النظر اليه من خلالها ،ولذلك يمكن تعريف هذا الأخير على أنه " التقليل من خطر الحوادث في الطرق ،عن طريق منهجية عمل شاملة ،تأخذ في الحسبان هندسة الطرق ،وتسيير المرور ،وتربية وتكوين مستعملي الطريق ،وتصميم السيارات"

فالعلاقة بين الأمن المروري الحضري والتنظيم العام للمدينة، علاقة وطيدة، وبتدعيم التنظيم العام للمدينة عن طريق تنظيم النشاطات وظيفيا ومجاليا، وتنظيم حركة المرور، وتهيئة الطرق بما يستجيب وضع كل طريق، ودراسة التداخل بين الحركة الميكانيكية وحركة المشاة، يمكن الوصول إلى حد أعلى من الأمن المروري الحضري. وما تجدر الإشارة إليه أن الأمن المروري الحضري ليس مهمة مسير المدينة فقط، بل هو مهمة كل المجتمع، فكل يساهم حسب موقعه و درجة تأثره[1].

III-2- الأمن العمراني بالمدن:

منذ تخطيط أولى المدن، والطراز اليومي للمجتمع معرض للعديد من المخاطر؛ ونتيجة لنوع تخطيط المدينة ومشاكلها الخدمية تعرض الأمن الحضري إلى الخطر، لذلك فان لنمط تخطيط المدينة، ولطبيعة مجتمعها، ونوع الخدمات المقدمة فيها لها الأثر الكبير في توفير

[1] - قرميط علي، **علاقة الأمن المروري الحضري بالتنظيم العام للمدينة**، مذكرة ماجستير: كلية العلوم والهندسة، جامعة المسيلة، 2003.

الأمن الحضري في جميع أبعاده ومستوياته. فالزيادة في أعداد السكان، والتوسعات التي تحدث في المدن بجميع أنواعها، وكثرة التعقيدات فيها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية؛ أدى كل ذلك الى نشوء عدم السيطرة على الأمن في المدينة، لذلك سيتم التطرق للتسلسل التاريخي (كرونولوجي) من أجل تعيين مواطن الضعف في تخطيط المدن منذ النشأة الأولى للتوصل الى النتائج التي تقود إلى تعيين التخطيط الأمثل للمدن من أجل حفظ أمنها الحضري، أهمية البحث تكمن في تحقيق الأمن الحضري في المدينة عن طريق التخطيط لها بعد دراسة شاملة لمواطن الضعف والقوة، فإن ما سينتج عنه هو تحقيق بيئة حضرية متكاملة تستطيع أن تقدم احتياجات الساكنين بجميع أعمارهم ومكوناتهم المجتمعية، ومن دون أن يكون أحد الساكنين في حاجة أن تغطى احتياجاته أو أن يلجئ لطرائق قد تخل بالأمن الحضري في المدينة من أجل أن تسد حاجته، أو أن يساعد التخطيط الحضري في ان يولّد جريمة في أماكن معينة من المدينة ان لم تتم الدراسة الوافية للفضاءات. هدف البحث هو تحقيق النتيجة الأمثل في توفير الأمن الحضري للمدن الحالية عن طريق دراسة و عرض التخطيط الذي مرت به المدن عبر المراحل التاريخية المختلفة، أي استخدام منهجية عرض (كرونولوجي) لغاية توفير الأمن والأمان لمجتمع المدينة والارتقاء بالمستوى الخدمي المقدم لمجتمع المدينة الذي ينتج عنه توفير احتياجات أساسية وخدمات مجتمعية عن طريق التخطيط المواكب لمتطلبات العصر الحديث[1].

III-3- الأمن الاقتصادي بالمدن:

وهي الحالة التي يتم فيها تدبير الضمان، والحماية لأفراد المجتمع، وذلك في سبيل الحصول على احتياجاتهم الأساسية، كالمسكن، والملبس، والعلاج، بالإضافة الى ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وبالتالي تكمن أهمية الأمن الاقتصادي في تعزيز الوضع النفسي، والمادي لأفراد المجتمع، كما تتجلى مظاهر الأمن الاقتصادي بالمدن في محاربة مختلف الظواهر التجارية المخالفة للتنظيم والقوانين كالتجارة الفوضوية التي تحتل الأرصفة، والمضاربة والاحتكار مما يهدد الامن الغذائي للسكان، والتهريب لمختلف السلع والبضائع ذات الاستهلاك الواسع أو تلك المدعمة من طرف الدولة خصوصا بالمدن الحدودية. إضافة لذلك نجد أن انتشار ورشات تقليد السلع تهدد أمن المواطن عبر توفير سلع مقلدة ومغشوشة مما يجعل من دور مصالح الرقابة وقمع الغش أساسا وحيوي[2].

III-4- الأمن الصحي بالمدن:

يعتبر الأمن الصحي أحد أهم الجوانب المؤثرة في الأمن الحضري للأشخاص والجماعات بالمدن، وذلك لما للصحة من تأثيرات مباشرة على العديد من جوانب الحياة

---

[1] - قرميط علي، **مرجع سابق**.

[2] - زعرور طارق، "التوزيع النمطي للجريمة بألوساط الحضرية في الجزائ"ر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أنظر الرابط:

الاجتماعية منها والاقتصادية، كما أنه يعد ثمرة من ثمار التنمية الاقتصادية والبشرية، ما جعل القطاع المسؤول عنه يمثل أحد أكثر القطاعات حساسية وأهمية للعديد من اقتصاديات دول العالم. وقد ظهر ذلك جليا خلال مرحلة انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) حيث لولا تجند الجيش الأبيض ومساندة مختلف السلطات بما فيه الأمنية في تطبيق تدابير الحجر الصحي لكانت الكارثة أكبر. تبعا لذلك لجأت مثلا الجزائر إلى إنشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي[1].

III-5- الأمن الغذائي بالمدن:

بعد أن شهدت مدن العالم تحضرا كبيرا أظهره ارتفاع مستوى الكثافة السكانية لدى المناطق الحضرية بشكل عام، صاحبه نزوح ريفي كبير، وهو الحال الذي تسبب في ارتفاع كبير لتعداد السكان الحضريين والذي اقترن مع ظهور مشاكل عدة داخل التجمعات الحضرية، تعلقت بانتشار الأسواق والبنايات الفوضوية، ارتفاع حدة الفقر الحضري وعمالة الأطفال. لذلك برزت أهمية دراسة مشكلة الأمن الغذائي الحضري وخاصة بالنسبة للمسؤولين المحليين كتحد جديد في هذا القرن الذي سمي قرن المدن؛ ومن ثم كان هدف هذه الدراسات هو تحديد معايير مشكلة الأمن الغذائي الحضري وضبط المتغيرات التي تحددها. حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن الأمن الغذائي الحضري هو تلك الحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لسعرات حرارية آمنة وكافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي؛ و من ثم فهو يرتبط بثلاثة معايير هي: الوفرة، الحصول والاستعمال، و ينقسم الى نوعين هما: الأمن الغذائي الحضري المزمن، والأمن الغذائي الحضري العابر[2].

III-6- الأمن البيئي بالمدن:

إن العلاقة بين البيئة والأمن قائمة، وهي علاقة معقدّة وتكاملية قائمة على ثلاثية هي: حقوق ومخاطر و أمن، فالبيئة وسط منتج للحقوق، ووسط خالق للمخاطر، ووسط محقق للأمن، وحقوق الإنسان والبيئة مترابطان، لأن الحياة والنشأة السليمة لكل إنسان تعتمد على حماية البيئة باعتبارها المورد الأساسي لجميع أشكال الحياة. كما أن السلوكيات الإنسانية السلبية تسبب التلوث وتؤثر على البيئة، ومن ثم على الأمن البيئي، كالانتشار الفوضوي للنفايات، أو الاتجار غير الشرعي بها ودفنها بأماكن غير مرخص بها أو حتى حرقها مما يؤدي للتلوث الهوائي وما ينتج عنه من أمراض مختلفة. وعليه فإنه كل ما كانت هناك تهديدات بيئيةّ،كان هناك تهديد للأمن الإنساني وخصوصا بالمناطق الحضرية التي تشهد كثافة سكانية كبيرة[3].

III-7- الأمن الصناعي بالمدن:

---

[1] - محمد زبير، محمد خثير، **واقع الأمن الصحي بالجزائر "دراسة تحليلية للمؤشرات الصحية لولاية عين الدفلى** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 1-12 .

[2] - حذبي فيصل، **الأزمة الخفية: مشكلة الأمن الغذائي الحضري**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 12-26.

[3] - جعفري مفيدة، **البيئة والأمن**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2014.

يوجد العديد مـن التصنيفات المتبعة في تقسـيم أنـواع الصناعات، منها التصنيف الذي يرتكز على تأثير الصناعات على البيئة المحيطة أو التصنيف الذي يعتمد على تقدير درجة الخطورة لأنواع الصناعات، أو التصنيـف الـذي يتـم بنـاء على أوجـه التشـابه ضمن الأنشطة الاقتصادية المختلفـة .حيث تقسم الصناعات من حيث حجم الإنتاج للأنشطة الاقتصادية وطريقـة التصنيـع وخصائص النواتج، وأخيـرا التصنيف الـذي يرتكز علـى كيفيـة ملائمة مبانـي المصانـع لأنواع الصناعـات المختلفـة وأماكن تواجدها بالنسبة للمحيط العمراني للمدن، مع الأخذ بعين الاعتبار المواد الناتجة عن التصنيع سواء تلك الأساسية منها أو البقايا والفضلات، وكيفية التخلص منها ورميها. كل ذلك يؤخذ بعين الاعتبار نظرا لما تشكله هذه الوحدات الصناعية أو المناطق الموجودة بها من خطر على الساكنة بالمدن بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يجعل من إشكالية الأمن الصناعي بالوحدات الصناعية من الداخل، أو خطرها الخارجي أمرا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار عند دراسة الجدوى ومنح الترخيص بالاستغلال[1].

IV- الفاعلين في مجال الأمن الحضري:

تختلف الأجهزة والمؤسسات الفاعلة والمكلفة بالأمن بشكل عام وبالمناطق الحضرية بشكل خاص من دولة لأخرى، وذلك تبعا لعدة عوامل لها علاقة مباشرة بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لهذه الدول. تبعا لذلك سيتم التطرق في هذه الفقرة لمختلف الفاعلين في مجال الأمن الحضري بالجزائر.

IV-1- الأجهزة الأمنية:

IV-1-1- جهاز الشرطة الجزائرية:

تـبرز الحاجـة الماسـة إلى الشـرطة خصوصا بالمناطق الحضرية نظرا لطابعها المجتمعي أو ما يعرف بالشرطة المجتمعية. لقد كانت كلمة " بوليس " تطلق على الحكم الذي لا يخضـع للقـانون، كمـا أن عبـارة الدولـة أو البوليس في الدولة الاستبدادية .غـير أن تطـور العمـل الشـرطي علـى غـرار تطـور المجتمع. وقد بلغ أوج تطـور الأجهـزة الأمنيـة في القـرن الماضـي الـذي يعتـبر قـرن الاكتشـافات العلميـة والمعرفيـة والفكريـة الـتي انعكسـت علـى الأمـن الشـرطي، مـن حيـث أن الشـرطة نفسـها وهـي المرفـق الأمـني في أجهـزة الدولـة المعنية بإشاعة ثقافة الأمن احتضنت النشاطات الاجتماعية، إلى حد غلبت هذه النشـاطات مهماتها المسـتمدة مـن سلطة وسيادة القانون، وكانت تلك بوادر نشأة مصطلح أو مفهوم " الشرطة المجتمعية "، فبعد ما كانـت وظيفـة الدولـة كحارسـة تحولـت إلى وظيفـة

[1] - أنظر الرابط: sa.gov.modon.w ، (2024/01/22).

متداخلـة، مـن هنـا جـاءت الشـرطة امجتمعية لتلعـب الـدور الـذي يؤسـس لعلاقـة تكاملية ما بين الشرطة والمجتمع[1].

إن مصـطلح " الشـرطة المجتمعيـة " هـو مصـطلح حـديث نسـبيا، يعـود ظهـوره إلى سـنة ،1967 في تقريـر اللجنـة" الخاصـة بمكافحـة الجريمـة الـتي شـكلها رئـيس الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وقتذاك، والـتي أثبتـت الحاجـة إلى دور نشـط وملـزم للمـواطن في مكافحـة الجريمـة وقـد تم تطـوير مفهـوم المشـاركة المجتمعية مـع الشـرطة كأسـلوب مسـتحدث لعمـل الشـرطة في كـل مـن كنـدا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا خـلال الثمانينـات مـن القـرن الماضـي، كمـا طبـق في دول أخرى مثل فرنسا، واليابان وسنغافورة. حاليا لـم يعـد دور الشـرطة مقتصـرا علـى تـوفير الأمـن للمـواطنين وحفـظ النظـام وحمايـة الأشـخاص والممتلكـات ومكافحـة الجريمـة والانحـراف فقـط، بـل امتـد ليشـمل مجـالات أخـرى كـالإعلام الأمـني والتثقيفـي الهـادف إلى إرسـاء ثقافـة وقائيـة داعمـة لسـلامة وأمـن المجتمـع وفـق متطلبـات إحـلال الأمـن الشـامل[2].

طـرح مصـطلح الشـرطة المجتمعيـة أو الجواريـة في الجزائـر سـنة 1998 للتكفـل بانشـغالات المـواطنين وتفـادي الانزلاقـات والتجـاوزات مـع التواجـد الميـداني المكثـف لضـمان أمـن المـواطن، غـير أن المصـطلح عـرف رواجـا إعلاميـا كبيـرا خـلال السـنوات الأخيرة .حيث تقوم الشرطة المجتمعية والمتداولـة في القـاموس الشـرطي والإعلامـي الجزائـري باسـم "الشـرطة الجواريـة "بالاجتهـاد في تحسـين نصوصـها باسـتمرار، قصـد تكييفهـا مـع التطـور السـريع الإيقـاع للمجتمـع الجزائـري، لتـوفير أسـباب الراحـة والأمـن للمـواطن، لهـذا كـان توجـه المديريـة العامـة للأمـن الـوطني لتكثيـف اتصـالها مـع المـواطن علـى مسـتوى الأحيـاء والتجمعـات السـكنية مـن خـلال التكـوين المسـتمر لأفـراد الشـرطة وإمـدادهم بالمهـارات المهنيـة لتحسـين أدائهم. فالشـرطة الجوارية هـي فعـل تقـاربي تبنـاه رجـال الشـرطة في حـدود القـانون وأخلاقيـات المهنـة تجـاه المواطنين وفق سلوكيات معينة يترجمها التواجد الملموس والمكثف لصاحب البذلة الزرقاء عن قرب مع هذا المواطن للاستجابة لحاجاته الأمنية وكسب ثقته وتعاونه[3].

IV-1-2- الدرك الوطني الجزائري:

يشارك الدرك الوطني في مهمة الدفاع الوطني طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني وفي محاربة الإرهاب، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية، الشرطة الإدارية والشرطة العسكرية. يحارب الدرك الوطني، في مجال الشرطة القضائية، الإجرام

[1] - عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية، **مجلة الرواق**، العدد 5، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017.
[2] - علي الباز، **الإعلام والإعلام الأمني**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية ، 2021).
[3] - حسين البجاوي: " فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر"، أنظر الرابط: www.startimes.com/?t=2444، (23/01/2024).

والجريمة المنظمة، ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية حيث يمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية. يسهر الدرك الوطني في مجال الشرطة الإدارية، على حفظ النظام والسكينة العموميين بعمل وقائي تميزه مراقبة عامة ومتواصلة، ويؤمّن الأمن العمومي بحماية الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل على طرق المواصلات، وبهذه الصفة، يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكم الشرطة العامة والخاصة. يرتكز عمل الدرك الوطني في مجال أمن الطرقات على محورين هامين، الوقاية المرورية (مراقبة شبكة الطرقات، تنظيم حركة السير والعمل التوعوي التحسيسي) ومكافحة اللاأمن المروري، حيث يضمن الدرك الوطني من خلال ممارسة مهامه في ميدان أمن الطرقات تغطية 85% من مجموع الشبكة الوطنية للطرقات .وضعت قيادة الدرك الوطني في الخدمة لفائدة المواطنين رقم مجاني 1055 يمكن المواطنين من الاتصال بمصالح الدرك الوطني عن طريق مختلف متعاملي الهاتف الوطني الثابت والنقال. منذ الوضع في الخدمة للرقم الأخضر للدرك الوطني 1055 بتاريخ 05 فيفري 2011 الى غاية يوم 31 مارس 2024، تم تسجيل حوالي **16 مليون و 42 ألف** اتصال، صاحبه أكثر من **659 ألف** تدخل للوحدات ميدانيا والذي كلل بتوقيف فاعلين في حالة تلبس[1].

IV-1-3- جهاز الجمارك الجزائرية:

تم تكييف تنظيم إدارة الجمارك بطريقة تكون في خدمة مختلف الاستراتيجيات المتبعة، بهدف ضمان التنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها، إن مهام الجمارك الجزائرية منصوص عليها بشكل عام في قانون الجمارك وبالتفصيل في المادة 3 من نفس القانون. تكلّف نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى إدارة الجمارك بمهام تطبيق الأحكام المتعلقة بالرقابة على مستوى الحدود، خصوصا تلك المسيّرة لقطاعات التجارة والمالية والدفاع الوطني والفلاحة والصناعة والصحة و النقل و السياحة و الإعلام و الثقافة. دفع تطور التجارة الدولية وفتح الحدود الدول إلى تكليف الجمارك بمهام حماية الصحة العمومية والآداب العامة والأمن العمومي وحقوق الملكية الصناعية والتجارية والفكرية. تتمثل مهام الجمارك الجزائرية بشكل أساسي فيما يلي[2]:

- محاربة الاتّجار غير الشرعي بالمخدرات ومكافحة التهريب وتبييض الأموال وبصفة عامة محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

[1] - أنظر الرابط: https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/presentation/org_missions/org_missions_ar.php، (2024/01/29).

[2] - أنظر الرابط: https://douane.gov.dz/، (02/02/2024).

- المشاركة في الحفاظ على الأمن والنظام العموميين (السلاح والمتفجرات والمواد الكيميائية والمواد الخطيرة).
- المشاركة في الحفاظ على الآداب العامة (الكتابات والوسائل الأخرى المنافية للآداب العامة).
- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة.
- الحرص على أمن الأشخاص وممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة والتي تشكل خطرا على الصحة والمحيط.
- الحرص على حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.
- الحرص على حماية الإرث الطبيعي والتاريخي والفني والثقافي والآثار (مثل المنحوتات والنقوش والرسوم الصخرية وورود الصحراء والخشب المتحجر و مواد ما قبل التاريخ و الأعمال الفنية ... إلخ).
- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع والعلامات التجارية ضد التقليد وكذا حماية حقوق المؤلف ولحقوق المجاورة، وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

IV-1-4- جهاز الحماية المدنية:

عندما حصلت الجزائر على استقلالها في عام 1962 كان جهاز الحماية المدنية لا يزال في حالة بدائية شأنه في ذلك شأن أمثاله في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال. فكان أن شهد عام 1964 أول حركة إصلاح في هذا المجال إذ يعتبر مرحلة انتقالية من النظام الاستعماري إلى النظام الجزائري. إن التحولات المتعددة والمتتالية التي عرفتها الحماية المدنية سمحت لها بتدعيم مختلف مصالحها استجابة لمتطلبات النشاطات والمهام غير المقسمة نظرا لتطور وتعقد الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

تتكفل الحماية المدنية عبر مختلف مصالحها المركزية بما يلي[1]:

- دراسة وتحديد القواعد العامة ومقاييس الأمن المطبقة في مجال الوقاية في مختلف قطاعات النشاط المحددة لقواعد مراقبة تطبيقها.
- الدراسة والمساهمة في دراسة القواعد العامة أو الخاصة للوقاية من الأخطار الطبيعية أو التكنولوجية الكبرى.
- دراسة وتحديد القواعد والمقاييس الأمنية المطبقة في مجال الدفاع ضد الحريق، الانفجار **والهلع** في مختلف القطاعات.

[1] - أنظر الرابط: https://www.protectioncivile.dz/arabe/، (02/02/2024).

- دراسة وتحضير النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بمجال أمن الأشخاص والممتلكات.
- دراسة وتابعة المسائل المرتبطة بالوقاية من الأخطار الكبرى.
- المشاركة مع المصالح المعنية في تعريف قواعد حماية البيئة والدفاع المدني.
- دراسة وتحضير خرائط وطنية للأخطار.
- دراسة ووضع حيز التطبيق عمليات الإعلام والتحسيس من أضرار الأخطار المختلفة.

IV-2- السلطات المحلية والإدارية:

تعتبر الجماعات المحلية المتمثلة في كل من البلدية والولاية أشخاصا معنوية تدير شؤونها و مرافقها العامة وفقا لما تراه يتماشى مع مصالحها العامة لذلك منح سلطة المحافظة على النظام العام على المستوى المحلي لكل من الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي. فنجد مثلا أن شرعية الوالي في الحفاظ على الأمن العام نصت عليه المادة 96 من قانون الولاية رقم 09-90 على مايلي: (الوالي مسؤول عن المحافظة على النظام و الامن و السلامة و السكينة العامة) ، و المادة 114 من قانون الولاية رقم 12-07 على أن (الوالي مسؤول على المحافظة على النظام و الامن و السكينة العمومية). و يسهر الوالي غلى حماية الأفراد وضمان الأمن العام والسهر على تنظيم المظاهرات أو منعها وتنظيم التجمعات والإضرابات العمالية وقد تم تجديد سلطات الوالي في مجال الأمن والمحافظة على النظام العام بموجب مرسوم رقم 83-373 و ينص هذا المرسوم على أن الوالي يجسد سلطة الدولة على صعيد الولاية، وعليه فجميع الإدارات العمومية تعتبر تابعة هرميا للوالي وتحت سلطته وكل منها مكلف بالأمن حسب اختصاصه ومجال تدخله على غرار الأمن الصحي بالنسبة لمديرية الصحة والسكان، الأمن البيئي بالنسبة لمديرية البيئة، والحال نفسه بالنسبة لمديرية التجارة، مديرية النقل، الشؤون الدينية والأوقاف، التربية والتعليم ..إلخ[1].

كما أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي دورا هاما في مجال الأمن العام فهو يسهر على حفظ النظام العام و الامن العام وعلى النظافة داخل محيط بلديته، ويقوم كذلك باتخاذ الاحتياطات والوقاية والتدخل والإسعافات ويتولى السهر على حماية الاشخاص والأموال في الاماكن العمومية ويتخذ التدابير في حالة الخطر الجسيم، ويأمر بهدم الجدران والبنايات المتداعية والفوضوية، وكذلك السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والساحات العمومية ،كما يعمل على حماية الافراد من الحيوانات المؤذية والمضرة والسهر على النظافة للمواد الاستهلاكية المعروضة للبيع، ويعمل على احترام مقاييس التعمير والتخطيط العمراني[2].

IV-3- وسائل الإعلام (الإعلام الأمني):

[1] - أنظر الرابط: http://dspace.univ-tebessa.dz:8080/jspui/bitstream/.pdf، (02/02/2024).
[2] - **المكان نفسه**.

لقد تبوأ الإعلام الأمني في العصر الحديث مكانة بارزة وأهمية خاصة في تحقيق أهداف الامن العام في أي مجتمع كان، من خلال ما يسهم به في ثقافة توعية المواطنين بالقضايا الامنية التي تتعلق بحياتهم ودورهم في مساعدة رجال الشرطة في تحقيق أهداف الامن الشامل بالمفهوم المعاصر، خاصة إذا علمنا أن العلاقة القائمة حاليا بين رجال الامن والمواطنين تشوبها حالات من التلوث الاعلامي وعدم الثقة المتبادلة، مما يؤدي بها إلى أن تصبح علاقة سلبية ومتضاربة .إضافة إلى ذلك فإن افراد المجتمع من خلال متابعتهم لوسائل الاعلام وما تنشره من أنشطة أمنية لتعزيز استقرار المجتمعي، تقوي العلاقة بين افراد المجتمع والأجهزة الامنية[1].

IV-4- المجتمع المدني:

يمكن لمكونات المجتمع المدني المتمثلة بالأساس في الأحزاب، الجمعيات بمختلف فروعها ومجالات نشاطها وحجمها، وكذلك لجان الأحياء وبعض التنظيمات القبلية والعرقية الخاصة ببعض المناطق من الوطن على غرار منطقة القبائل (تاجماعت) ومنطقة وادي ميزاب بغرداية، يمكن لكل هذه التنظيمات والفعاليات المجتمعية لعي دور هام ومحوري في الحفاظ على الأمن العام، ذلك ما أثبتته التجارب والخبرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خصوصا إذا رافق ذلك وجود اهتمام فعلي من طرف السلطات العليا المركزية للبلاد عبر انتهاج مقاربة تشاركية في إطار منظومة قانونية واضحة تحدد المهام والواجبات وكذلك الحقوق[2].

IV-5- المصالح القضائية:

إن الهدف الذي وجد من أجله القضاء هو إقامة العدل، وحماية الحقوق، ونشر الأمن والمحافظة على الأنفس والأموال، ومنع الظلم والعدوان، القضاء وسيلة سريعة لحل النزاعات أسرع من إجراءات التقاضي أمام المحاكم، لذا يعتبر القضاء الملاذ الأفضل لأطراف النزاع حيث يكون باستطاعة الأطراف التحكم في مسار إجراءات التحكيم، تتمثل الوظيفة الأولى وقبل كل شيء للسلطة القضائية في تحقيق العدالة للناس، وعليه فالقضاء يلعب دورا كبيرا في تحقيق أمن واستقرار ورفاهية المجتمع، من خلال تطبيق مختلف القوانين الردعية والعقابية للحيلولة دون انتهاك حقوق الغير سواء بشكل استباقي من خلال الوقاية والردع، أو بشكل لاحق من خلال ارجاع الحقوق لأهلها عبر إصدار الأحكام والسهر على تنفيذها. والمعلوم أن نظام القضاء يعتبر طريقا من طرق قيام الأمم وسعادتها وعيشها حياة كريمة، وذلك لنصرة المظلوم ورفع الظلم على المظلومين وقطع الخصومات بين الناس ورد الحقوق إلى أصحابها.والمقصد الرئيسي الذي يسعى إليه القضاء هو تحقيق العدالة وإقامة القسط بين

[1] - عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية، **مجلة الرواق**، العدد 5، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017.

[2] - سليمان سميرة، المجتمع المدني كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: المعيقات والآفاق، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 9، العدد2، جامعة خنشلة، 2022، ص 1067-1078.

الناس في المجتمع، وغير ذلك من الأمور ذات الأهمية الكبيرة مثل تحقيق الأمن والمحافظة على نفوس الخلائق وأموالهم، ومنع الظلم والطغيان، وإقامة الحدود والأحكام[1].

IV-6- مؤسسات إعادة التربية:

يساهم موظفو الأسلاك الخاصة بإدارة السجون في حماية المجتمع من الجريمة من خلال السهر على تطبيق العقوبات السالبة للحرية والعقوبات البديلة إضافة إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

ويمارسون مهامهم بالمؤسسات العقابية للبيئة المغلقة والبيئة المفتوحة والورشات الخارجية، وفضلا عن ذلك يمكنهم أن يمارسوا مهامهم على مستوى المصالح المركزية لإدارة السجون ومؤسسات التكوين التابعة لها والمصالح الخارجية المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، في إطـار أحكام المرسوم التنفيـذي رقم 08-167 المؤرخ في 07 يونيو سنة 2008، الـذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة السجون. ولتحقيق الأهداف المرجوة من التكفل بالجمهور العقابي داخل المؤسسة العقابية في المجالات الصحية والاجتماعية والتربوية وفي تنفيذ برامج إصلاح شخصية المحبوس وتحضير إعادة إدماجه في المجتمع بعد الإفراج عمدت إدارة السجون إلى وضع بعض الأسلاك النوعية للقيام بالخدمة بمصالحها عن طريق إعداد قرارات وزارية مشتركة بين وزارة العدل و الوزارات المعنية[2].

تعتبر المؤسسات العقابية المكان الذي تنفذ فيه العقوبات السالبة للحرية وفقا للقانون والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية، وهي تأخذ شكل البيئة المغلقة أو شكل البيئة المفتوحة. كما تم استحداث المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، والتي تتولى مهمة مرافقة وتوجيه المحبوسين المفرج عنهم، و متابعة الأشخاص الموضوعين تحت مختلف أنظمة إعادة الإدماج، والمتهمين الخاضعين لالتزامات الرقابة القضائية، إجراء التحقيقات الاجتماعية وكذا متابعة الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبة البديلة. كما تتكفل أيضا بـ:

- السهر على استمرارية برامج إعادة الادماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة لتسهيل عملية إعادة الادماج الاجتماعي للأشخاص.
- اجراء الاتصالات و السعي لدى الهيئات المختصة لمساعدة الأشخاص المتكفل بهم للاستفادة من مختلف صيغ إعادة الادماج.

IV-7- الأسرة:

تكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيرا في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، والعلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع علاقة فيها الاعتماد المتبادل ولا يمكن أن يستغني أحدهم عن الآخر، فالأسرة ترعى شؤون

[1] - عبد الله أبوبكر أحمد النيجيري، دور القضاء في أمن واستقرار ورفاهية المجتمع، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، العدد 16، 2020، ص 607- 636.

[2] - أنظر الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/، (04/02/2024).

الأفراد وتسعى لتهيئة كل الفرص التي تمكنهم من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع.
ومما لاشك فيه أن مسؤولية أمن المجتمع وأفراده تقع على عاتق الأسرة بالدرجة الأولى، فهي البوتقة التي يخرج منها المواطن أن تعي دورها تماما تجاه أمن المجتمع، وأن تقوم بدورها من خلال تنشئة أفرادها على حب الوطن وحفظ الأمن الاجتماعي ومن ثم تؤدي دورا فعالا في ترسيخ مقومات ً أمنه من خلال أدوارها المختلفة. فهي مؤسسة اجتماعية هامة تؤدي دورا هاما في ترسيخ مقومات الامن الاجتماعي ومن ثم مقومات الحياة الاجتماعية، فالأمن حاجة أساسية للأفراد وضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار، ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل الكياني الأسري. فعلى الرغم من أنه يمكن حماية ورعاية الأفراد عن طريق المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إلا أن حماية ورعاية الأسرة أكثر فعالية، وذلك لأن الفرد منذ ولادته في الوسط الأسري يستشعر حاجته إلى الاستقرار و الأمان والاطمئنان[1].

المبحث الثالث: طرق وأساليب تحقيق الأمن الحضري

تمهيد:

الأمن والاستقرار إذا عمّ البلاد، وألقى بظله على الناس، أَمن الناس على دينهم وأنفسهم وعقولهم وأموالهم وأعراضهم ومحارمهم، وفي رحاب الأمن وظله تعم الطمأنينة النفوس، ويسودها الهدوء، وتعمها السعادة، فمكانة الأمن كبيرة، وبسبب وجود الأمن تحقَن الدماء، وتصان الأموال والأعراض، وتنام العيون، وتطمئن المضاجع، ويتنعم بسبب ذلك الكبير والصغير والإنسان والحيوان، فالأمن مِن نعم الله العظمى وآلائه الكبرى، لا تصلح الحياة إلا به، ولا يطيب العيش إلا باستتبابه، فلو سُلب الأمن من بلد ما، فتصور كيف يكون حال أهله؟!.
إن من آليات تحقيق الأمن، نشر ثقافة الأمن والسلم، فنحن جميعاً في حاجة إلى قيم الأمن والسلم والتسامح بكل أبعادها مما يحتم على الجميع نشر هذه القيم في المجتمع والبيت والمدرسة.

I- الآليات المعتمدة في تحقيق الأمن الحضري:

على ضوء ما سبق ذكره تلجأ الدول والمؤسسات إلى انتهاج مجموعة من الوسائل والطرق والآليات التي من شأنها تحقيق الأمن خصوصا بالمناطق الحضرية كالمدن الكبرى والتجمعات العمرانية ذات الكثافة السكنية والسكانية العالية، بحيث تختلف باختلاف الوسائل المعتمدة والتقنيات والمتدخلين في العملية، ومن أهم هذه الطرق نجد ما يلي:

I-1- المقاربة الأمنية:

[1] - حواوسة جمال، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي : رؤية اجتماعية تحليلية، **مجلة دراسات**، المجلد 7، العدد 3، (2018)، ص ص 136-150.

تعرف كذلك بالمقاربة الردعية، وتعتبر الأداة الأكثر انتهاجا من طرف الدول إذ تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الشامل بمختلف أشكاله وأنواعه. يتم الاعتماد ضمن هذه المقاربة على مختلف الأجهزة الأمنية المكلفة بمحاربة الجريمة والمخالفات مهما كان نوعها ومصدرها ودرجة خطورتها. غالبا ما تكون عبر أسلوبين أساسيين هما[1]:

I-1-1- الأسلوب الوقائي: من خلال الوقاية ونشر الوعي لدى مختلف فئات المجتمع بأهمية الأمن والتحذير من مخاطر الجرائم والآفات الاجتماعية وذلك عبر وسائل الإعلام وكذلك مختلف مؤسسات الدولة كالمدرسة، المسجد، مراكز التكوين وغيرها. يتم ذلك بالأساس من طرف الأجهزة الأمنية المختلفة عبر عمليات المراقبة والتتبع لمختلف شبكات الإجرام وكذلك الأفراد وعصابات الأحياء للحيلولة دون وقوع الجريمة أو التخفيف من تبعاتها قدر الإمكان.

I-1-2- الأسلوب العلاجي: يتم عبر تجنيد الأجهزة الأمنية والقضائية. يتم خلال هذه العملية محاولة القضاء وتجفيف منابع الإجرام وتتبع مسارها سواء على المستوى المحلي أو الوطني وحتى الدولي، من خلال التعاون المعلوماتي والاستخباراتي بين مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية وكذلك الدولية كالأنتربول والأفريبول.

I-2- المقاربة التشاركية:

تعتمد هذه المقاربة بشكل رئيسي على إشراك جميع الفاعلين من مكونات المجتمع المدني في العملية الامنية والتنموية. ففكرة الأمن المجتمعبي لا تعني إضعاف الأجهزة الامنية للدولة بشكل قد يهدد وجودها المؤسساتي أو يلغي وجودها الامني، و إنما تسعى الفكرة إلى تجسيد فكرة الدولة المدنية والحوكمة في التسيير المحلي، والت يتعد في المحصلة باعثا نحو تحقيق التماسك الاجتماعي الذي من شأنه تحقيق الأمن بمختلف أشكاله وأبعاده ومستوياته. ومن ثمة فإن أمن الدولة من حيث الجوهر هو متضمن في أمن المجتمع، وفي نفس الوقت هو انبثاق طبيعي للاستقرار الأهلي والتماسك الاجتماعي، أو بعبارة أخرى، إشباع أمن الدولة القومي هو أحد المخرجات الأساسية للأمن المجتمعي في شكل استقرار داخلي[2].

وعليه فمن الضروري أن تشرك الحكومات منظمات وفواعل المجتمع المدني كشريك متكامل في إضفاء طابع الحوكمة في قطاع الأمن، إذ يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في تحقيق البيئة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يكون من نتائجها حتما الاستقرار الاجتماعي المؤدي إلى الاستتباب الأمني بشكل عام. فقد أثبتت الدراسات أنه كلما زادت قوة

[1] - نجيب بصيلة، المقاربة الأمنية المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية للجزائر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص جوان 2008، جامعة ورقلة.

[2] - سعيدي ياسين، الأمن المجتمعي في الجزائر: بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، مجلة القانون، **المجتمع والسلطة**، المجلد 11، العدد1، 2020، ص 248-269.

الحوكمة الأمنية ومعايير تطبيقها في الدولة زاد تأثير المجتمع المدني كمشارك ومراقب وفاعل في بناء الامن المجتمعي في الدولة، وعلى العكس، إذا تراجعت معايير تحقيق الحوكمة الأمنية تراجع معها دور المجتمع المدني بشكل عام خصوصا في بناء الامن المجتمعي للدولة[1].

I-3- المقاربة الإعلامية والمعلوماتية:

يمثل الإعلام الأمني جميع الأنشطة الإعلامية الموجهة لتنمية ودعم الوعي الاجتماعي بالظاهرة الأمنية، ولكل ما يمكن أن يمس أمن المجتمع في جوانب الحياة المختلفة، بما فيها الاجتماعية والثقافية مع التركيز على نشر الحقائق الأمنية للجمهور، وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة، للمحافظة على أمن المجتمع وثقافته، وإبراز الجانب الايجابي للعمل الأمني ودوره الوقائي الاجتماعي، وذلك بواسطة مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر من الأجهزة المعنية بالظاهرة الأمنية، لأجل توجيه الرأي العام نحو تحقيق جوانب الخطة الأمنية الشاملة، لإحداث التأثير المنشود في الفئات المعنية من المجتمع. ويعتبر الاعتماد على الإعلام الأمني من أهم الوسائل الحديثة في تحقيق الأمن المجتمعي، بحيث أصبح يشكل مجالا خصبا للحصول على المعلومة وتوظيفها من طرف مختلف الاجهزة والمؤسسات الامنية منها والإدارية، فمثلا غالبا ما يلجأ الجاني إلى استخدام وسائل اتصال حديثة بهدف ابتزاز الضحية أو تشويه سمعتها وما إلى ذلك، سواء بغرض تحقيق مكاسب مادية أو أهداف سياسية أو غيرها. وهنا تبرز أهمية الإعلام الأمني في محاربة هذه الظاهرة التي تنخر مجتمعاتنا، وبالتالي فهي من أساليب الردع والمكافحة الحديثة، خصوصا مع زيادة التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية والتي تتكفل بحماية المواطنين وتقليص مشاعر الخوف لديهم. ومع تزايد قوة ودور وسائل الإعلام المختلفة وتأثيرها على أفكار وسلوكيات الأفراد والجماعات خاصة مع الارتفاع الملموس للجرائم عامة والجرائم الإلكترونية خاصة والتي عرفت تفاقما في السنوات الأخيرة. فالإعلام الأمني من وجهة النظر السابقة فرضته الظروف والمستجدات الأمنية التي طرأت على المجتمع والتي تشكل جزءا من تعقيدات الحياة المعاصرة، ويأتي الإعلام الأمني ليقوم بدور مهم حيال هذه المستجدات ألا وهو نشر الوعي والثقافة الأمنية لمجاراة ما يستجد من ظواهر ومتغيرات اجتماعية. فالإعلام الأمني نمط إعلامي هادف يخدم الموضوعات والقضايا الأمنية ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع موجها إلى الجمهور الخاص والعام، مستخدما فنون الإعلام من كلمات وصور وألوان ومؤثرات فنية أخرى، معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العالقة بالأمن والتي يتم عرضها بطريقة موضوعية[2].

ويتضح مما سبق أن الإعلام الأمني يمكن أن يساهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة، من خلال تحصين أفراد المجتمع من السلوك الإجرامي، ودعوتهم للتعاون مع رجال

[1] - سليمان سميرة، **مرجع سابق**، ص1078.

[2] - عزاوي أحمد، بسودة عبد الكريم، دور الإعلام الامني في مكافحة الجريمة الإلكترونية: **مجلة الجيش الجزائرية نموذجا**، مذكرة ماستر في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، الجامعة الإفريقية أحمد دراية، أدرار ، 2018.

الامن لمكافحة الجريمة والحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، لذلك يجب استغلال التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام على الأمن من خلال دعم قدرات الأجهزة الأمنية والتنويه بإنجازاتها وقدرتها على مواجهة الجريمة، وحشد الرأي العام الذي يدعم ويساند أجهزة الأمن ويحث أفراد المجتمع على التعاون مع رجال الأمن، وتلافي التأثيرات السلبية الناتجة عن نشر الشائعات والأخبار غير الصحيحة التي تحد من الأمن والاستقرار وتجنب عدم الثقة في نفوس أفراد المجتمع نحو الأجهزة الأمنية التي يرتكز نجاح عملها على التعاون مع أفراد المجتمع.

I-4- المقاربة التنموية:

مع التوسع في مفهوم أمن الدولة من المفهوم العسكري إلى مفهوم الأمن الإنساني، أصبح لزاما التركيز على أمن الفرد من خلال تلبية حاجاته الأساسية كمواطن داخل دولته. تلك الأساسيات التي ركزت عليها التقارير الدولية، والتي من خلالها تتحقق التنمية البشرية للفرد، هذه الأخيرة تضمن بدورها أمن الفرد، وبالتالي استقرار الدولة، فتحقيق الأمن والتنمية هدفهما الأساسي هو الفرد والمجتمع معا. إذا فالدول يمكنها تحقيق الأمن لسكانها من خلال خلق فرص للتنمية المحلية عبر ضمان الاستغلال العقلاني للموارد وتوزيعها بشكل عادل بين مختلف شرائح المجتمع ومناطق الدولة. من هذا المنظور، ناقش تقرير البنك العالمي حول "الأمن والصراع والتنمية" لعام 2011 بإسهاب مسألة ارتباط الأمن بالتنمية والصراع محللا الأوضاع الإنسانية المتردية في بعض دول العالم. فقد أوضح التقرير أن نشوب الحروب الأهلية في البلدان النامية بسبب غياب العدالة الاجتماعية، والفقر، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية والتهميش، تكلف الدولة في المتوسط ما يعادل 30 سنة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وأن الدول التي تطول بها الأزمة الأمنية تتراجع بأكثر من 20 بالمئة في درجة التغلب على الفقر[1].

II- أساليب تنمية الوعي الأمني في ظل التحولات المعاصرة والمستقبلية:

يقصد بها تدريب وتوعية السكان على الشعور بحاجاتهم الأمنية وضرورة المساهمة في حلها، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق أمنهم، وذلك عن طريقة تربية المواطنين على مبدأ الشراكة المجتمعية من خلال تكاتف الجهود بين المؤسسات المختلفة (التربوية، التعليمية، الدينية، الصحية، الإدارية ...) والقطاعات الأمنية من أجل حماية المجتمع وصيانة أمنه ومقدراته الوطنية.

وتنفيذ برامج تنمية الوعي الأمني يهدف إلى تشكيل وعي مجتمعي لدى الفئات الناشئة لما فيه صالح المجتمع، وذلك بإعداد جيل واع ومحصن أمنيا وراسخ أخلاقيا يستطيع أن يميز بين النافع والضار، ويتعامل بفهم ووعي مع تحديات العصر ومستجداته، بحيث يستفيد من إيجابياتها ويعرض عن سلبياتها من خلال رقابته الذاتية وقناعته الشخصية، وبالتالي يستطيع

[1] - عائشة بن عاشور، **إشكالية الأمن والتنمية بمنطقة السهل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص دراسات أمنية واستيراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011).

المجتمع أن يحبط مخططات التحولات المعاصرة والمستقبلية التي تستهدف تدمير شبابه، والمغريات التي تواجهه للإيقاع بأبنائه، وإيذائهم[1].

ومن آليات تنمية الوعي الأمني في ظل التحولات المعاصرة والمستقبلية:

- الانفتاح الفعال بين المؤسسات المجتمعية والأمنية من خلال مناقشة المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع، ووضع خطط واستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهتها والحد منها في ظل التحولات المعاصرة والمستقبلية.

- تطوير برامج الدعوة المجتمعية لديها القدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر وإضافة ما هو ضروري وملائم لمعطيات الوقت الحاضر في زمن العولمة.

- إضافة برامج وأنشطة اجتماعية حول الوقاية من الجريمة والانحراف في ضوء التحولات المعاصرة والمستقبلية توضح كيف يمكن لأفراد المجتمع تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن الانحراف، والاستفادة من التجارب الدولية حول دور المؤسسات المجتمعية في الوقاية من الجريمة والانحراف في ضوء التحولات المعاصرة والمستقبلية.

- ربط المؤسسات المجتمعية بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع في ضوء التحولات المعاصرة والمستقبلية ويتم تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجلس يسمى (المجلس الأمني للوقاية من الجريمة والانحراف) بهدف توعية أفراد المجتمع المحلي بمخاطر الجريمة والانحراف في ضوء التحولات المعاصرة والمستقبلية وعقد اللقاءات والندوات المناقشة مشاكل المجتمع ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء عليها وطرح الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليصها ورفع التوصيات لصانعي القرار لتفعيلها[2].

III- تحديات تحقيق الأمن الإنساني:

ارتبط بروز مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنم (UNDP/PNUD) سنة 1994، حيث يعرف الأمن ضمن هذا التقرير كمنظور جديد للتنمية. " الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة و المرض و القهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ والضار لحاجات الإنسان اليومية[3]. ففي البلدان المتقدمة يشغلهم التحرر من الخوف، إذ يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص

---

[1] - أبوعليم، روان خليل مسلم، **دور مديري مدارس التربية والتعليم للواء قصبة المفرق في تعزيز مفهوم الأمن الاجتماعي**، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، الأردن.

[2] - الحربي محمد بن محمد أحمد،"استراتيجية مقترحة لتحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية في المملكة العربية السعودية"، ندوة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2014.

[3] - امحند برقوق، **الأمن الانساني ومفارقات العولمة**، موقع سياسة، متوفر على الرابط: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html

المناعة المكتسبة وخطر الإرهاب، أما البلدان الفقيرة فيحتاج الناس إلى التحرر من الحاجة، والمتمثلة في الجوع والمرض وعدم وجود مأوى و . بحسب ما ورد ضمن هذه النقاط، فان الأمن الإنساني يتجسد في صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والوجدانية، ضمن إطار التنمية بمفهو مها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي فان تحقيقه يبدأ من توفير الحاجيات الأساسية لكل للأفراد، وأينما كانوا دونما تمييز كشرط أساسي لا يتحقق الأمن بدونه[1]. حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة و غير مرتبة ، تتمثل فيما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي[2]. يمكن القول أن الأمن الإنساني أخذ اهتماما كبيرا نظرا للبيئة الأمنية المعقدة والمتشابكة في عصر العولمة الجديد، ذلك أن الإنسان أصبح ركيزة أساسية في البناء الأمني، ولا يمكن الحديث عن تنمية في عدم وجود أمن الإنسان، فضلا على أن تهديد أمن الدولة مرتبط أساسا بتهديد الأمن الإنساني، فاليوم أصبح الإنسان محورا أساسيا في أي عملية تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني وركيزة أساسية في تحقيق الأمن الشامل. وهو الإطار النظري الذي سيسمح بتحليل الواقع المغاربي خاصة عند الحديث عن الأمن المجتمعي والأمن السياسي نظرا لخصوصية الدولة والأنظمة في هذه المنطقة[3].

[1] ـ سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، 2010، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، ص 12.

[2] - خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009، ص 47

3 - سعيدي ياسين، 2016، التحديات الأمنية في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الحقوق والسياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، ص 37.

الفصل الثاني

مدينـــة بئـر العاتـــر: دراسة جغرافيـــة عامـة

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

مقدمة الفصل

يتناول هذا الفصل دراسة معمقة للتطور العمراني والنمو الديموغرافي في مدينة بئر العاتر، مسلطين الضوء على التأثيرات المترتبة على البنية التحتية والتوسع المجالي للمدينة، تعكس مدينة بئر العاتر نموذجًا مميزا للتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العديد من المدن الجزائرية، خاصة خلال العقود الأخيرة، وسنستعرض في هذا الفصل البيانات الديموغرافية المفصلة التي توضح التغيرات في عدد السكان، معدلات النمو السكاني، وتأثير هذه التغيرات على الطلب على السكن والخدمات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، سنناقش التوسع العمراني للمدينة، بما في ذلك الأنماط العشوائية والمخططة للبناء، وتأثير السياسات العقارية والعمرانية على تطور المدينة، سنركز على كيفية تعامل المدينة مع التدفق الديموغرافي الكبير وأثره على الهيكل العمراني، كما سنستعرض البرامج الحكومية والمبادرات المحلية التي تم تنفيذها لتحسين الظروف السكنية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، من خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تقديم فهم شامل للتحديات والفرص التي تواجه مدينة بئر العاتر في سياق النمو السكاني والتوسع العمراني.

المبحث الأول: مدينة بئر العاتر: الدراسة الطبيعية

مدينــة بئـر العاتــر:

دراسة جغرافيــة عامـة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الطبيعية لأي مجال للدراسة محور مهما يمكن من خلاله تحديد المقومات الطبيعية التي يحوزها المجال الطبيعي والتي تشكل مقدرات يمكن الاعتماد عليها واستغلالها عقلانيا لتحقيق التنمية المحلية والشاملة. في مقابل ذلك تمكننا هذه الدراسة من تحديد مختلف العوائق والمحددات التي يمكن أن تشكل خطرا على التنمية بالمنطقة والتي يمتد مداها إلى باقي المجالات خصوصا التركيبة البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

I- الموقع الجغرافي لمدينة بئر العاتر:

تقع مدينة بئر العاتر بالجهة الجنوبية الشرقية لولاية تبسة، والتي تقع بدورها بالجهة الشرقية للوطن في المنطقة الاستبسية وهي واحدة من مدن الهضاب العليا الشرقية موقعها متاخم للحدود التونسية كما يمر بها طريقين مهمين:

- ✓ الطريق الوطني رقم 16 الذي يربط بين عنابة والواد.
- ✓ خط السكة الحديدية الذي يمر بمحاذاة المحيط العمراني على الجهة الشرقية ثم الشمالية يربط منجم جبل العنق للفسفات بمدينة عنابة.

بها قمم جبلية تتمثل في:

- ✓ جبل العنق الذي يتوسط البلدية ويعد امتدادا لسلسلة الأطلس الصحراوي ويتموضع جنوب المدينة، يبلغ ارتفاعه حوالي 1500 م عن مستوى سطح البحر.
- ✓ جبل فوة المتواجد بالجهة الشمالية على حدود بلدية العقلة المالحة يبلغ ارتفاعه حوالي 1300م عن مستوى سطح البحر.
- ✓ جبل الزريقة المتواجد على الحدود الجزائرية التونسية بالجهة الشرقية لاقليم البلدية ويبلغ ارتفاعه حوالي 1000م عن مستوى سطح البحر.
- ✓ تقع بلدية بئر العاتر جغرافيا في الجنوب الشرقي من الولاية على مساحة 1713 كم2.

ويتم تحديدها على النحو التالي:

- ✓ إلى الشمال عن طريق: بلدة الصفصاف وعقلة المالحة
- ✓ إلى الغرب عن طريق: بلديات ثليجان
- ✓ إلى الشرق عن طريق: حدود الدولة مع تونس
- ✓ إلى الجنوب عن طريق: بلدية نقرين

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي والإداري لبلدية بئر العاتر

مدينــة بئـر العاتــر:

دراسة جغرافيــة عامـة

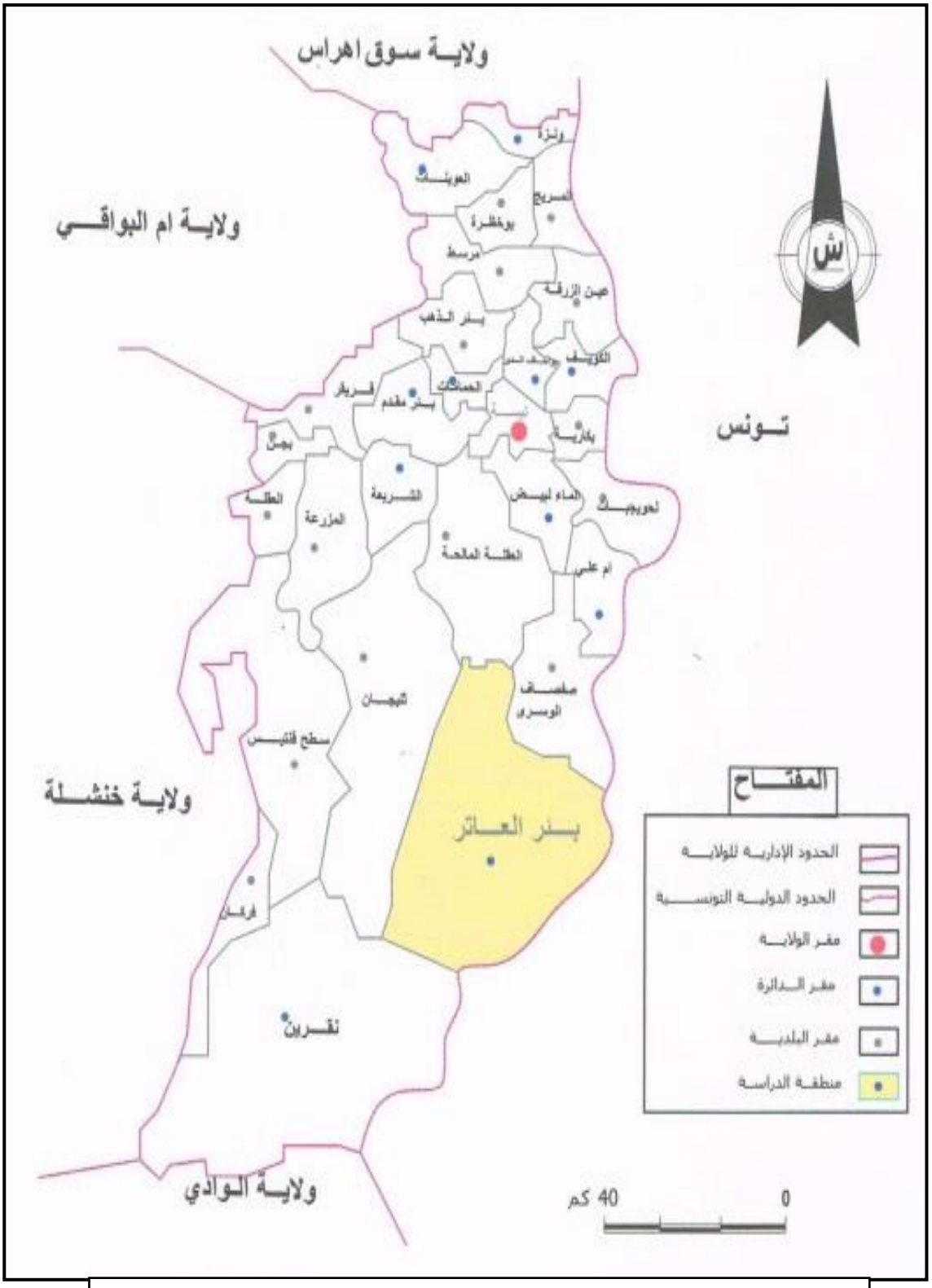

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي والإداري لبلدية بئر

المصدر: مديرية التخطيط والبرمجة سابقا لولاية تبسة

II- التضاريس وعلاقتها بالمخاطر الطبيعية:

II-1- الطوبوغرافيا: بالنظر للخريطة الجيولوجية والطوبوغرافية للجزائر نرى أن تضاريس منطقة بئر العاتر تتمثل في السهول الشاسعة الرملية والطينية، وتقع في سفح الشرقي لجبل العنق على الجهة الجنوبية، والانتقال بين هذين الهيكلين يكون شديد الانحدار في الجانب الشرقي لجبل العنق، وفي الشرق تكون هاته السهول محدودة بقمم جبلية على مستوى الحدود التونسية وهي جبل الزريقة وجبل جنان.

الخريطة رقم(02): طبوغرافية مدينة بئر العاتر

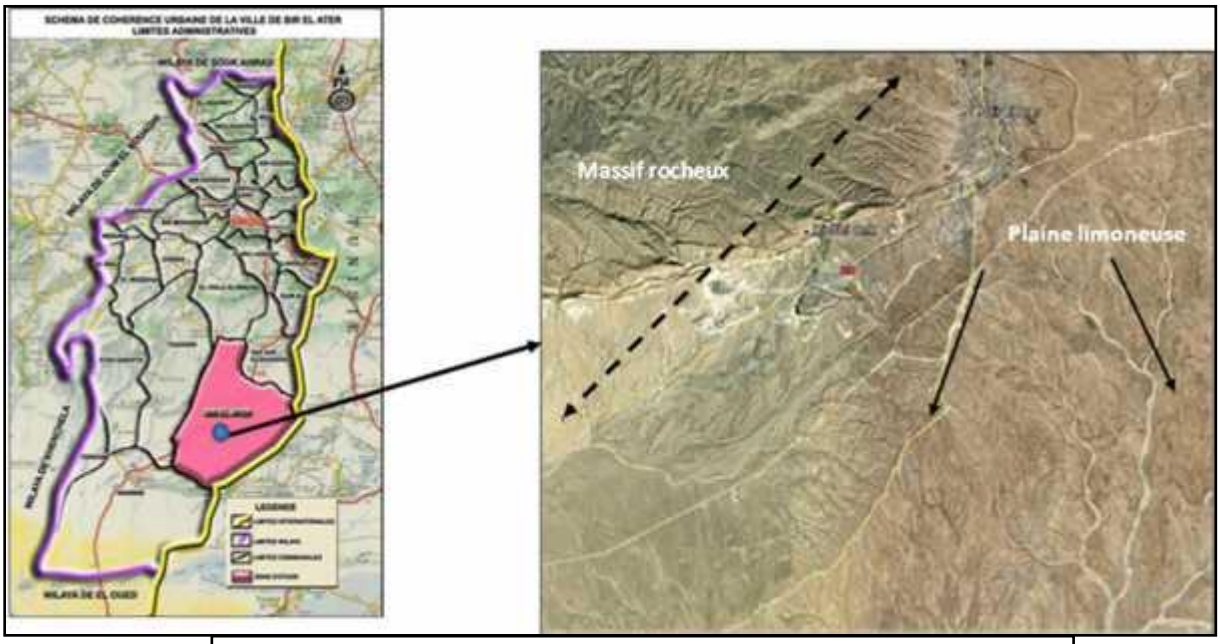

الخريطة رقم(02): طبوغرافية مدينة بئر العاتر

المصدر: URBACO 2015- révision de PDAU de la Commune de BIR EL ATER

II-2-الجبال:

تتميز البلدية بوجود 03 كتل جبلية معتبرة وهي:

- جبل العنق الذي يتوسط البلدية ويعد امتداد لسلسة الأطلس الصحراوي ويتموضع جنوب المدينة، يبلغ ارتفاعه حوالي 1500م عن مستوى سطح البحر.
- جبل فوة المتواجد بالجهة الشمالية على حدود بلدية العقلة المالحة يبلغ ارتفاعه حوالي 1300م عن مستوى سطح البحر.

• جبل الزريقة المتواجد على الحدود الجزائرية التونسية بالجهة الشرقية لاقليم البلدية ويبلغ ارتفاعه حوالي 1000م عن مستوى سطح البحر.

1-3 الانحدارات: تتميز مدينة بئر العاتر بالاستواء عموما الا في المناطق الشمالية والجنوبية فيميزها انحدار متوسط بين 3%و 10%.

III- الجيو تقنية:

يتكون بئر العاتر من الحصى بالاضافة للحصى المسحوق الذي عززته حبيبات دقيقة من الطين والرمل التي تملك لون أحمر مصفر، وفي الأجزاء الشمالية الغربية تظهر طبقة من الحجر الجيري الأصفر الشبه الصلب حبيباته خشنة.

بصفة عامة تكون التربة متماسكة ومستقرة، ومتوسط الانحدار منخفض، وغياب الحوادث التكتونية يعطي التربة قدرة تحمل ميكانيكية.

الخريطة رقم (03): التضاريس في بلدية بئر العاتر

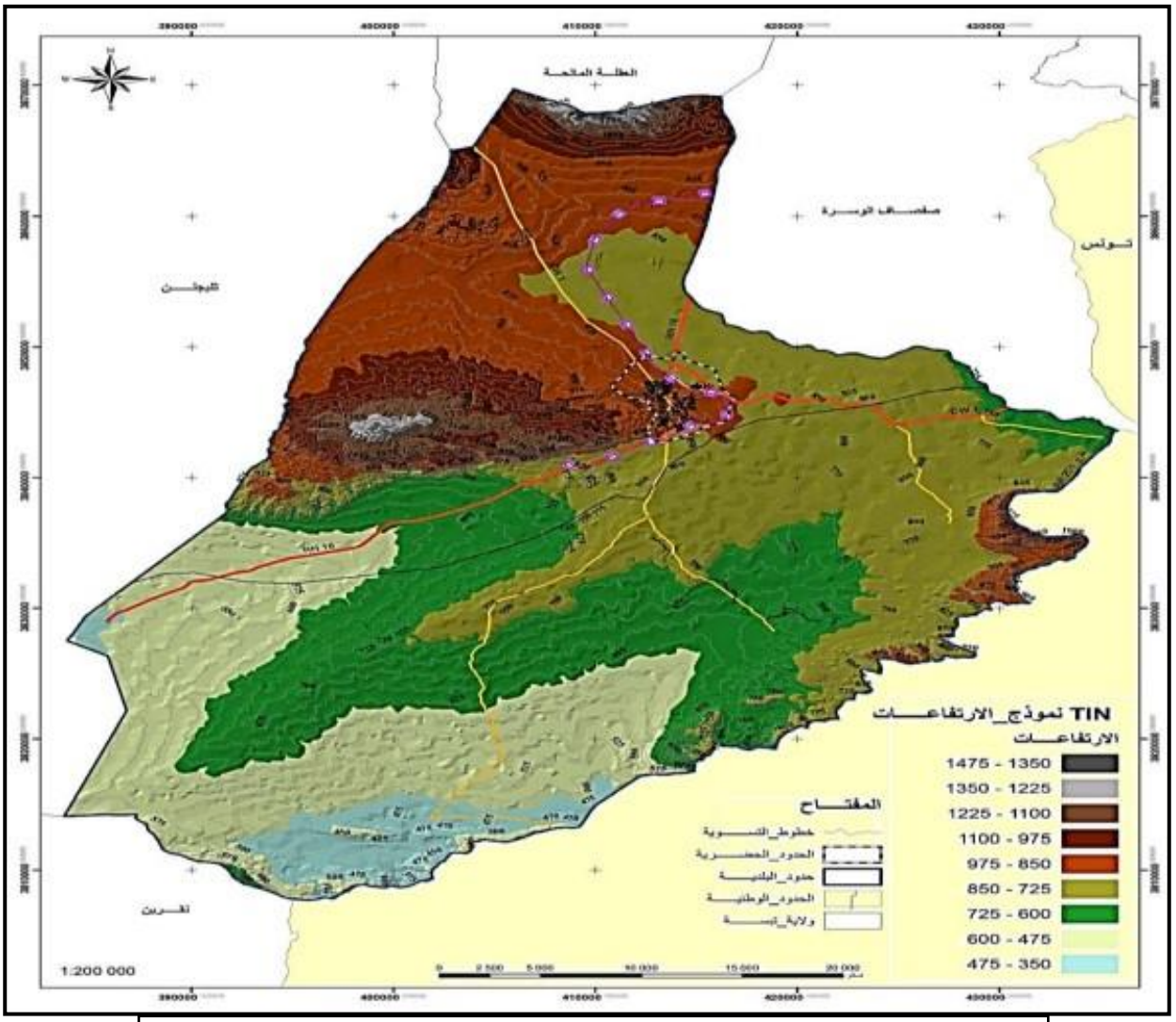

الخريطة رقم (03): التضاريس في بلدية بئر العاتر

المصدر: رزقي عبد الرحيم، 2018، ص 30

الخريطة رقم (04): جيوتقنية مدينة بئر العاتر .

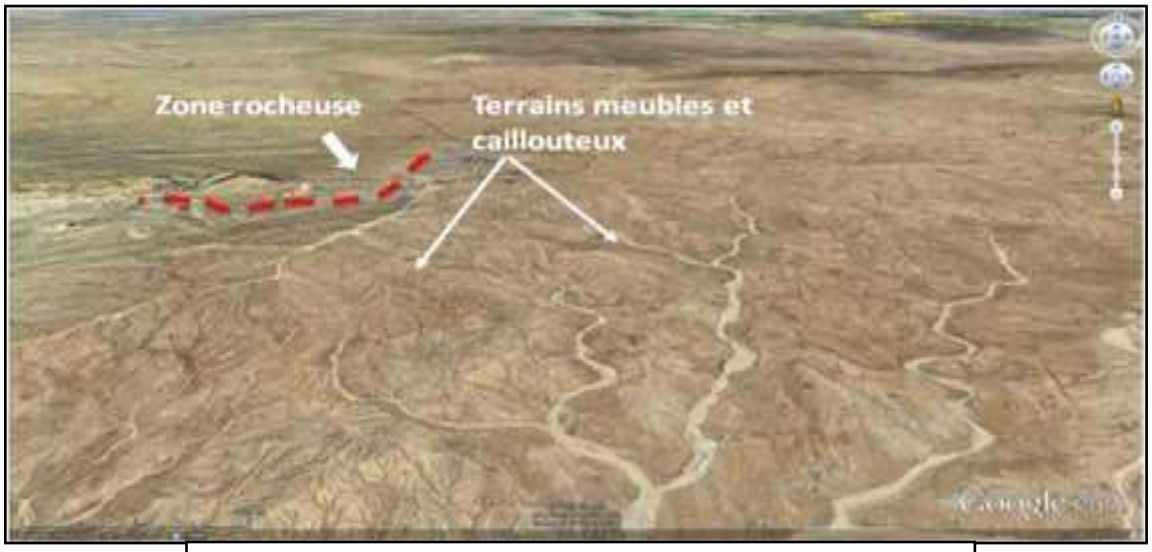

الخريطة رقم (04): جيوتقنية مدينة بئر العاتر .

المصدر: URBACO 2015- révision de PDAU de la Commune de BIR EL ATER: présentations de carte geo-thénique.

IV- المناخ: (الفترة الرطبة – الفترةالجافة):

يسودها مناخ قاري شبه جاف، يتميز بالجفاف والبرودة شتاء والحرارة صيفا، ومتغبر من نصف جاف كما في الجهة الشمالية لمنطقة تبسة، وجاف كما في المنطقة الجنوبية لبلدية نقرين.

IV-1-الأمطار:

الأمطار تتحصر بين 66 يوم و 107 ملم في السنة. بالنسبة للجليد والثلوج فهي قليلة جدا رغم انخفاض درجة الحرارة في الشتاء اقل من الصفر.

الشكل رقم (01): المتوسط السنوي لتساقط الأمطار ببلدية بئر العاتر

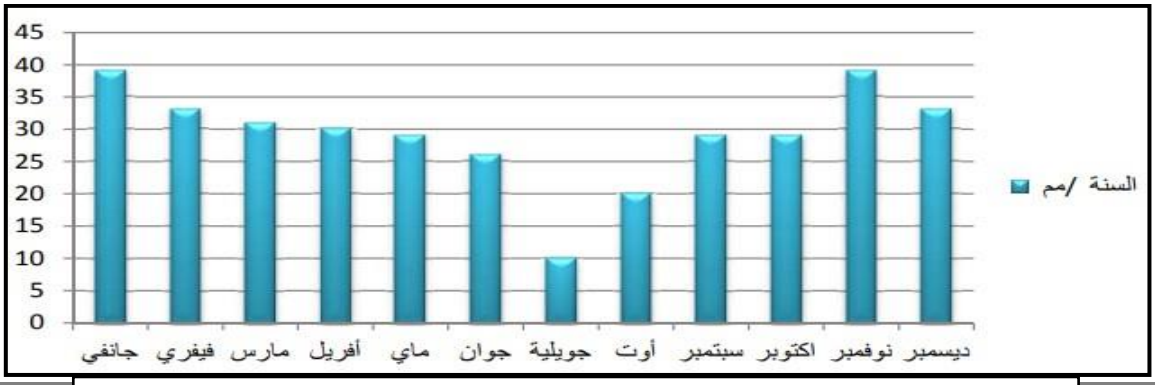

الشكل رقم (01): المتوسط السنوي لتساقط الأمطار ببلدية بئر

المصدر: رزقي عبد الرحيم، 2018، ص 31

IV-2-الحرارة:

على مدار خمس 05سنوات الأخيرة درجات الحرارة بقيت على نفس المعدلات من 07 درجات الى 40 درجة مئوية في فصل الصيف، وتتغير من 23 الى 26.50 في الفصول الأخرى.

الشكل رقم (02): متوسط درجات الحرارة ببلدية بئر العاتر

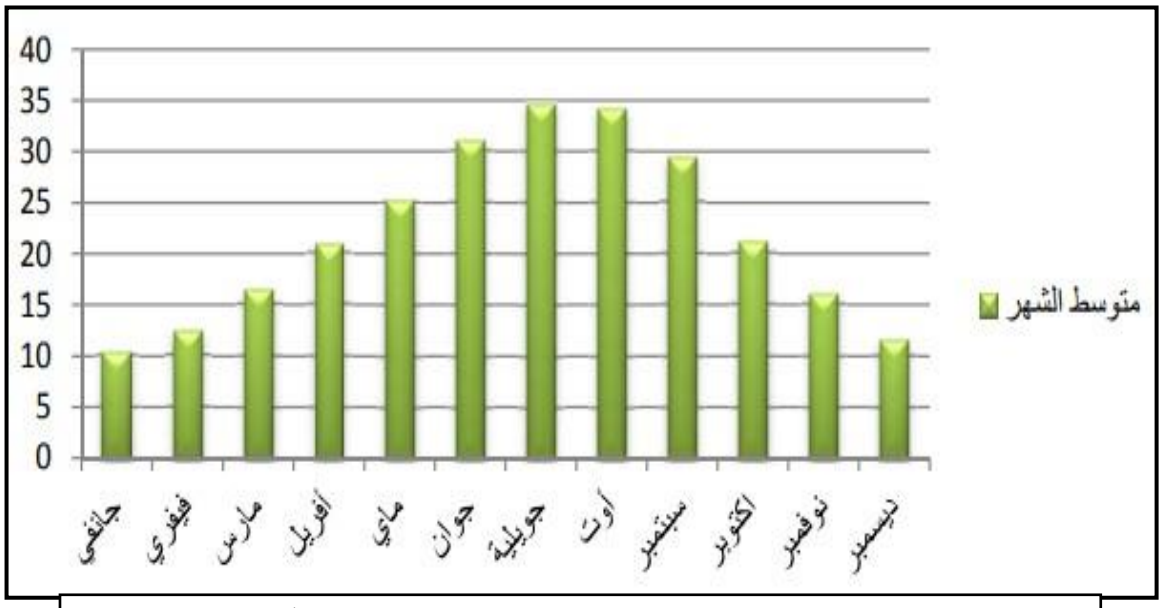

الشكل رقم (02): متوسط درجات الحرارة ببلدية بئر العاتر

المصدر: رزقي عبد الرحيم، 2018، ص 32

IV-3-الرياح: الرياح السائدة في المنطقة محددة باتجاه الغرب والشمال الغربي، وبصفة ثانوية باتجاه الشرق والجنوب الشرقي وقوة الرياح ذات معدل سنوي ضعيف يقدر ب 2.0 (فيفري).

V – الشبكة الهيدروغرافية:

يوجد في منطقة بئر العاتر هناك 03 أحواض مائية رئيسية:

أ_ حوض وادي غزنتة : متواجد بالجهة الشمالية للبلدية .

ب_ حوض وادي سوكياس : متواجد بالجهة الجنوبية للبلدية .

ج_ حوض وادي الحرشان: متواجد بالجهة الجنوبية الشرقية للبلدية، هذه الأحواض الثلاثة تشكل شبكة هيدرولوجية للمياه الناتجة عن تساقط الأمطار ،وهي عبارة عن أودية مؤقتة الجريان ،خاصة في فصل الحرارة ،وتتجه المياه السائلة من الشمال الى الجنوب باتجاه حوض شط ملغيغ

. ويبلغ عرض وادي الحرشان حوالي 100متر، وهو عبارة عن وادي عرضي غير عميق تكسوه النباتات الرعوية خاصة على حوافه.

الخريطة رقم (05): خريطة الشبكة الهيدروغرافية ببلدية بئر العاتر

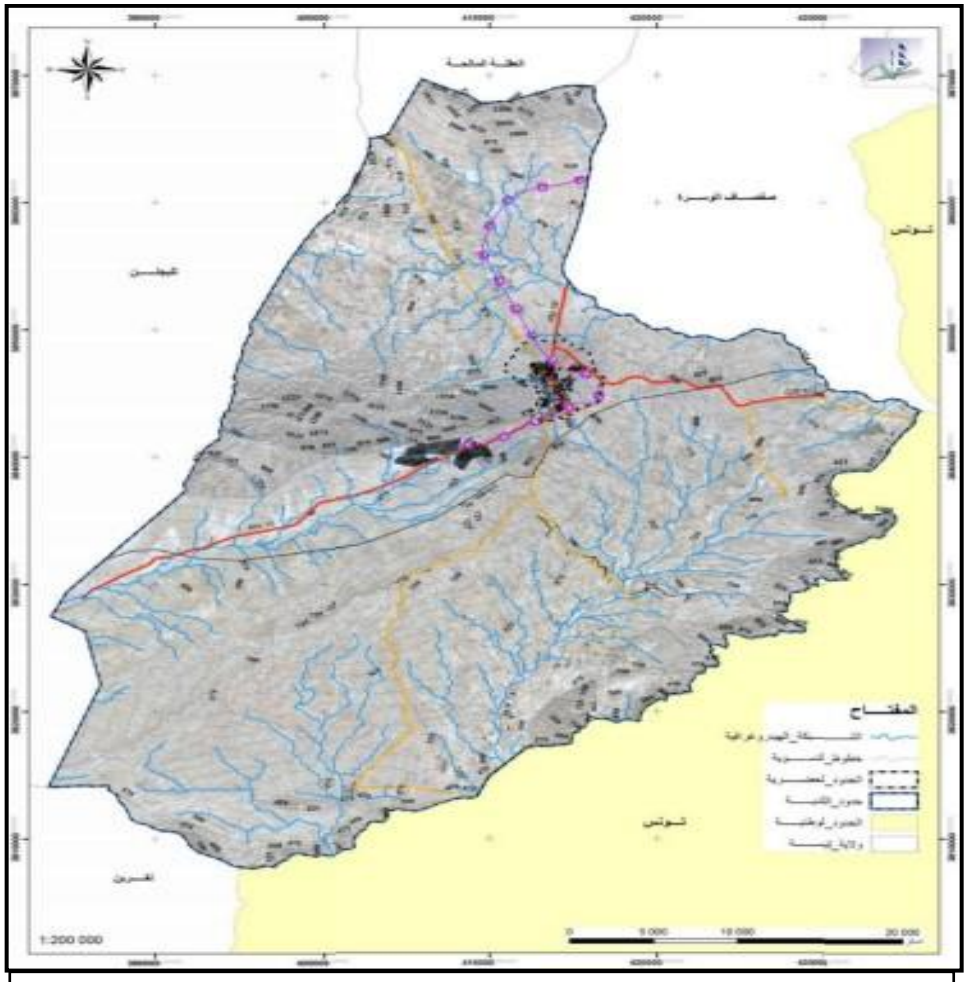

الخريطة رقم (05): خريطة الشبكة الهيدروغرافية ببلدية

المصدر: زرقي عبد الرحيم، 2018، ص 33

المياه الجوفية في بئر العاتر هي جزء من المياه الجوفية الاقليمية أولاد سيدي عبيد محاطة بسلسلة جبلية (جبل العنق، جبل سيدي عبيد) من الغرب، وجبال تونس في الشرق وفي الشمال الجبل الأبيض. شكل الانحدار في ارض هذه الأحواض تسهل خلق وتدفق المياه، كما لايسمح هذا الانحدار بركود المياه وتشكل البحيرات. مدينة بئر العاتر تقع في الشمال الغربي من ضفة

الحوض الرئيسي مقطوعة بواد بئر العاتر الذي ينبع من جبل العاتر، اقليم بئر العاتر يقطع من طرف شبكة أودية التي تلتقي لتشكل الواد الكبير هليل الذي يستمر حتى الجنوب.

VI- الارتفاقات:

VI-1- الارتفاقات الطبيعية:

تتواجد عموما في الجهة الجنوبية للمدينة والتي تتمثل في:

أ- طبوغ ارفية المنطقة الجنوبية للمدينة وأيضا نسبة الانحدار المرتفعة و التي تتعدى 25 %.

ب- الأودية المارة عبر النسيج العم ارني خاصة بالجهة الجنوبية الغربية (حوالي 05 أودية).

VI-2- الارتفاقات الصناعية :

- خط السكة الحديدية إلي يمر بجوار المحيط العم ارني من الجهة الشرقية و الشمالية.
- الأنابيب الناقلة للغاز نحو ايطاليا عبر تونس وتمر ببلدية بئر العاتر، تبعد هذه الأنابيب عن المحيط العمراني بحوالي 04 كلم من الجهة الشرقية، و يقدر قطر الأنبوب الواحد بـ 1 متر أي 4 بوصة، في حين يقدر عدد الأنابيب بـ 03 أنابيب متوازية و متقاربة مع بعضها البعض.

VI-3- الارتفاقات المنشأة: تتمثل في :

- الطريق الوطني رقم 16 (ارتفاق 35 م ابتداء من محور الطريق)
- الطريق الولائي رقم 01 (نفس ارتفاق الطريق الوطني)
- الخط الكهربائي متوسط التوتر (ارتفاق 35م و15م)
- المقابر الموجودة في المدينة (ارتفاق 35م ابتدداء من سور المقبرة)

المبحث الثاني: مدينة بئر العاتر: الدراسة البشرية

تمهيد:

تعد العلاقة بين المجال والمجتمع الذي يسكنه علاقة تأثر وتأثير، فالمجموعات البشرية منذ فجر التاريخ سعت لاستغلال الطبيعة ومكوناتها وفق رغباتها واحتياجات سكانها التي تتطور وتنموا عبر الزمنن مما يجعلها تسعى دائما للتكيف مع واقعها الجديد وضبط نظم تسييرها وفق ما يحقق لها الأمن والاستقرار.

I_ الخصائص السكانية ببلدية بئر العاتر:

يعتبر الجانب السكاني من ضمن العناصر الهامة في الدراسات العمرانية، كونه يعكس الصورة الحقيقية للوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المعنية بالدراسة ولسكانها بالاضافة للتغيرات التي طرأت على هذه المنطقة وعلى بنيتها الديمغرافية، ومدى علاقة ذلك بالجانب العمراني للمدينة كون الانسان على علاقة دائمة بمحيطه العمراني.

I-1- نمو السكان ببلدية بئر العاتر:

I-1-1- مرحلة ما قبل الاستقلال : طبقت في هذه الفترة سياسة عمرانية تهدف الى استنزاف الثروات الوطنية وتشويه التاريخ والثقافة الجزائرية ،حيث أنها لم تراعي الأنماط المعمارية والعمرانية التاريخية ،بالإضافة الى اهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية من تقاليد وقيم ،وهو ما يلاحظ بشكل واضح في الانقطاع الموجود بين الانماط القديمة والانماط المستوردة خاصة في المدن الكبرى حيث في سنة 1958 ،حاول الفرنسيون تغليط الرأي العام العالمي والوطني بخصوص الحرب التحريرية باعتبارهم أن الثورة الجزائرية لا تهدف الى الحرية بل قامت من أجل الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين ومحاربة ما يسمى بالجهل والفقر وتجسدت هذه السياسة في انجاز أكبر مشروع تنموي ألا وهو مشروع قسنطينة الذي يرمي الى انتهاج سياسة تنموية على مستوى كبريات المدن بالإضافة الى وضع قانون التخطيط الحضري في الجزائر والذي لم يطبق في سنة 1960 واشتمل هذا القانون على :

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

_ المخطط التوجيهي العمراني (PUD) الذي وضع كمشروع برنامج لتوجيه التهيئة والتنمية في البلديات.

_ المخطط العمراني المفصل الذي وضع من أجل توضيح وتطبيق التوجيهات الأساسية الموجودة في المخطط الأول.

I-1-2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

عموما فقد عرفت مدينة بئر العاتر نموا سكانيا معتبرا خاصة خلال الفترة (1977-1987) أين تضاعف عدد السكان ليصل الى 39867 نسمة سنة 1987 ،وبلغ معدل النمو السكاني 5.55 % هذا المعدل يفوق كثيرا المعدل الوطني لتلك الفترة المقدر ب : 3.08 % بينما يتوافق تقريبا مع معدل النمو الخاص بسكان الحضر والمقدر ب : 5.46 % بينما انخفض معدل النمو السكاني للفترة (1987- 1998) الى 3.66% واستمر في الانخفاض ليصل خلال الفترة (1998-2008)الى 2.80%ليصل بذلك عدد سكان بئر العاتر الى حدود 78413 نسمة وهو يمثل 92% من اجمالي سكان البلدية .

ومن خلال دراسة التغيرات التي طرأت على التزايد السكاني خاصة خلال الفترة (1977-1987) ليتبين لنا أثر ذلك على المدينة من جانبها العمراني ،فقد تضاعف كذلك عدد السكنات عدة مرات بعدما كان سنة 1977 يقدر ب 1150 سكن فقد وصل سنة 1987 الى 6369 سكن ،وانخفض معدل شغل السكن من 12.60 فرد/سكن سنة 1977 الى 5.23 فرد/السكن سنة 1987 ،ويوحي ذلك على العجز الكبير الذي عانته البلدية خلال سنوات السبعينات ،والذي تخلصت منه في سنوات الثمانينيات ،ويمكننا تفسير ذلك بالدور الذي لعبته برامج السكن المنجز من طرف الدولة والمتمثلة في أحياء (300سكن ،224 سكن ،150 سكن ،84 سكن) وهي كلها أنجزت قبل سنة 1990 ،بالإضافة إلى التحصيصات السكنية التي أنشئت خلال تلك الفترة ،طبعا هذه البرامج كانت وليدة السياسة العقارية والعمرانية المنتهجة في ظل الأمر المتعلق بالاحتياطات العقارية للبلدية .

الجدول رقم (01): تطور السكان ببلدية بئر العاتر خلال الفترة (1977-2021)

عدد السكان (نسمة)	تعداد السكان والسكن (RGPH)				
	1977	1987	1998	2008	2021
	23221	39867	58628	76856	96771

الجدول رقم (01): تطور السكان ببلدية بئر العاتر خلال الفترة (1977-

كما شهدت البلدية زيادة معتبرة في عدد السكان خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2008 حيث بلغ عددهم حسب التعداد العان للسكان والسكن لسنة 2008 حوالي 77 ألف نسمة، ليصل العدد حسب تقديرات نهاية سنة 2021 حوالي 97 ألف نسمة، لتصل بذلك الكثافة السكانية إلى حوالي 63.5 ن/كم^2 .

أما الجدير بالذكر بعد دراسة الجانب السكاني لبلدية بئر العاتر ،فهو سيطرة المدينة على غالبية السكان ،حيث أن عدد سكان التجمع الرئيسي استمر في التزايد مقارنة بعدد سكان الأرياف والتجمع الثانوي الذي بقي في نفس المستوى تقريبا فقد كانت المدينة تسيطر على نسبة 62 % من اجمالي سكان البلدية ،هذه الأرقام تفسر مدى سيطرة التجمع الرئيسي على سكان البلدية بتوفير الخدمات والسكن وفرص العمل وربما لصعوبة العيش في الأرياف خاصة وأن المنطقة تعد بوابة للصحراء ،وطابعها الجغرافي العام شبه الصحراوي خاصة بالجهة الجنوبية لإقليمها،فرغم البرامج والدعم الفلاحي الذي أولته الدولة خلال السنوات الأخيرة الا أن ذلك لم يؤثر على تثبيت السكان بالأرياف .

هذا التدفق الديمغرافي على المدينة، أثر سلبا على بنيتها العمرانية وتوسعها المجالي حيث أن امكانيات المدينة العقارية العمرانية ضعفت أمام عدد السكان المتزايد، وهو ما مهد لإنشاء أحياء فوضوية بدأت مع بداية عشرية الثمانينيات، واستمرت في التمدد إلى غاية يومنا هذا.

I-2- التركيب العمري للسكان ببلدية بئر العاتر:

يشكل دراسة التركيب السكاني من حيث العمر أهمية بالغة لأنه يمنحنا فكرة حول الفئات العمرية الهشة (المراهقين)، وكذلك كبار السن والصغار، إذ أن كل فئة لها احتياجاتها والمخاطر المحدقة بها، فمثلا صغار السن تجدهم معرضون أكثر لحالات الاختطاف والاغتصاب، بينما المراهقين فهم عرضة للأغكار الهدامة وانتشار المخدرات، في حين كبار السن تجدهم معرضون للضرب والابتزاز والتعدي اللفظي والجسدي والنفسي.

الجدول رقم (02): توزيع السكان ببلدية بئر العاتر حسب الفئات العمرية بمنظور أمني

الفئات العمرية	14-0	19-15	60-20	60+	المجموع
العدد (نسمة)	31874	12144	47363	3883	95263
النسبة المئوية (%)	33.46	12.75	49.72	4.07	100

الجدول رقم (02): توزيع السكان ببلدية بئر العاتر حسب الفئات العمرية

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية تبسة، 2022+ معالجة من الباحث

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر فئة من السكان بالبلدية هي فئة (60-20 سنة) بنسبة بلغت حوالي 50 %، وهي الفئة النشطة أو في حالة النشاطن والتي غالبا ما تكون الفئة

المعيلة وبالتالي فهي معرضة للبطالة بشكل مباشر، هذا ما يجعل هذه الفئة معرضة لمختلف المخاطر الأمنية خصوصا ذات البعد الاقتصادي والعمومي ناعيك على تلك المرتبطة بالأخطار المعلوماتية والبيئية.

تليها فئة صغار السن (0-14 سنة) حيث شكلت حوالي 33.5%. تعتبر هذه الفئة الهشة معرضة بكثرة للمخاطر الأمنية المرتبطة بالاختطاف، الاغتصاب، التنمر وغيرها.

I-3- البطالة ببلدية بئر العاتر:

يعتبر مؤشر البطالة مهم جدا في الدراسات التنموية والأمنية، إذ أن هذه الفئة تعد الأكثر عرضة لمختلف التهديدات كونها فئة هشة، فالبطال يسعى دائما وبكل الطرق إلى توفير مصدر رزقه ولو باللجوء إلى الطرق غير المشروع كالتجارة الفوضوية، السرقة، التهريب وغيرها.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أن نسبة البطالة ببلدية بئر العاتر مرتفعة جدا إذ بلغت 25.65 وذلك مقارنة بمتوسط الولاية إجمالا الذي بلغ 21.22. ه

هذه النسبة المرتفعة لنسبة البطالة من شأنها أن تشكل دافعا قويا للجوء السكان النشطين إلى امتهان مختلف الأعمال بحثا عن مصادر الرزق، مما يجعلهم عرضة للابتزاز وولوج عالم الجريمة بمختلف أشكالها خصوصا الاقتصادية منها كالتهريب، تجارة الممنوعات، التجارة الفوضوية، وكذلك تجعل من الشباب عرضة لتناول وتعاطي المخدرات، السرقة، الانتشال، الاعتداءات الجسدية واللفظية وغيرها من الجرائم.

الجدول رقم (03): نسبة البطالة في البلديات الحدودية لولاية تبسة سنة 2022

مدينــة بئـر العاتــر:

دراسة جغرافيــة عامـة

البلديات	سكان			معدل البطالة
	مشغول	نشطة	مجموع	
بئر العاتر	33580	45166	96771	25.65
الونزة	21733	30458	65658	28.65
عين زرقة	9603	11558	25112	16.91
الكويف	7876	9964	21562	20.96
المريج	5165	6764	14583	23.64
بكاريا	4770	5806	12347	17.84
نيقرين	4789	5642	11759	15.12
صف صف الورسة	2660	3493	7562	23.85
الحويجبات	2100	2739	5940	23.33
ام علي	1681	2181	4661	22.93
منطقة الحدود الإجمالية	93957	123771	265955	24.08
إجمالي الولاية	296178	375940	807641	21.22

الجدول رقم (03): نسبية البطالة في البلديات الحدودية لولاية تبسة سنة 2022.

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية تبسة، 2022.

I-4- التوزيع المهني للسكان:

دراسة التوزيع المهني مهمة لمعرفة توزيع القوة العاملة عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة كما تفيدنا لمعرفة الهيكل الوظيفي، والنشاطات الاقتصادية السائدة في المدينة.

من خلال الجدول رقم (04)، والشكل رقم (03) نلاحظ أن قطاع الثالث يشغل الجزء الأكبر من العمال بمدينة بئر العاتر حيث وصلت إلى نسبة 46% بيه القطاع الفلاحي الذي يمثل ما نسبته 28% ثم قطاع الأشغال العمومية والإنشاءات بنسبة 25% يليهم قطاع الصناعة بنسبة 2 %.

جدول رقم(04): توزيع عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية ببلدية بئر العاتر

	المجموع	فلاحة	انشاءات	صناعة	قطاع ثالث
بئر العاتر%	14959	3740	3889	299	7031

	%25	%26	%2	%47
عقلة أحمد %	21	9	1	0	11
		%42	%7	%1	%50
المناطق المبعثرة%	937	675	47	0	215
		%72	%5	%0	%23
البلدية %	15917	4423	3938	299	7257
		%28	%25	%2	%46

جدول رقم(04): توزيع عدد المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية ببلدية تبسة، 2022.

المصدر: مديرية البرمجة والميزانية لولاية

الشكل رقم (03): توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ببلدية بئر العاتر

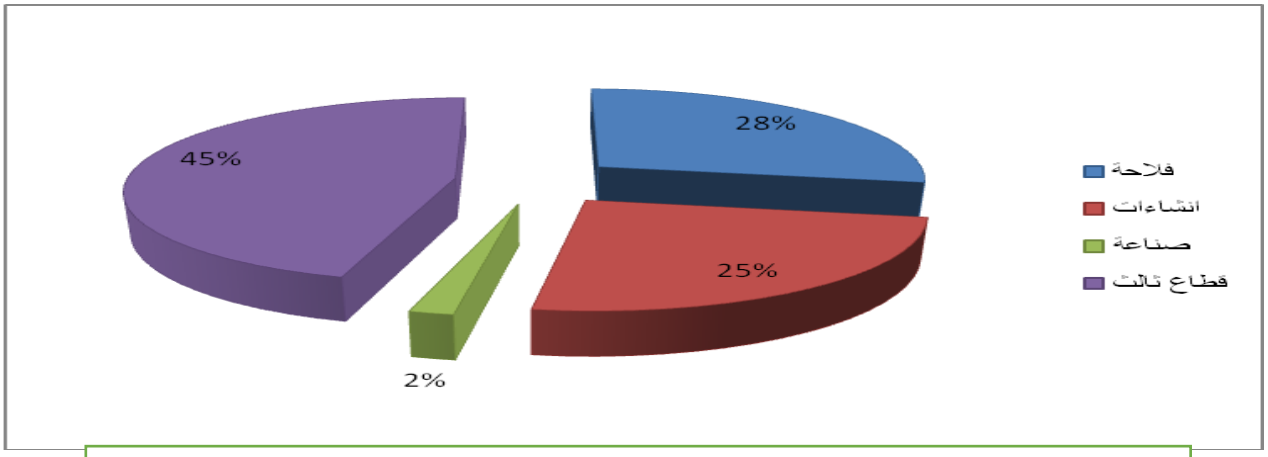

الشكل رقم (03): توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ببلدية بئر

لاقات ومقدرات طبيعية كبيرة ومتنوعة كالفوسفات والاسمنت وغيرها، والتي من شأنها امتصاص البطالة لو تم بناء مصانع للتحويل محليا. كما أن القطاع الفلاحي يمكن تطويره خصوصا ما تعلق بالزراعات البعلية والرعوية والأشجار المثمرة.

المبحث الثالث: الدراسة العمرانية لمدينة بئر العاتر

تمهيد:

منذ أن سكن الإنسان هذه البسيطة وهو يسعى إلى تعميرها للحفاظ على بقاء العنصر البشري بها، فأنشأ الدور وبنى المدن وطور العمران وفق ما تقتضيه حاجاته الآنية والمستقبلية، ولذلك نجد أن العمران والتعمير البشري عرف تطورا كبيرا عبر العصور وصولا لحاضرنا هذا الذي يتجه نحو المدن المستدامة والتي تعني خلو الحياة البشرية من المخاطر أو تقليلها قدر المستطاع لتحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة.

I- مراحل التوسع العمراني للمدينة :

الهدف من الدراسة العمرانية للمدينة وتطورها الزمني هو معرفة العوامل والظروف التي أثرت في توجيه توسع وتمدد المدينة، وكذا معرفة مختلف التفاعلات بين السكان والمجال الحضري، وكل ما يتحكم في النمو السكاني وتوسع المدينة خصوصا ما تعلق من ترتيبات تشريعية، وممارسات تتعلق بالتسيير فرضتها السلطات عبر كل مرحلة زمنية وفق مخططات مركزية وخطط تنموية تقتضيها كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الجزائري والشبكة الحضرية بالبلاد .

I-1- مرحلة ما قبل سنة 1846:

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

ترجع بدايات التجمع السكاني بمدينة بئر العاتر إلى ما قبل سنة 1846 وإذا اعتمدنا على التاريخ القديم للمنطقة فهي مدينة ضاربة في قلب التاريخ، فقد أجمعت العديد من الدراسات على أن بداية التوطن والتجمع السكاني بالمنطقة يعود إلى سنوات ما قبل 1846 م.

ارتبط عمران المدينة بعدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي للمنطقة الذي جعل منها نقطة عبور والتقاء للقوافل العابرة بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وأثر موقع المدينة المتميز بتضاريسه على أن تكون المنطقة نقطة التقاء ومكوث للرحل المارين على المنطقة، ليتطور الموقع فيما بعد ويصبح عبارة عن مكان لعرض السلع والبضائع ثم إلى سوق عام خاصة بالنسبة للمواشي، وقد ساعد على ذلك وجود بئر للمياه (بئر الكاهنة) والذي لا تزال شواهد البنايات القديمة المشيدة بجوارها دليل على توطن سكاني بالقرب من هذا المصدر الحيوي الوحيد بالمنطقة، حيث أن بدايات التعمير كانت بمحاذاة وادي الجبانة غير البعيد عن بئر الكاهنة. مع تطور الفترات الزمنية انتقلت حركة العمران إلى المناطق الأكثر استواء واعتدال والموجودة بالجهة الغربية لبئر الكاهنة، وهي حاليا تمثل نواة المدينة الأم أين يتواجد المسجد العتيق وساحة السوق، لتنتشر من خلالها المباني مثل زنقة السوافة كأقدم الأزقة بالمدينة.

I-2- مرحلة 1846-1962:

خلال هذه المرحلة عرفت المدينة توسعا عمرانيا حول النواة الأصلية باتجاه الشمال والشمال الشرقي، حيث عرفت المدينة أول مدرسة ابتدائية بالإضافة إلى بعض السكنات والبنايات المتفرقة المدنية و العسكرية، أما البنايات المدنية فهي في غالبها سكنات، و تعبر عن استقرار العائلات و تمركزها بالقرب من وادي بئر العاتر، مع انتشار بعض المحلات التجارية خاصة قرب المسجد العتيق و ساحة السوق .أما بخصوص البنايات العسكرية فكانت الأكثر انتشارا، وهي من إنجاز المستعمر الفرنسي. وعموما فالنمو المجالي خلال هذه المرحلة ساهم في رسم المعالم الأولية للمحيط العمراني المستقبلي للمدينة، والمنقسم بين بلديتين داخل تجمع حضري واحد تابعتين لقبيلتين من المنطقة.

الصورة رقم (01): النواة الأول لمدينة بئر العاتر سنة 1941

الصورة رقم (01): النواة الأول لمدينة بئر العاتر سنة 1941

المصدر: بلدية بئر العاتر

I-3- مرحلة 1962- 1973:

في هذه المرحلة شهدت المدينة توسعا عمرانيا نتج عنه مساحات حضرية تمثلت في أحياء سكنية جديدة، وبعض المرافق العمومية الجديدة، حيث أن هذا التوسع جاء مجاور للنواة الأصلية للمدينة، والذي يتفرق على جزئيين واضحين من المدينة، يمثلان البلديتين المتلاصقتين عمرانيا، واللتان لا يفصل بينهما سوى وادي بئر العاتر، حيث أن بلدية بئر العاتر كانت أثناء الفترة الاستعمارية مقسمة إلى بلديتين، هما بلدية بحيرة الأرنب و بلدية أولاد سيدي عبيد، وبقيت حتى بعد الاستقلال مقسمة إلى بلديتي بئر العاتر وجبل العنق، حيث أن هذه التسمية الجديدة استحدثت سنة 1967 مع أول قانون للبلديات في الجزائر و بقيت المدينة محتضنة لمقر البلديتين إلى غاية سنة 1984 أين تم إدماج البلديتين في بلدية واحدة و هي بئر العاتر حاليا.

I-4- مرحلة 1974- 1990:

في هذه الفترة أخذ العمران شكلا مخالفا عن سابقه، حيث بدأ توسع المدينة على حساب الفراغات التي كانت تفصل بين الأحياء السكنية الموجودة، وظهرت بذلك أحياء سكنية أخرى جديدة (هواري بومدين، حي الجبل..) وبعض البنايات الممتدة على الطرق الرئيسية بالمدينة المؤدية لجبل العنق ولمقلر بلدية العاتر. كما شهدت المدينة خلال هذه الفترة عملية دمج البلديتين إلى بلدية واحدة تبعا للتقسيم الإداري لسنة 1984 مما أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو البلدية، مما تبعه توسع عمراني تلبية لمتطلبات المرحلة من سكنات ومرافق وتجهيزات.

في هذه العشرية انتعش القطاع الصناعي كثييرا بفضل منجم جبل العنق للحديد والفوسفات وشركة سوناطراك بفرعيها لنقل الغاز والتخزين، فإدماج البلديتين وانتعاش القطاع الصناعي،

وأيضا بداية ظهور الحركة التجارية عبر نقل السلع على الحدود الدولية، كلها أسباب ساهمت في دفع وتيرة التعمير بالمدينة في كل الاتجاهات خاصة مع الطرق الرئيسية حيث تضاعف عدد السكنات خمس مرات من سنة 1977إلى سنة 1987. وعموما فهذه الفترة تميزت بظهور أحياء سكنية غير مخططة تحيط بالمدينة، وأيضا تميزت بالاستهلاك المفرط للمجال الحضري وحتى المخطط منه.

I-5- مرحلة 1990-2000:

مع بداية التسعينات، ومع ظهور أدوات التعمير الجديدة تغيرت أنماط التعمير والتوسع المجالي للمدينة، حيث أن العمران اتجه نحو الغرب والشمال الشرقي، طبقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه سنة 1996 .هذه الإجراءات ميدانيا جنبت البلدية لاستهلاك اللاعقلاني للمجال الحضري والتي تميزت به سابقا. أظهرت أدوات التعمير الجديدة والفاعلين والمتدخلين الجدد في بداية هذه المرحلة، نوعا ما من التحكم في وتيرة التعمير ونمطه بالمدينة، من خلال الفضاءات الحضرية المخططة، إلا أن هذه الترتيبات لم تستمر في نجاعتها، وفي تحقيق نتائجها المرجوة، بدليل أنها لم تتحمل الحركة العمرانية والسكانية التي عرفتها المدينة منتصف التسعينات، و في ظل توافد سكان الأرياف بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في ذلك الوقت، و أيضا في ظل انتعاش القطاع التجاري و الحركة غير المسبوقة التي ميزته وجعلت من مدينة بئر العاتر عاصمة التجارة الإقليم آنذاك، وامتد ذلك حتى خارج إقليم الشرق الجزائري . وبصفة عامة تميزت هذه المرحلة بنمو وتوسع مجالي سريعين.

I-6- مرحلة ما بعد سنة 2000:

خلال هذه الفترة استفادت البلدية من العديد من المشاريع التنموية خصوصا مع تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد، وتحسن مداخيل الدولة، حيث تم استحداث منظومة عمرانية جديدة مست بالتحديد المخططات العمرانية، حيث أصبح التركيز على مخططات شغل الأرض لتنمية البلديات وعليه فقد استفادت البلدية من العديد منها. استفادت البلدية من 6 دراسات تغطي مساحة 606 هكتار منها ثلاثة دراسات خاصة بالتوسع العمراني وثلاثة دراسات خاصة بتهيئة وتنظيم الأحياء السكنية الموجودة، كما أفرزت مراجعة المخطط التوجيهي على إدراج 7 مخططات شغل أراضي جديدة تتعلق بالتوسع العمراني حتى أفاق سنة 2034 مع الاحتفاظ بنفس مخططات شغل الأراضي الأصلية مع تكثيفها عمرانيا، ويمكن تلخيص هذه الوضعية في الشكل رقم (..). حيث أصبحت البلدية تضم حاليا ما مجموعه 16763 مسكن، منها 15191 بالمحيط الحضري، و1572 ريفي، في حين توجد بالبلدية حوالي 6532 سكن فوضوي وهو عدد كبير يمكن أن يشكل بؤر لتفريخ المجرمين وبالتاي في تشكل تهديد حقيق للبيئة الأمنية بالبلدية والمدينة.

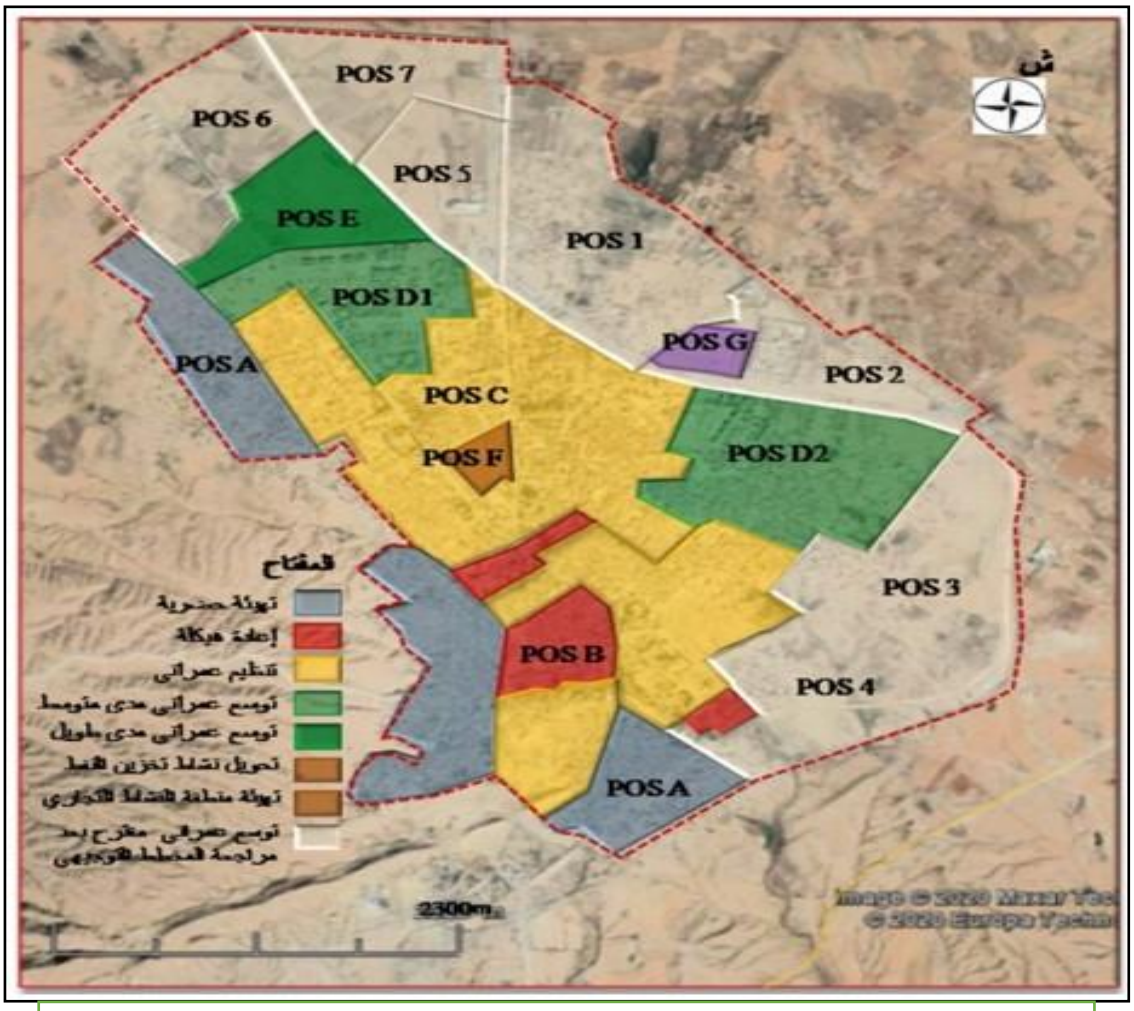

خريطة رقم(6): توزيع مخططات شغل الأراضي بمدينة بئر العاتر

المصدر: عيسى قريب، 2021، ص 241.

II- التجهيزات والمرافق المختلفة:

يعتبر دراسة هذا العنصر ذو أهمية بالغة، إذ أن الإطار المعيشي للسكان لا يمكن أن يحقق جودة الحياة اللائقة دون توفر مختلف المرافق والتجهيزات الخدمية خصوصا تلك المتعلقة والمرتبطة بشكل مباشر بحياة الناس على غرار السكن، المرافق الصحية، التعليمية وكذلك الدينية والأمنية وغيرها.

الخريطة رقم (07): التوزيع المجالي للتجهيزات القاعدية والمرافق الخدمية بمدينة بئر العاتر

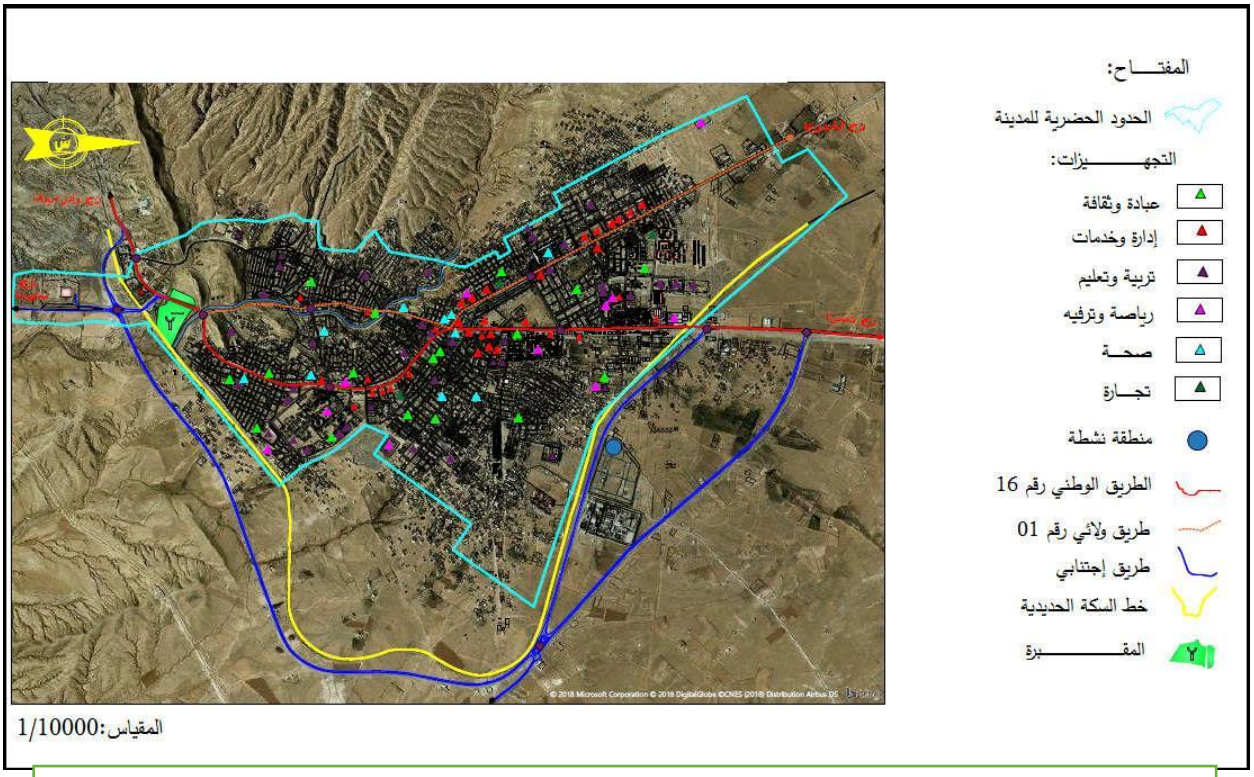

الخريطة رقم (07): التوزيع المجالي للتجهيزات القاعدية والمرافق الخدمية بمدينة
المصدر: مديرية الميزانية والبرمجة لولاية تبسة

من خلال الخريطة رقم (..) المشار إليها أعلاه، وتبعا لمختلف المعطيات الإدارية والإحصائية المتحل عليها من مختلف الإدارات والمصالح المختلفة سواء ببلدية بئر العاتر أو بولاية تبسة، وبعد تصفح العديد من الوثائق والدراسات المختلفة حول مجال دراستنا، تمكنا من حصر التجهيزات التالية:

II-1- المرافق التعليمية:

توفر مدينة بئر العاتر عدة مؤسسات تعليمية، منها، روضتان للأطفال، بمساحة 450 م²، 34 مدرسة ابتدائية، 14 إكمالية، بمساحة متوسطة لكل منها تقدر بـ 6800 م².[1]، 07 ثانويات، بمساحة متوسطة لكل منها تقدر بـ 8500 م²، مركز للتكوين المهني، بمساحة حوالي 1 هكتار،معهد متخصص في التكوين المهني، بمساحة 2 هكتار. تشغل التجهيزات التعليمية مساحة تقدر بـ 15.5 هكتار، أي ما يعادل 26.37% من إجمالي مساحة التجهيزات في المدينة. حاليا ومن دراسات حديثة لمديرية التربية فقد بلغت نسبة التسرب المدرسي في الطور الابتدائي حوالي 3.35%، في حين في الطور المتوسط فبلغت حوالي 7.94%، وفي الطور الثانوي فبلغت حوالي 18,38% هذه الأخيرة مرتفعة مقارنة بمعدل الولاية الذي بلغ 15.35%. أما بخصوص

[1] - المصلحة التقنيةبلدية بئر العاتر ولاية تبسة.

نسبة النجاح فقد بلغت في الطور المتوسط حوالي 38.34%، والطور الثانوي حوالي 36.43%.

II-2- التكوين المهني والتمهين:

يضم قطاع التكوين المهني والمهين مركزيين هما مركز التكوين والمهين بطاقة استيعابية قدرها 300 مقعد، ومعهد وطني متخصص في التكوين المهني بطاقة استيعابية أيضا تقدر بحوالي 300 مقعد بيداغوجي. يضم المركزيين نظام داخلي بحوالي 120 سرير. يقدم المركزين تكوينا متخصصا في مجال التعدين الصناعي، التلحيم، قيادة آلات المناجم.

II-3- المرافق الصحية:

تشغل التجهيزات الصحية مساحة 3.78 هكتار من إجمالي مساحة التجهيزات في المدينة، وتضم مدينة بئر العاتر مستشفى بسعة تقنية تبلغ 174 سرير و120 سرير تقني، ويعمل به 199 ممرضًا، و4 جراحين، وطبيب عيون، و8 أطباء أسنان، بمساحة حوالي 2 هكتار، 05 قاعات للعلاج، بمساحة 400 م² لكل واحدة، وحدتان متعددتا الخدمات، بمساحة حوالي 1800 م² لكل واحدة، وحدتان للطب المدرسي، بمساحة 500 م² لكل وحدة، وحدة لطب العمل، بمساحة 200 م²، مركز لتصفية الكلى، بمساحة 2000 م²، مركز طبي بيداغوجي، بمساحة 11000 م². حسب دراسات حديثة لمديرية الصحة لولاية تبسة تم خلال سنة 2023 تحويل أكثر من 138 مريض للعلاج المتخصص خارج مدينة بئر العاتر نظرا لنقص كبير في بعض التخصصات. كما تم تسجيل عجز في الهياكل قدر بحوالي 68 سرير و9 عيادات علاجية.

II-4- التجهيزات الإدارية:

تشغل التجهيزات الإدارية مساحة 2.26 هكتار، وتتوفر مدينة بئر العاتر على العديد من المرافق الإدارية، مثل مقر البلدية: تبلغ مساحته حوالي 9000 م²، الفروع الإدارية وتتمثل بالأساس في 04 فروع إدارية بلدية بمساحة حوالي 200 م² لكل فرع، 03 فروع إدارية بلدية قيد الإنشاء بمساحة 400 م² لكل فرع، مقر الدائرة: تبلغ مساحته حوالي 6000 م².

II-5- البريد والمواصلات:

تضم البلدية مقر قباضة بريدية بمساحة 800 م². و04 مكاتب بريدية بمساحة 600 م² لكل مكتب. وتتوفر المدينة على خدمات هاتفية بلغ عدد الخطوط المرتبطة بها حوالي 4995خط هاتفي ثابت، بنسبة كثافة بلغت 5.15. أما بخصوص خدمات الأنترنيت فقد قدر عدد الأسر المشتركة بحوالي 8574 أسرة بنسبة تغطية قاربت 64%.

II-6- المرافق المالية والمختلفة:

تحتوي المدينة على مركز مالي بمساحة 2000 م²، مركز جواري للضرائب بمساحة 2000 م²، ومختلف الفروع الإدارية والأقسام التقنية على غرار السكن والعمران، الفلاحة،

الغابات، سونلغاز، الأشغال العمومية، اتصالات الجزائر، الضمان الاجتماعي، الوكالة العقارية، بمساحة 300 م² لكل فرع. إضافة إلى فرع للبنك المركزي بمساحة 300 م²، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمساحة 90 م²، ومقر المحكمة بمساحة 520 م²، قطاع التعمير والبناء بمساحة 80 م²، مديرية مسح الأراضي بمساحة 90 م²، مديرية الري بمساحة 550 م²، فرع لمديرية النقل بمساحة 95 م².

II-7- المرافق الأمنية:

تعتبر ذات أهمية بالغة في تحقيق التغطية الأمنية بالمدينة، بحيث يجب توفرها على مختلف المرافق والفروع التي يمكن من خلالها توفير الأمن بالمدينة والبلدية على حد سواء. تبعا لذلك نجد أن مدينة بئر العاتر تضم مقر للأمن الوطني بمساحة حوالي 5000 م²، فرع أمن حضري بمساحة 400 م² وفرع شرطة قضائية بمساحة 12000 م²، وكذلك مقر للدرك الوطني بمساحة حوالي 2 هكتار، ومركز لإعادة التربية والتأهيل بمساحة إجمالية تقدر بـ 4.74 هكتار، وكذلك مقر للحماية المدنية بمساحة حوالي 10000 م².[1]

تجدر الإشارة فقط إلى أن المعايير التخطيطية في إنجاز المرافق الأمنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مقاييس معينة منها مثلا: مركز الشرطة لكل 20ألف-30 ألف مواطن بمساحة 700م²، بينما مركز الأمن الحضري فلكل 33ألف نسمة بمساحة تتجاوز 1000م². والحماية المدنية مركز لكل 33 ألف نسمة بمساحة 700م².

II-8- التجهيزات الثقافية والرياضية:

تمثل هذه التجهيزات المتنفس الوحيد للشباب للترفيه والاستجمام والتخفيف على النفس من ضغوطات الحياة، كما أنها يمكن أن تساهم في غرس ثقافة التعاون والمحبة والتعاون في نفوس الاجيال الصاعدة مما يساهم في إعدا نشأ صالح. تضم المدينة مرافق متعددة بمساحة اجمالية تقدر بـ 8.75 هكتار، وتشمل مركزين ثقافيين بمساحة 3000 م² لكل مركز، دار للشباب بمساحة 2500 م²، قاعة سينما غير وظيفية منذ 20 سنة بمساحة 1500 م²، ملعبين بلديين لكرة القدم بمساحة 1.50 هكتار لكل ملعب، قاعة متعددة الرياضات بمساحة 2500 م²، 16 ملعبًا جواريًا داخل الأحياء السكنية بمساحة 1250 م² لكل ملعب، حديقة عمومية ودار للبيئة بمساحة 2.50 هكتار، تحتوي على دار البيئة بمساحة 0.25 هكتار.

II-9- التجهيزات الدينية وملحقاتها:

يعتبر الخطاب الديني فعالا جدا في ترسيخ معاني التسامح والفضيلة بين أفراد المجتمع، ويساهم كثيرا في نبذ الكراهية والعنف التي محصلتها دائما تكون كارثية وتؤدي إلى انتشار عدم الأمن. وعليه فالمؤسسات الدينية المختلفة خصوصا المساجد والمدارس القرآنية والزوايا المعتدلة

[1] - المصلحة التقنية بلدية بئر العاتر ولاية تبسة.

الفكر والمنهج، يمكنها المساهمة في تحقيق الأمن المجتمعي إذا تم استغلالها كما يجب وتوظيفها في هذا الصدد.

تتضمن بلدية بئر العاتر 15 مسجدًا تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 4.5 هكتار. بالإضافة إلى ذلك، يوجد في المدينة 3 مقابر، منها مقبرة خاصة بالشهداء بمساحة 1 هكتار، وزاوية سيدي عبيد الشريف التي تبلغ مساحتها 2.3 هكتار.

II-10- النقل البري: مرافقه وملحقاته:

يقصد بالنقل عموما التجهيزات القاعدية من طرق ومحطات مسافرين وكذلك وسائل النقل المختلفة البرية منها على الخصوص، كما يمكن إضافة إلى ذلك الحديث على مدارس تعليم السياقة وما لها من دور حساس ومهم جدا في تلقين السائقين تكوينا نوعيا يرتكز على ضرورة احترام قانون المرور وتفادي كل ما من شأنه المساس بالأمن المروري.

حسب المعطيات الإحصائية لمديرية النقل لولاية تبسة (2021)، يوجد ببلدية بئر العاتر 16 متعامل في مجال نقل المسافرين بتعداد 19 حافلة مرخص لها نشاط النقل نحو مختلف الاتجاهات خصوصا نحو تبسة والشريعة، تضمن هذه الحافلات 610 مكان. وفي مجال نقل البضائع يوجد 1923 متعامل، منهم 1304 وزن ثقيل يضمن نقل حمولة مقدارها 7200طن، وكذلك وزن خفيف 619 للوزن الخفيف يضمن نقل ما حمولته 1100طن.

أما بخصوص شبكة الطرقات، فتتكون شبكة الطرق الحضرية من الطريق الوطني الذي تتفرع منه طرق متعددة المستويات (أولية، ثانوية، وثالثية) تمتد داخل المدينة.

تضم البلدية ما طوله 48 كلم من الطرق الوطنية، و39 كلم طرق ولائية، و170 كلم طرق بلدية، و42 كلم مسالك ريفية.

II-11- النقل بالسكك الحديدية:

يُستخدم هذا الخط لنقل مادة الفوسفات من مركب جبل العنق باتجاه ولاية عنابة، ويمر بمحاذاة المحيط العمراني للمدينة، مكا توجد سكة جديدة في طور الانشاء وتربط المركب الجديد بلاد الحدبة بعنابة مرورا للمركب المتواجد بسوق هراس.

II-12- التجهيزات ذات الطابع التجاري:

إن توفر مختلف الخدمات التجارية من شأنه تسهيل حياة السكان ورفع الغبن والعناء عنهم خصوصا إذا تعلق الأمر بالاحتياجات اليومية والأسبوعية الضرورية لحياة الناس. تتوفر بلدية بئر العاتر عموما على مختلف التجهيزات ذات الطابع التجاري المباشر وغير المباشر. من خلال المعطيات الإحصائية لمديرية التجارة نسجل وجود 612 نشاط ذو طابع صناعي، 3

للصناعات التقليدية، 135 تاجر جملة، 1753 تاجر تجزئة، 754 متعامل للاستيراد والتصدير، 1659 نشاطات مختلفة، و7 غرف للتبريد. ناهيك على وجود 2 من الأسواق على مساحة إجمالية 3000م^2 لكل منهما يوفران النشاط لحوالي 200 تاجر. وكذلك وجود سوق مغطاة بمساحة 600م2 ينشط به حوالي 10 تجار. في حين تم توفير 4 أسواق جوارية مساحة كل منها حوالي 800م2 توفر إجمالا مجالا لنشاط حوالي 170 تاجر.

III- الشبكات التقنية:

إن توفر مختلف الشبكات التقنية القاعدية للسكان يساهم في رفاهية المدينة والرفع من جودة حياة السكان مما يؤدي إلى خلق جو عام تسوده الطمأنينة والتعاون والتسامح مما يؤدي إلى الإحساس العام لدى السكان بالانتماء للمحيط العام وضرورة المحافظة عليه، مما يجعل من المواطن شريك حقيقي في التنمية عبر الحفاظ على هذه المكتسبات والتبليغ عن أي ضرر يمسها لأنه هو المتضرر الأول من ذلك.

III-1- شبكة المياه الصالحة للشرب:

تمون مدينة بئر العاتر عن طريق 05 آبار بالذكارة بمنسوب 86 ل ثا و04 آبار بعقلة أحمد بمنسوب 56 ل ثا وبهذا إستطاعت أن تغطي نسبة معقولة من إحتياجات السكان للماء حيث وصلت نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب 83, ويتراوح قطر الشبكة من 25مم إلى 60 مم. وتبلغ كمية الاستهلاك اليومي للمياه الصالحة للشرب بالمدينة 5000م3, بمعدل إستهلاك لكل ساكن يقدر يومي ب: 72 ليوم/ساكن.

III-2- شبكة الطاقة (الكهرباء، الغاز، بنزين):

بلغت مساحة التغطية بخدمات الكهرباء والغاز حوالي 1522 ك م2، تغطي 96182 ساكن، و22504 مشترك بكثافة بلغت 63 ساكن/ك م2. مما جعل نسبة التغطية بالكهرباء بالمدينة تبلغ 98%، وبغاز المدينة 82%. أما بخصوص خدمات محطات البنزين فتحتوي البلدية على 12 محطة منها واحدة تابعة لشركة نافطال، توفر مجتمعة 1600م3 من البنزين بمختلف أنواعه، 110م3 من الغاز، 420 قارورة غاز البوتان. وتجدر الإشارة إلى وجود مشروع بمنطقة عقلة الشحم للطاقة الشمسية على مساحة 100هكتار.

III-3- شبكة الصرف الصحي:

بلغت نسبة التغطية ب 87.70 % تقريبا وحالتها الفيزيائية رديئة وهي في طور التجديد

الخريطة رقم (08): شبكة الصرف الصحي لمدينة بئر العاتر

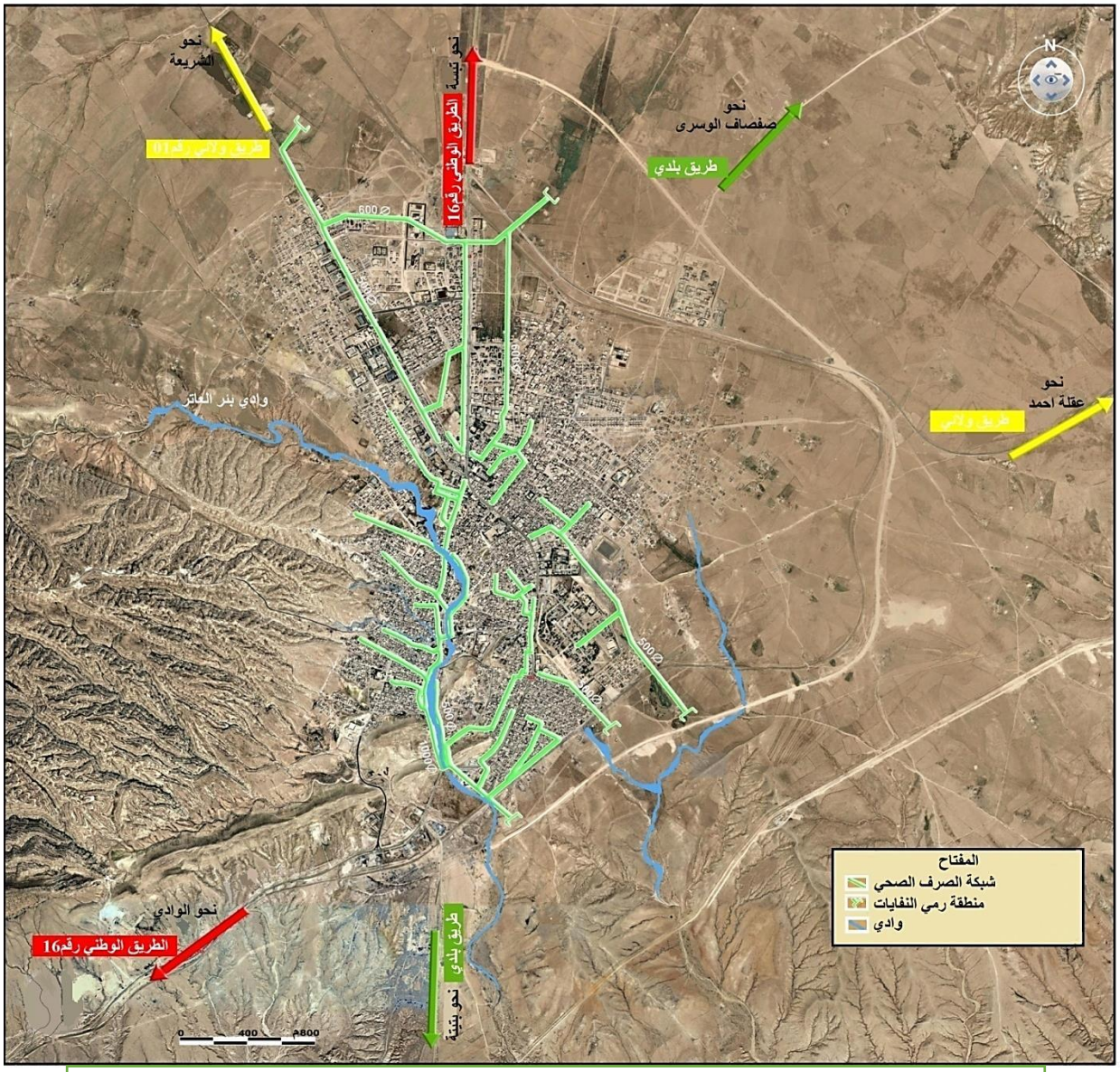

الخريطة رقم (08): شبكة الصرف الصحي لمدينة بئر العاتر

المصدر: رزقي نوة: اشكالية السكن الفوضوي لمدينة بئر العاتر مذكرة مهندس دولة CTU 2012 GTU جامعة ام البواقي

III-4- المساحات الخضراء:

وجود المساحات الخضراء من الضروريات لخلق مدينة أكثر جمالا ونقاء فهي ليست فقط مكان للإسترخاء وتعد بمثابة الرئتين للمدينة ومدينة بئر العاتر تعاني إنعدام في المساحات الخضراء لأنها تمثل نسبة 0.43 % ما عدا أشجار الزيتون التي تقع في المدخل الشمال الشرقي لمدخل المدينة.

IV- واقع الحظيرة السكنية بمدينة بئر العاتر

من خلال المعطيات الإحصائية للحضيرة السكنية ببلدية ومدينة بئر العاتر والمبينة في الجدول رقم (05)، والتي تتضمن مختلف الصيغ السكنية نسجل الملاحظات التالية:

الجدول رقم (05): وضعية الحضيرة السكنية ببلدية ومدينة بئر لسنة 2021

نوع السكن	العدد الإجمالي	سكن حضري	سكن ريفي	اجتماعي إيجاري	اجتماعي تساهمي	سكن ترقوي	تحصيص اجتماعي	سكن هش	سكن وظيفي	بناء ذاتي	سكن فوضوي
العدد	16763	15191	1572	3712	869	29	2375	296	57	7358	6532
%	100	90.6	9.3	22.14	5.18	0.17	14.17	1.7	0.3	43.8	28.65

الجدول رقم (05): وضعية الحضيرة السكنية ببلدية ومدينة بئر العاتر لسنة

المصدر: مديرية الميزانية والبرمجة لولاية تبسة، 2021.

1- بلغ عدد السكنات الإجمالي بجميع الصيغ بما فيها السكنات الفوضوية حوالي 22800 سكن.

2- بلغ عدد السكنات الرسمية والقانونية حوالي 16763 سكن منها 15191 سكن بالمناطق الحضرية، و1572 سكن بالمناطق الريفية.

3- هناك تركز كبير للسكن بالمناطق الحضرية بنسبة حوالي 91% من إجمالي السكنات الرسمية، هذا ما يمنحنا فكرة عن درجة الكثافة السكنية واستهلاك المجال الحضري، ناهيك على الكثافة السكانية وما يتبعها من ضغوطات على مختلف المرافق الخدمية والتجهيزات العمومية بما في ذلك الخدمات الأمنية.

4- شكلت نسبة السكنات الفوضوية حوالي 29% من عدد السكنات الإجمالي بالبلدية. هذه النسبة المرتفعة تعبر عن مدى فوضى تسيير المجال وبالتالي وجود عدد كبير من المخالفات العمرانية، مما يجعل من التغطية الأمنية للمجال السكني والحضري صعبة للغاية، ناهيك على صعوبة تدخلات مصالح الأمن ومصالح الحماية المدنية في حالة وقوع حوادث أو كوارث في هذه الأحياء العشوائية التي غالبا ما تكون غير مهيأة تماما، حيث نجد الكثير من المناطق والنقاط السوداء لرمي النفايات وغيرها مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن البيئي.

5- شكلت نسبة السكنات الفردية أو ما يعرف بالبناء الذاتي الناتج غالبا عن طريق التحصيصات السكنية ما نسبته حوالي 44% من إجمالي السكنات الرسمية. هذه النسبة المرتفعة تعبر كذلك عن مدى استهلاك العقار السكني لأن مثل هذه التحصيصات السكنية تستهلك مساحات كبيرة للبناء. كما أن مثل هذا النوع من المناطق السكنية لا يشكل صعوبات كبيرة للتغطية الأمنية

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

كونها سكنات فردية لها خصوصيات اجتماعية معينة، إذ غالبا ما يكون أصحابها من ذوي المستوى المادي المرتفع ولهم رقابة ذاتية على مساكنهم.

الخريطة رقم (09): أنماط السكن بمدينة بئر العاتر

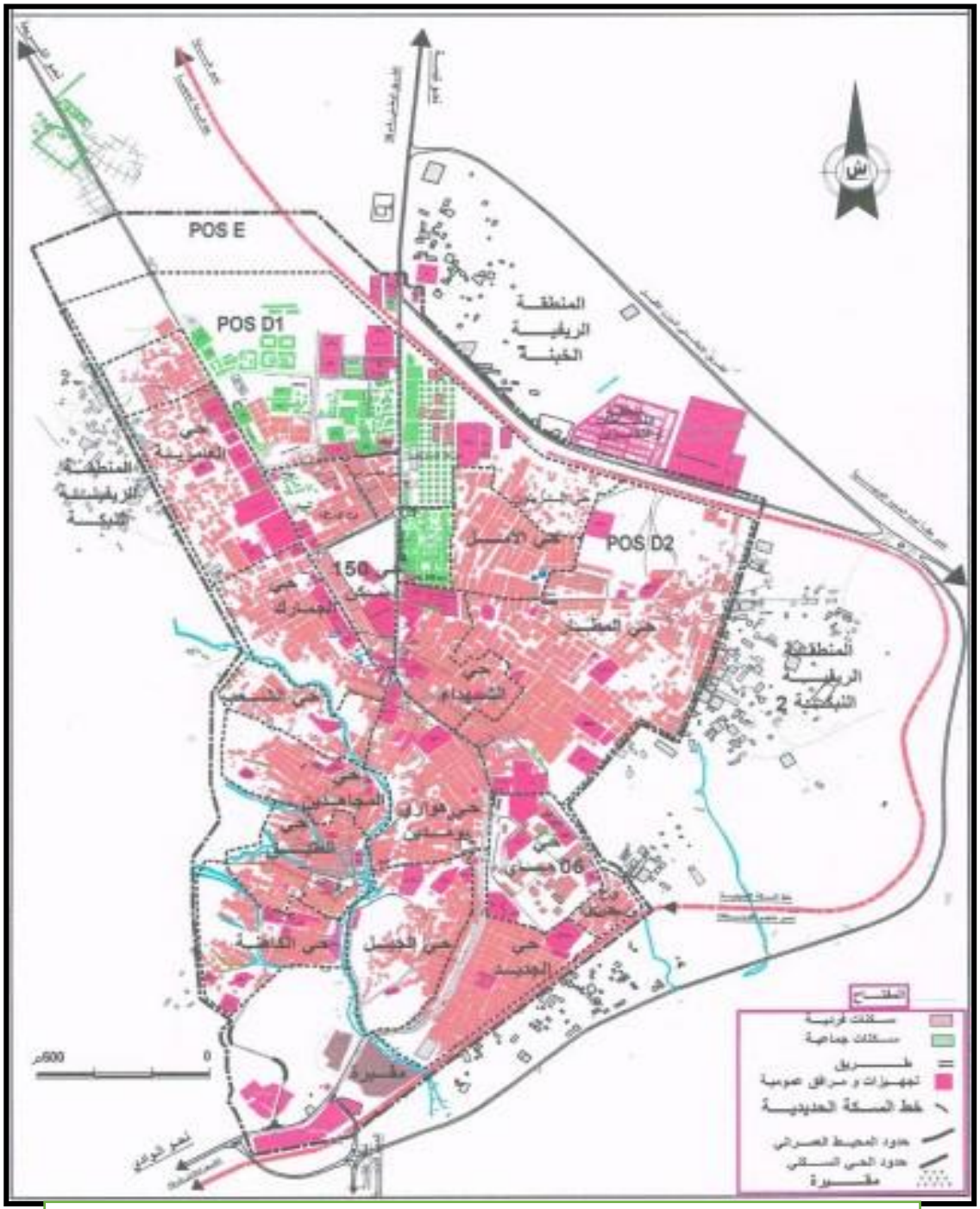

الخريطة رقم (09): أنماط السكن بمدينة بئر العاتر

المصدر: قادة فيصل بن مجيد، 2015، ص 113

V- واقع التوسع العمراني العشوائي بالمدينة:

يقصد به كذلك التوسع العمراني غير المخطط والذي يحدث دون أي دراسات عمرانية مسبقة، حيث يتم في كافة الاتجاهات والمجالات المحيطة بالمدينة دون مراعاة الطبيعة القانونية للعقار أو الطبوغرافية للمجال الجغرافي. هذا النوع من التوسع يظهر بشكل فوضوي ويتعدى على الملكية العقارية، كما يخالف المبادئ العامة للتهيئة والتعمير، مما يؤدي إلى عدة مشكلات منها:[1]

- ضيق الشوارع وعدم التراصف.
- انعدام المساحات الشاغرة والخضراء.
- انعدام المرافق العمومية بسبب نقص الأوعية العقارية اللازمة.
- زيادة الكثافة السكنية والسكانية في بعض الأحياء.
- البناء في مناطق يصعب تهيئتها مستقبلاً بسبب طبيعتها الطبوغرافية.

بلغ عدد السكنات الفوضوية بمدينة بئر العاتر حوالي 6532 سكنا بنسبة بلغت حوالي 29% من عدد السكنات الإجمالي بالبلدية، حيث يتوطن البناء اللاشرعي منذ المراحل الأولى لنشأة المدينة واستمر مع تطورها المجالي، متأثراً بالسياسات والتشريعات المطبقة التي اختلفت نسبها من فترة لأخرى.

باستثناء المناطق الحضرية التي تحتوي على السكنات المنجزة من قبل دواوين الترقية والتسيير العقاري والمختلف المرقين العقاريين (العموميين والخواص)، والتحصيصات السكنية وبعض المرافق العمومية، تتميز مدينة بئر العاتر بالطابع السكني الفردي الفوضوي. وحسب تقارير مخططات شغل الأراضي المنجزة (خمسة مخططات)، فإنها جميعاً تؤكد على الطابع العشوائي للتعمير في المدينة. عمراني أو معماري مميز، كما نلاحظ أيضا عملية تعمير عشوائية أنتجت أحياء فوضوية".

بالرغم من الأهمية الحضرية التي تمتلكها مدينة بئر العاتر، إلا أن أحيائها تعاني من العديد من المشاكل العمرانية والحضرية التي لا تعكس أهميتها. الوضعية الحالية لمجال الدراسة، المتمثل في أحياء مثل حي العتيق، حي المجاهدين، وحي الكاهنة، تُظهر نسيجاً عمرانياً مشبعاً يغيب عنه التخطيط العمراني الواضح. هذه الأحياء تتميز بعملية تعمير عشوائية أدت إلى نشوء أحياء فوضوية، حيث لا يمكن قراءة أي مفهوم عمراني أو معماري مميز على مستوى الواجهات العمرانية أو شبكات الطرق.[2]

---

[1] - مذكرة تقديم **الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي أ الشريحة 01 لبلدية بئر العاتر** - مكتب الدراسات والانجازات في التعمير URBA باتنة - 2008 - ص 13.

[2] - فارس علي، **العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني (حالة مدينة بئر العاتر نموذج)**، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة، كلية العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، 2014)، ص 215.

الصورة رقم (02): استهلاك المجال غير المخطط (حي الجمارك بئر العاتر)

كما أنه تم إنجاز أحياء سكنية بأكملها على مناطق شديدة الانحدار (ارتفاقات طبيعية) مما يوحي بعدم التخطيط القبلي للتعمير.

الصورة رقم (03): استهلاك المجال غير المخطط الجمارك بئر العاتر

في مدينة بئر العاتر، يتميز التوسع العمراني بالطابع العشوائي رغم توفر الأدوات العمرانية. يسود الطابع السكني الفردي على الطبيعة العمرانية للمدينة، مما يجعلها تتميز بهذه الخاصية. الوعاء العقاري للمدينة ينقسم إلى أملاك البلدية وأملاك الدولة. أملاك البلدية تتواجد داخل المحيط الحضري للمدينة بالجهة الشرقية، وتشكل نسبة كبيرة من مساحتها. أما أملاك الدولة فتتواجد بالمحيط الحضري وتحتل نسبة أقل منه. هذه الوضعية العقارية تجعل الإجراءات

المتعلقة بالتحويل والتوظيف سهلة، مما يشجع على التوسع العمراني في كل الاتجاهات الممكنة، سواء كان التوسع مخططًا أو عشوائيًا. ومع ذلك، من المتوقع أن يواجه التوسع المستقبلي للمدينة تحديات، خاصة مع بدء تسليم بعض عقود الامتياز الفلاحي في حدود المحيط العمراني في عام 2014.

تظهر الطبيعة القانونية للعقار في مدينة بئر العاتر، بفضل الأملاك البلدية والأملاك الدولة، كخدمة لتسوية وضعية الأراضي داخل النسيج العمراني، سواء كانت قد شيدت عليها بنايات أو لم تشيد. هذا يجعل العقار في المدينة خاليًا من العبء القانوني، الذي يمكن أن يعيق استغلال البلدية لقدراتها العقارية. ومع ذلك، يبقى السؤال مفتوحًا حول أسباب البناء اللاشرعي في هذه المدينة، التي تمتلك احتياطات عقارية كافية لتوفير بدائل للبناء الغير قانوني الذي أصبح سمة أساسية لها.

VI- مورفولوجية وآفاق التوسع العمراني بمدينة بئر العاتر:

بالنظر إلى المرفولوجية العامة للمدينة، فإنه يمكن استنتاج الطابع الحضري للمدينة والنموذج الذي يغلب عليها، حيث تعكس مظهرًا عامًا يتناسب مع الوظائف التي تؤديها. يتجلى ذلك في الفترة الزمنية التي ارتبطت فيها بالوظائف التجارية، ويعكس ذلك مظهرها العام ونمط استخدامات الأراضي. تميزت بآثار الفترة الاستعمارية من خلال البنايات الإدارية والعسكرية، التي تعبر عن الدور الأمني الذي كانت تقوم به المدينة آنذاك.

شهد التوسع العمراني الأولي لمدينة بئر العاتر استخدام خصائصها الجغرافية لتحقيق أمنها، وسيطرة المستعمر على المنطقة كونها حدودية. من الناحية المرفولوجية والنمطية للمباني، يظهر الطابع الفردي الأرضي المخصص للاستعمال السكني بشكل عام، مع وجود مبانٍ ذات طابع إداري وتجاري وخدماتي وعامة.

الخريطة رقم (10): واقع النسيج العمراني ومناطق التوسع المستقبلي بمدينة بئر العاتر

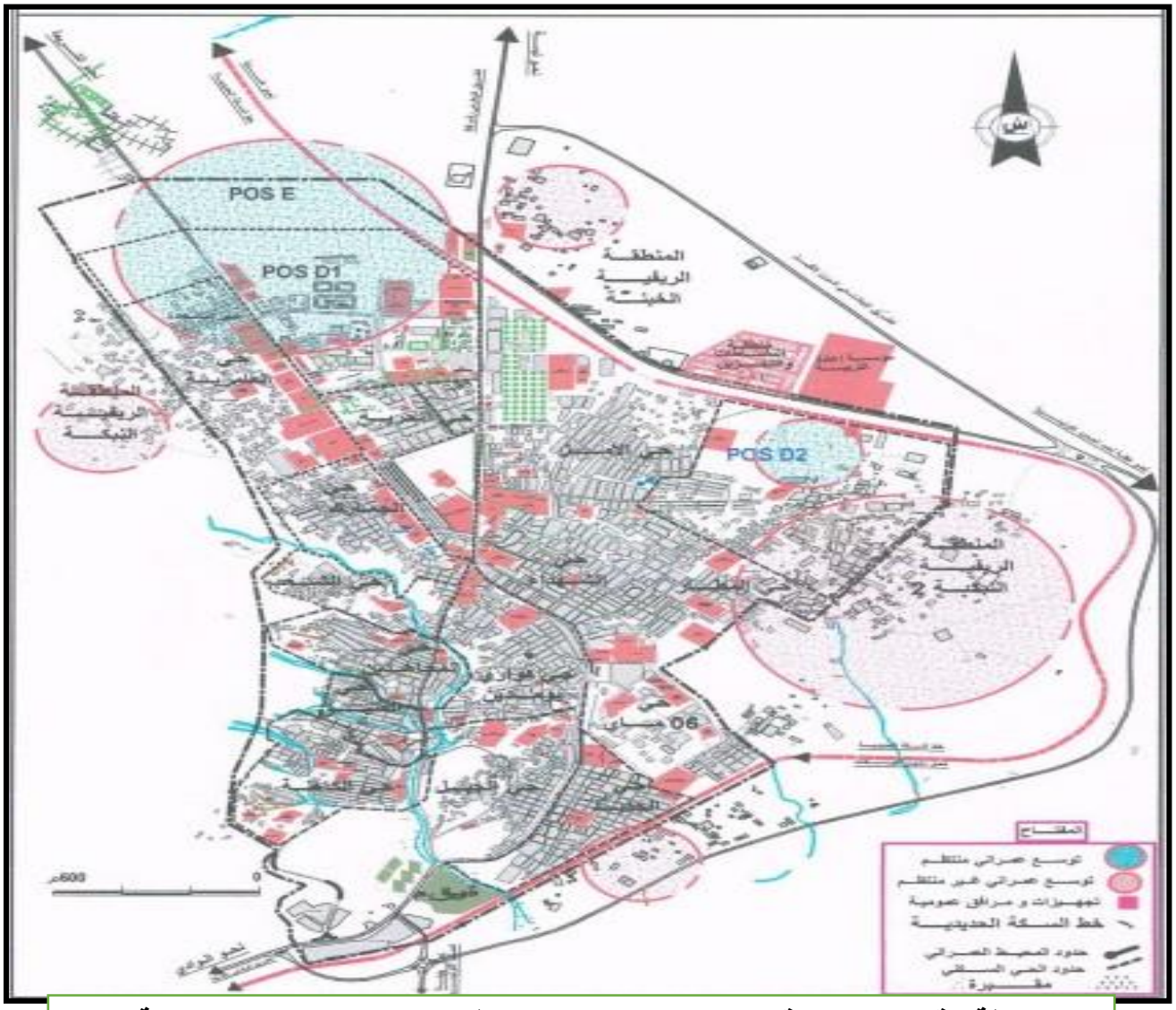

الخريطة رقم (10): واقع النسيج العمراني ومناطق التوسع المستقبلي بمدينة بئر

المصدر: المصدر: قادة فيصل بن مجيد، 2015، ص 108

مرحلة النمو شهدت زيادة في عدد السكان ونمو المدينة إلى مدينة صغيرة، وظهور المدينة الصناعية بشكل بارز. في مرحلة النضج، تحددت وظيفة المدينة وبدأت بالتوسع بشكل سريع في اتجاه الطرق الرئيسية، مع ظهور وتنافس الوظائف التجارية والصناعية.

يظل الطابع الفردي للسكن سائدًا على مختلف مراحل التوسع، مع وجود نمط جماعي للسكن يشكل نسبة محدودة، وتتمركز هذه الوحدات السكنية الجماعية على أطراف المحيط العمراني للمدينة في مواقع محددة.

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

يرسم هذا المشهد العمراني لمدينة بئر العاتر صورة للتوسع والتطور العمراني في مختلف مراحله، مع استمرار الطابع الفردي في السكن وتوسع المدينة نحو الطرق الرئيسية مع تنافس الوظائف التجارية والصناعية في المرحلة الحالية.

بالنسبة لنظام الشوارع في مدينة بئر العاتر، فهو يشمل شبكة هندسية من الشوارع الرئيسية والفرعية التي تقسم المدينة إلى قطع مساحية منفصلة على شكل وحدات هندسية. يمكن تمييز نوعين من هذه الوحدات: المنتظمة والعشوائية. أما الوحدات المنتظمة فتتميز بأشكال مستطيلة أو مربعة، حيث تتواجد بشكل خاص في التحصيصات السكنية ومواقع السكن المنجز من قبل الدولة. كما تتواجد أيضًا في نواة المدينة وبعض أجزاء الأحياء القديمة مثل حي الجديد وحي الشهداء الكاهنة.

أما الوحدات العشوائية فتتميز بأشكال هندسية غير منتظمة، إلا في بعض الأحياء مثل حي البنايات لا تتراصف فيها المباني بشكل منتظم. أما في أحياء الأخرى فتمتد البنايات بشكل لا متناهي تقريبًا دون وجود تقاطعات للشوارع كما هو الحال في حي المجاهدين. في بعض المناطق تظهر بنية غير منظمة تمامًا ولا توحي بأي شكل هندسي مميز، مثل أجزاء من حي المطار ضمن مخطط شغل الأراضي د2 المبرمج للتوسع العمراني المتوسط المدى، والجهة الغربية مع حدود المحيط العمراني في حي العامرية 02.

بصفة عامة، فإن مرفولوجية مدينة بئر العاتر تتسم بالنمط الفردي للبنايات ذات الاستعمال السكني مع كبر المساحة العقارية، بينما يوجد النمط الجماعي على أطراف المدينة. شبكة الطرقات تتسم بالانتظام الهندسي النسبي في النطاقات الحضرية المخططة، في حين تكون عشوائية في الأجزاء الأخرى.

كما شهدت المدينة حركة تعمير داخلية خلال العشرية الأخيرة، تركزت على الأجزاء الشاغرة داخل المدينة وإضافة طوابق علوية على السكنات القائمة.

خاتمة الفصل

مدينــة بئـر العاتــر: دراسة جغرافيــة عامـة

في ختام هذا الفصل، نستخلص أن النمو السكاني السريع في مدينة بئر العاتر قد شكل تحديات كبيرة للبنية التحتية والتخطيط العمراني، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لتحسين الظروف السكنية وتطوير الخدمات العامة، فإن الزيادة المستمرة في عدد السكان قد فرضت ضغوطا إضافية على الموارد المتاحة.

لقد أظهرت التحليلات أن التوسع العمراني العشوائي والتزايد السكاني المستمر يتطلبان نهجا متكاملا ومستداما في التخطيط الحضري، من الضروري تطوير سياسات عمرانية تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي وتوفير الخدمات بشكل عادل ومنظم، كما يجب تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمحلية والمجتمعات المحلية لضمان تنفيذ خطط التنمية بفعالية وكفاءة.

إضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز البرامج السكنية التي تلبي احتياجات جميع فئات السكان، مع التركيز على تحسين جودة الحياة والبيئة الحضرية، من خلال تبني سياسات تنموية مستدامة وشاملة، يمكن لمدينة بئر العاتر تحقيق توازن بين النمو السكاني وتطوير البنية التحتية، مما يساهم في خلق بيئة حضرية مستدامة ومستقرة تلبي تطلعات سكانها المستقبلية

الفصل الثالث

عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر: الواقع والتحديات

مقدمة الفصل:

تواجه المدن الجزائرية عامة والحدودية منها خاصة تحديات كبيرة في سعيها نحو تحقيق الأمن الحضري والذي يعتبر تحصيل حاصل للتنمية الحضرية المستدامة، وعليه فمن الضروري جدا الإطلاع على واقع الأمن بالمدينة خصوصا الجرائم المنتشرة بالوسط الحضري، بالإضافة إلى مختلف المخاطر والتهديدات التي من شأنها عرقلة عجلة التنمية المحلية، مما يؤدي إلى تدهور المحيط العام والذي ينتج عنه في الغالب ظهور مظاهر اللاأمن بالمدينة وانتشار مختلف أنواع الجرائم والآفات الاجتماعية.

على ضوء ذلك سيتم خلال هذا الفصل التطرق في المبحث الأول إلى واقع الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر من خلال المعطيات الإحصائية المستقاة من مصالح الأمن بولاية تبسة، مع تحليلها وتصنيفها وتبويبها، بما يسهل علينا معرفة العراقيل التي تحول دون تحقيق الأمن بالمدينة، ناهيك على استخراج المحفزات التي من شأنها دعم عملية الارتقاء بالواقع الأمني بالمدينة.

خلال المبحث الثاني سيتم الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة منتقاة من مجتمع المدينة، على أن يتم تحليل النتائج واستخراج أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن وضعها كحلول ظرفية أو مستدامة بغية تحقيق الأمن المستدام بالجزائر عموما وبالمدينة خصوصا وهو ما سيتضمنه المبحث الثالث.

المبحث الأول: الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر: الواقع والتحديات

تمهيد:

تعتمد المؤسسات الأمنية في الجزائر(شرطة-درك) على إحصاء كل الجرائم التي تم التبليغ عنها لدى مصالح الأمن عبر كامل التراب الوطني وذلك حسب مجال اختصاص كل مؤسسة

من المؤسسات السالفة الذكر(والمقصود بمجال الاختصاص أي أن الشرطة تنشط في المناطق الحضرية ومصالح الدرك الوطني يرتكز نشاطها في المناطق الريفية والمناطق الحدودية) فبالنسبة لإحصاءات الشرطة تقوم محافظات الشرطة بإرسال الحصيلة السنوية للجريمة بمختلف أنواعها إلى مقرات أمن الدوائر التابعة لها وتقوم هذه الأخيرة بإرسال هذه الحصيلة إلى مقرات الأمن الولائي والتي تقوم بدورها بإرسالها إلى مديرية الشرطة القضائية الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، وتحتوي هذه المؤسسة على مصلحة الإحصائيات حيث يتم تصنيف الجرائم إلى جرائم مرتكبة ضد الأشخاص وجرائم مرتكبة ضد الممتلكات[1].

I- واقع الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر:

بحكم موقع مدينة بئر العاتر جنوب ولاية تبسة بإقليم الشرق الجزائري، وهي مدينة حدودية مع الجمهورية التونسية تمثل همزة وصل بين عدة مدن بشمال البلاد وجنوبها ونقطة عبور بين داخل الجزائر وخارجها. هذه الخاصية التي جعلت منها منطقة استقرار بشري عبر التاريخ. عرفت المدين نموا حضريا وسكانيا كبيرا أدى إلى ارتفاع كبير في عدد سكانها وكثافتهم، مما أدى إلى ظهور العديد من المظاهر التي تهدد أمن السكان أفرادا وجماعات. أمام هذه الوضعية نجد من الضروري التطرق لواقع الأمن الحضري بالمدينة مع محاولة تحليل الواقع والتحديات والرهانات التي تواجه تحقيق الأمن المستدام بالمدينة، مع التركيز على دراسة الأخطار التي تهدد المدين وسكانها.

تجدر الإشارة إلى أننا طلبنا المعطيات الإحصائية للسنوات العشر الأخيرة على الأقل، وكذلك تفصيلها حسب الفئات العمرية، وإطارها الزماني والمكاني، غير أن مصالح الأمن بالولاية رفضت تزويدنا بذلك لأسباب أمنية كما صرح ضابط خلية الاتصال والعلاقات العامة. كما ننوه إلى أن المعطيات الواردة ضمن الجداول أسفله، تتضمن فقط العمليات الأمنية التي قامت بها الشرطة دون تلك التي من اختصاص ومعالجة كل من الدرك الوطني والجمارك الجزائرية.

غير أنه يمكن الاستئناس بالتقرير الذي نشرته وكالة الأنباء الجزائرية للدرك الوطني يكشف فيه خريطة انتشار "الجريمة المنظمة" في البلاد، حيث كشف عن الولايات ذات معدلات الجريمة المرتفعة منذ مطلع العام الجاري. وقالت الوكالة إن "حصيلة للدرك الوطني لنشاطاتها خلال الثلاثي الثاني من سنة (2016) أكد أن "الولايات الحدودية هي الأكثر انتشارا للجريمة المنظمة." وحسب الحصيلة، فإن ولاية تبسة تأتي في المرتبة الأولى حيث تم فيها معالجة 703 قضية، يليها ولاية سوق أهراس (279 قضية) وتلمسان (190 قضية) وتمنراست (185 قضية) والطارف (163). وأشارت الوكالة إلى أن القضايا "تشمل المتاجرة بالمخدرات والأسلحة والذخيرة والمركبات والجرائم الاقتصادية والمالية والتهريب والهجرة غير الشرعية." وعن أبرز العمليات التي احبطتها قوات الدرك، فقد أشار التقرير إلى "527 قضية تتعلق باستهلاك المخدرات بنسبة 89ر68 بالمائة و238 قضية تتعلق بالمتاجرة بالمخدرات أي بنسبة 11ر31 بالمائة[2].

[1] - مصطفى زيكيو، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 4، العدد 7، 2012، جامعو مستغانم، الجزائر.

[2] - أنظر الرابط: . https://www.skynewsarabia.com، (2024/02/25).

من خلال تصفح المعطيات الإحصائية المتحصل عليها من مديرية أمن ولاية تبسة (خلية الاتصال والعلاقات العامة) للفترة 2021-2023 والتي شملت عدد ونوع القضايا المتعلقة بالأمن الحضري بمدينة بئر العاتر، يمكننا تصنيف واقع الأمن بالمدينة وفق العناصر التالية:

I-1- واقع الأمن العمومي:

من خلال الجدول رقم (06)، نلاحظ مدينة بئر العاتر سجلت خلال 3 سنوات الاخيرة ما مجموعه 201 مخالفة أمنية مرتبطة بشكل مباشر بالأمن العمومي، بمعدل 67 جريمة سنويا، وحوالي 6 جرائم شهريا وتقريبا جريمتين كل أسبوع. شكلت فئة الذكور ما نسبته 93.53%. هذا ما يعني أنها مخالفات مرتكبة بدوافع لها خلفيات ذات أبعاد مرتبطة بخصوصيات العنصر الذكوري، كأن تكون أفعال بدافع الحصول على المال، التخريب، السطو، التدنيس، الحرق، الابتزاز وغيرها.

الجدول رقم (06): مخالفات تمس بالأمن العمومي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)

نوع القضايا	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
المخالفات العامة	83	08	36	01	69	04

I-2- واقع الأمن المجتمعي:

من خلال معطيات الجدول رقم (07)، نلاحظ أن مدينة بئر العاتر سجلت خلال 3 سنوات الأخيرة ما مجموعه 2333 مخالفة مست الأمن المجتمعي مثل الاعتداء الجسدي على الأشخاص، الآداب العامة، الاختطاف وغيرها. المعدل السنوي 777 جريمة كل سنة، و65 جريمة شهريا، و16 جريمة أسبوعيا، بمعنى جريمتين كل يوم. شكلت منها نسبة الذكور 97.72%.

الجدول رقم (07): مخالفات تمس بالأمن المجتمعي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)

نوع القضايا	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الاعتداءات الجسدية وعلى الممتلكات	1101	31	692	10	487	12

I-3- واقع الأمن الاقتصادي:

من خلال معطيات الجدول رقم (08)، نلاحظ أن مدينة بئر العاتر سجلت خلال 3 سنوات الأخيرة ما مجموعه 55 مخالفة أمنية ذات بعد اقتصادي من ارتكاب العنصر الذكوري. تتمثل هذه المخالفات غالبا في التهريب، تبييض الأموال، تجارة العملة الصعبة وغيرها. إن هذا العدد يعتبر قليلا مقارنة بالموقع الجغرافي الحدودي للمدينة، والتي تشهد نشاطا كبيرا للتهريب، غير أن تفسير ذلك ممكن يرجع إلى تشديد الرقابة الأمنية على الحدود خصوصا بعد جائحة كورونا

(كوفيد19)، حيث عملت الجزائر بالتعاون مع السلطات التونسية على تأمين الحدود وتبادل المعلومات والخبرات للتصدي لظاهرة التهريب، خصوصا مع تردي الأوضاع في ليبيا.

الجدول رقم (08): مخالفات تمس بالأمن الاقتصادي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)

نوع القضايا	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
المخالفات الاقتصادية والمالية	14	00	19	00	22	00

I-4- واقع الأمن المعلوماتي:

استنادا للمعطيات الإحصائية الواردة ضمن الجدول رقم (09)، نلاحظ أن مدينة بئر العاتر سجلت خلال 3 سنوات الأخيرة ما مجموعه 26 مخالفة أمنية ذات أبعاد إعلامية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الجرائم كان إلى عهد قريب غير مؤطر ومضبوط بقوانين تحدد كيفية التعامل مع ما ينشره المدونون عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، غير أن قانون العقوبات الصادر مؤخرا (القانون رقم 24-06 المؤرخ في 28 أفريل 2024 المتضمن قانون العقوبات) قد شدد على مثل هذه الأفعال وقام بضبطها.

الجدول رقم (09): مخالفات تمس بالأمن المعلوماتي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)

نوع القضايا	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الجريمة المعلوماتية	05	01	12	01	06	01

I-5- واقع الأمن الصحي:

استنادا للمعطيات الإحصائية الواردة ضمن الجدول رقم (10)، نلاحظ أن مدينة بئر العاتر سجلت خلال 3 سنوات الأخيرة ما مجموعه 92 مخالفة أمنية ذات أبعاد وتأثيرات صحية، كالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك بيع بعض الأدوية ذات التأثير العقلي بدون رخصة أو وصفة طبية. كما يمكن إدراج ضمن هذا المجال بيع مواد استهلاكية أو مواد تجميل ومواد غذائية منتهية الصلاحية، وكذلك المداهمات الخاصة بالمحلات والمطاعم التي تنشط بصفة غير قانونية أو تنشط في ظروف غير نظامية وغير صحية.

الجدول رقم (10): مخالفات تمس بالأمن الصحي بمدينة بئر العاتر خلال الفترة (2021-2023)

نوع القضايا	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
قضايا مخدرات ومؤثرات عقلية	11	01	24	00	56	00

II- العناصر المهددة للأمن البيئي بمدينة بئر العاتر:

يوجد بمدينة بئر العاتر العديد من العناصر المهددة للأمن البيئي (الشكل رقم ...) والتي يمكن إيجازها على النحو التالي [1].

[1] - عيسى قريب، **مرجع سابق**، ص 238،

II-1- خزانات النفط: تتوسط هذه الخزانات المدينة وتشغل مساحة 7 هكتارات، وهي عبارة عن 3 خزانات إسمنتية على شكل اسطوانات بحجم 200 م^3 للخزان الواحد، تتزود عن طريق أنبوب أرضي بقطر 200 ملم، يربط هذه الخزانات بأربعة آبار نفطية تتواجد بأعالي جبل العنق بالجهة الغربية للمدينة على بعد 13كلم، ويتم نقل المخزون فيما بعد عن طريق الصهاريج للقواعد النفطية بحاس مسعود جنوب شرق الجزائر، وتشكل هذه الخزانات أخطارا مختلفة على الصحة والسكينة العمومية منها أخطار الحريق وأخطار تلويث الهواء بتبخر المواد النفطية.

II-2- الوحدات الصناعية: تتشكل هذه الوحدات الصناعية من 4 مطاحن للقمح وصناعة السميد ومصنع للأعلاف الحيوانات وكذا مستودعين لصناعة مواد البناء، وتبلغ المساحة المتوسطة لكل وحدة حوالي 8500 م^2، ويشكل الضجيج وانتشار الغبار أهم الأخطار التي يمكن أن تهدد الأمن البيئي جراء استغلال هذه المنشآت.

خريطة رقم (11): العناصر المهددة للبيئة بمدينة بئر العاتر سنة 2020

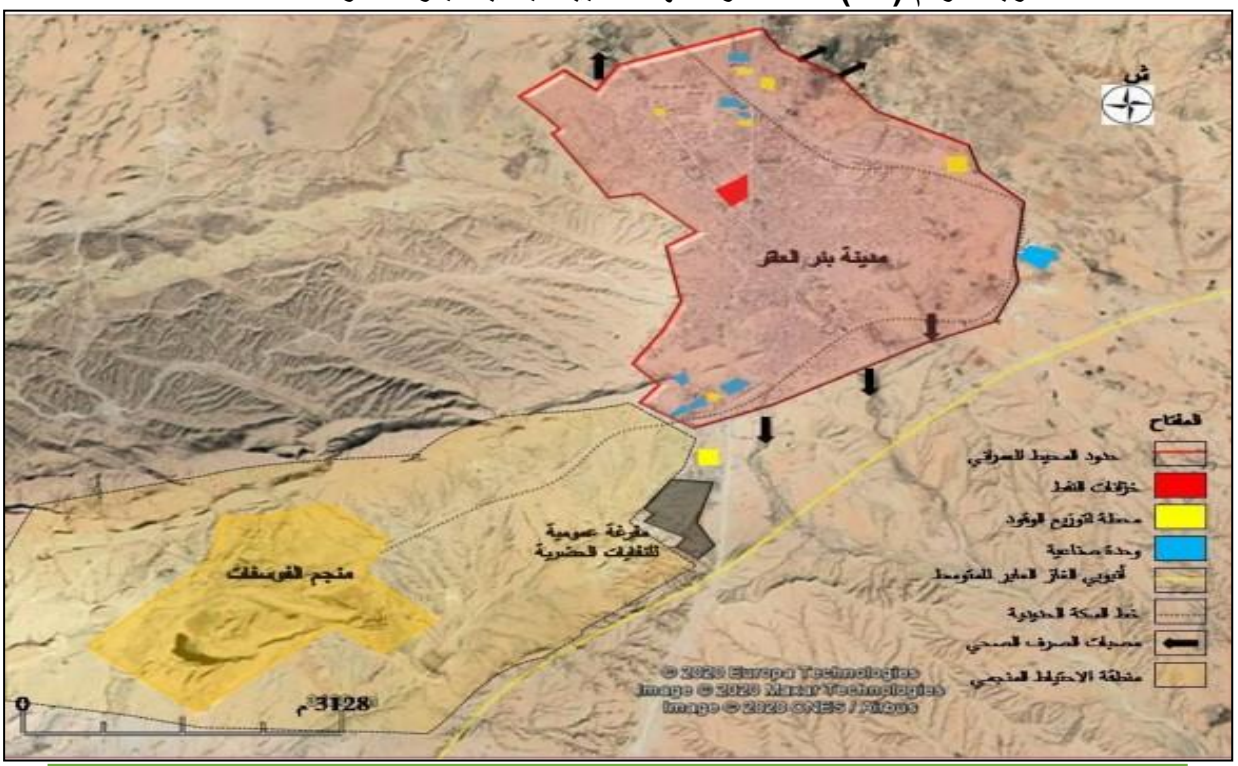

خريطة رقم (11): العناصر المهددة للبيئة بمدينة بئر العاتر سنة 2020

المصدر: عيسى قريب، 2021، ص 238.

II-3- محطات توزيع الوقود: تتوزع هذه المحطات بمواقع مختلفة على حدود وأطراف المدينة، تبلغ المساحة المتوسطة لكل محطة بحوالي 2500 م^2، منها 3 محطات تتواجد على مقربة من أحياء سكنية جماعية، واللافت للانتباه أن هذه المحطات لا تحترم المسافات الأمنية اللازمة التي تفصلها عن المباني المخصصة للاستعمال السكني، ويتمثل تهديد هذه المحطات في خطر احتراق المواد القابلة للاشتعال كالوقود والغاز المميع وغاز البوتان.

II-4- خط السكة الحديدية: يمتد هذا الخط من منجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر إلى غاية ميناء ولاية عنابة بشمال البلاد، وهو مخصص لنقل مادة الفوسفات المعالج

لغرض تسويقها انطلاقا من ميناء عنابة، يمر هذا الخط بجوار عدة أحياء سكنية من الجهة الشرقية والشمالية للمدينة على طول 6.70 كلم، ويشكل تهديدا لسلامة المارة من السكان خاصة مع انعدام ممرات آمنة وعدم وجود الحماية على جانبي السكة الحديدية، بالإضافة للضجيج الناتج عن احتكاك العربات.

II-5- منجم الفوسفات: يعود تاريخ اكتشاف الفوسفات بمنطقة جبل العنق ببئر العاتر إلى سنة 1894 وأنجز خط السكة الحديدية سنة 1955 لربط المنجم بميناء عنابة، حاليا تسهر شركة مناجم الفوسفات على تسيير المركب المنجمي المكون من عدة وحدات صناعية لمعالجة مادة الفوسفات،وتقدر طاقة الإنتاج من1 الى 1.70 مليون طن سنويا،ويقارب احتياط الفوسفات بالمنطقة حوالي 2.8 مليار طن، ومن المعروف أن النشاطات المنجمية كغيرها من نشاطات استغلال الموارد الطبيعية لها تأثير على البيئة لاسيما الغلاف الجوي والمياه الجوفية.

II-6- أنابيب الغاز العابر للمتوسط: بداية دخول تصدير الغاز الجزائري نحو ايطاليا عبر الأنابيب كانت سنة 1983 وتقدر طاقة التموين بـ 13 مليار $م^3$ سنويا من الغاز الطبيعي باتجاه السوق الإيطالية حتى آفاق سنة 2030 وتمتد هذه الأنابيب من منطقة حاسي الرمل باتجاه ايطاليا عبر البحر المتوسط، وتقطع إقليم بلدية بئر العاتر بمحاذاة النسيج العمراني من الجهة الشرقية على بعد 920 م، وكانت في البداية عبارة عن أنبوب واحد وتم تدعيمها لتصبح حالي ثلاثة أنابيب بقطر 1220 ملم لكل أنبوب، وتشكل إحدى العناصر المهددة للبيئة وأهمها تكمن في خطر الانفجار.

II-7- مصبات الصرف الصحي: يبلغ عدد مصبات الصرف الصحي غير المعالجة بـ 6 مصبات، موزعة على حدود المدينة من الجهة الشرقية والجهة الشمالية والجهة الشمالية الغربية عبر أنابيب إسمنتية تتراوح أقطارها من 600 ملم الى 1200 ملم، تنقل المياه المستعملة وتصرفها نحو الفضاء المفتوح بشكل عشوائي. تنتقل المياه المستعملة من خلاله إلى الأودية والمجاري المائية وتؤثر سلبا على المحيط والأراضي الفلاحية المجاورة وسكان المناطق المحيطة بالمدينة والمقدر عددهم بحوالي 2200 نسمة .

II-8- المفرغة العمومية للنفايات الحضرية: تتواجد مفرغة عمومية للنفايات الحضرية الصلبة والنفايات الهامدة بالجهة الجنوبية الشرقية على مسافة 1 كلم من المحيط العمراني وتتربع على مساحة 40 هكتار، وهي مسيرة من طرف مصالح البلدية وتمت تهيئتها سنة 2009 لتصبح مفرغة عمومية مراقبة إلا أن المشروع لم يكتمل وبقيت مفتوحة على الفضاء الخارجي.

المبحث الثاني: محفزات وعوائق تحقيق الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر

تمهيد:

نظرا لحساسية موضوع الدراسة وتبعا لقلة المعلومات المتوفرة حول الأمن بمختلف أشكاله بمدينة بئر العاتر، وبحكم وجود عراقيل إدارية مختلفة منعتنا من الحصول على المعطيات الإحصائية الضرورية للإحاطة الشاملة بمختلف جوانب الموضوع، لجأنا إلى الدراسة الميدانية من خلال طريقة الاستبيان الميداني، والذي شمل عينة من مجتمع الدراسة، مما مكننا من الوصول إلى العديد من الاستنتاجات المهمة والمعلومات الميدانية التي من شأنها المساعدة في الإجابة على الإشكالية المطروحة في دراستنا.

I- تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

I-1- منهجية وعينة الدراسة الميدانية:

من أجل دراسة علمية لابد من وضع منهجية تتوافق مع طبيعة البحث، في إطار هذه المنهجية يتم تحديد نوع العينة المختارة كأساس للبحث، حيث يعرفها موريس أنجرس أنها مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث .كما أنها ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا.

خلال دراستنا هذه تم اللجوء إلى نمط "العينات الغير احتمالية أو الغير عشوائية"، بحيث قمنا لاختيار نوع "العينة العمدية أو الغرضية" والتي يكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر من قبل الباحث، و حسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة أو أهداف الدراسة المطلوبة مثال ذلك اختيار الطلبة الذين تكون معدلاتهم في الامتحان النهائي جيد جدا فما فوق فقط، لأن هدف الدراسة هو معرفة العوامل التي تؤدي إلى التفوق عند هذا النوع من الطلبة[1].

على هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة بما يتوافق وأهداف البحث، حيث قمنا بإعداد أسئلة الاستبيان الميداني بطريقة علمية محكمة تم خلالها اختيار الأسئلة الضرورية فقط للبحث، خصوصا مع حساسية الموضوع، وطبيعة أفراد العينة. قبل الشروع في عملية توزيع الاستمارات على أفراد العينة، قمنا بالاتصال بالجهات الأمنية بالمدينة وسلمناهم نسخة من استمارة الاستبيان.

هذه العينة التي لجأنا إلى اختيارها تمت بالاستناد لدراسات علمية سابقة مشابهة لموضوع دراستنا، وكذلك بعد استقصاء واستشارة لذوي الخبرة من أساتذة وباحثين عملوا قبلنا على نفس الموضوع، بالإضافة لاجتهادات شخصية من طرف الأستاذ المشرف بالتشاور مع الطالب الباحث.

تبعا لذلك خلصت تقديراتنا إلى اختيارة عينة غرضية مكونة من أفراد ينتمون إلى هيئات تنفيذية ومؤسسات رسمية تابعة للدولة منهم من يعمل بمدينة بئر العاتر ومنهم من ينشط بمقر ولاية تبسة، حيث لبلغ عددهم 60 فردا كان ترتيبهم هرميا على النحو التالي:

[1] - در محمد، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، **مجلة الحكمة للدراسات التربو**ية والنفسية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 9، 2017، ص ص 309-325، الجزائر.

- ضباط بالأمن الوطني: العدد (03).
- أعوان بالأمن الوطني: العدد (05).
- ضباط وأعوان الجمارك الجزائرية: العدد (03).
- ضباط وأعوان الحماية المدنية: العدد (05).
- ضباط وأعوان السجون: العدد (02).
- موظفون بقطاع العدالة: العدد (03).
- موظفون بقطاع الغابات: العدد (03).
- موظفون بمديرية التجارة وقمع الغش: العدد (02).
- موظفون بمديرية البيئة: العدد (02).
- موظفون بقطاع الشؤون الدينية (أئمة مساجد): العدد (03).
- موظفون بمديرية التربية (مدراء مدارس وثانوية): العدد (03).
- موظفون بمعاهد التكوين المهني: العدد (03).
- أساتذة جامعيون (مختلف التخصصات مع التركيز على فرع الحقوق): العدد (05).
- موظفون وعاملون بالقطاع الصحي (أطباء خواص وعموميون): العدد (05).
- منتسبين لقطاع العدالة (محامون): العدد (05).
- مراسلون صحافيون (صحافة مكتوبة): العدد (02).
- رؤساء جمعيات ولجان أحياء: العدد (05).

تمت عملية ملئ الاستمارات من خلال المقابلة الميدانية المباشرة، حيث زاوجنا بين الحوار المباشرة (أسلوب المقابلة)، وكذلك تسليم المعني نسخة من الاستمارة (أنظر في الملاحق)، ليتم الإجابة عليها في حينها.

أخذت منا العملية حوالي أسبوعا كاملا، حيث كانت نسبة الاسترجاع والاستجابة من طرف أفراد العينة 100 %، وذلك بحكم سرية هوية المبحوثين من جهة، وكذلك بالاعتماد على العلاقات الشخصية تجاه أفراد العينة المستجوبين، بالإضافة إلى طبيعة الأسئلة المتضمنة في الاستبيان والتي تفادينا فيها كل معلومة من شانها أن تكون ضمن خانة "سري للغاية"، أو قد تشكل هاجسا لدى الفرد المستجوب كأن تكون داخلة ضمن السر المهني، أو تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بخصوصيات الأفراد.

I-2- تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

بعد استرجاع الاستمارات الميدانية، قمنا بتبويبها وتنظيمها حسب التكرار ضمن جداول إحصائية، هذه الأخيرة كانت محل دراسة وتنظيم ضمن أشكال بيانية ودائر نسبية معتمدين في ذلك على برنامج الإكسل (Excel)، حيث قمنا بعدها بتحليلها واستخراج النتائج، والتي كانت على النحو التالي:

I-2-1- مدى إمكانية تحقيق الأمن المستدام بمدينة بئر العاتر:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (...)، أن 80 % من عينة الدراسة المستجوبة عبروا على أنه بالإمكان تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر، وذلك بالنظر للإمكانيات البشرية والاقتصادية وكذلك المرافق الإدارية والخدمية التي تتوفر عليها البلدية إجمالا والمدينة خصوصا. إن هذه النسبة المرتفعة تمنحنا نظرة استشرافية وفكرة واضحة مفادها وجود إمكانية كبيرة لتحقيق الأمن المستدام بمدينة بئر العاتر خصوصا في ظل وجود رغبة واستعداد رسمي وشعبي نحو السعي لتحقيق الأمن بمختلف أشكاله خاصة إذا تم الاعتماد في ذلك على مقاربة تشاركية على المدى المتوسط والبعيد.

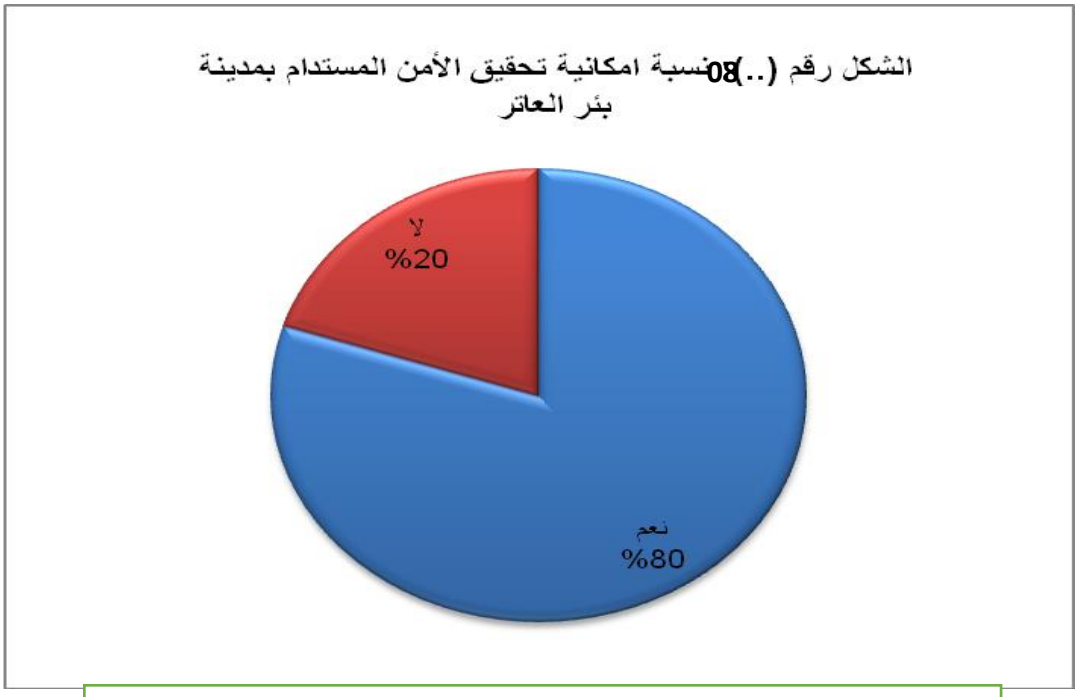

الشكل رقم (4) : نسبة إمكانية تحقيق الامن المستدام بمدينة بئر العاتر

I-2-2- المحاور الامنيه الاكثر اهميه بمدينه بئر العاتر:

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (09)، يمكننا تسجيل العديد من الملاحظات التي نوجزها كما يلي:

الجدول رقم (11): المحاور الأمنية الأكثر أهمية بمدينة بئر العاتر

المحور الأمني	النسبة المئوية
الامن الحضري	35.29%
الامن الصحي	8.82%
الامن الاقتصادي	8.82%
الامن الغذائي	5.88%
الامن الفكري	26.47%
الامن الاعلامي	8.82%
الامن البيئي	5.88%

1- شكل محور الأمن الحضري أعلى نسبة اهتمام، وذلك بنسبة 35% من عينة الدراسة. هذه النسبة معقولة جدا وتعتبر عادية لدى المستجوبين من عينة الدراسة ولدى المجتمع المحلي ككل، ذلك كون الوسط الحضري يعاني من العديد من المخاطر الامنية والتي تتلخص بالأساس في مختلف أنواع الجريمة التي تمس بشكل مباشر الأفراد والأسر والجماعات، وتتعداهم إلى ممتلكاتهم وكذلك الممتلكات العمومية، كما أن هذا النوع من الأخطار يتسم بطابع الديمومة وبنسق متزايد خصوصا مع الانتشار الواسع والرهيب لمختلف المؤثرات العقلية (المخدرات، المهلوسات) وكذلك وجود تنظيمات إجرامية كعصابات الأحياء وغيرها.

2- يأتي في المرتبة الثانية الأمن الفكري بنسبة بلغت 26,5% من عينة الدراسة. لعل تفسير ذلك يرجع إلى ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للجيل الحالي خصوصا معشر الشباب، مع وجود انفتاح إعلامي ومعلوماتي كبير ساهمت فيه بشكل مباشر الانتشار الواسع لمختلف وسائل التواصل الاجتماعي (الانترنات)، وانخراط فئة واسعة من المجتمع ضمن الفضاء الأزرق، حيث أصبح من السهل نشر الأفكار الهدامة لدى العامة من الناس مع الاستهداف المباشر والممنهج والمدروس لفئة الشباب، عبر نشر أفكار تمس بشكل مباشر هوية المجتمع، شعائره الدينية، وحدته الترابية، تقاليده وتعاليمه المستمدة أساسا من الدين الإسلامي.

3- جاءت المحاور الامنية الأخرى بنسب متقاربة ما بين 5و8 %، ليس لعدم أهميتها، ولكن كونها تخضع لعوامل تتعلق بالإطار المكاني والزماني للدراسة، إذ أن الأمن الصحي مثلا شكل خلال وباء كورونا (كوفيد19) هاجسا كبيرا لدى العامة والخاصة وأجهزة الدولة المختلفة، كما أن الأمن الغذائي غالبا مرتبط بالأمن الاقتصادي والنشاط التجاري، حيث تشهد الجزائر انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة بسبب تحسن مداخيل البترول وما رافقها من زيادات في الاجور أدت إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن عموما، كما أن مصالح الدولة المختلفة تجندت لمحاربة مختلف أشكال المضاربة والغش والاحتكار. أما بخصوص الإعلام فقد شهد هو الآخر تحسنا في الأداء مع الانفتاح على القنوات الخاصة المرئية والمسموعة، والانتشار الكبير للصحف والمجلات.

الشكل رقم (09): المحاور الأمنية الأكثر أهمية بمدينة بئر العاتر

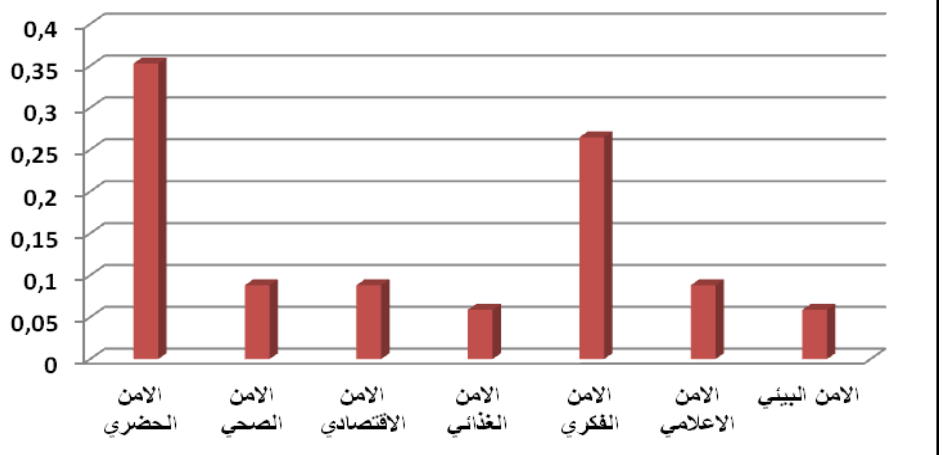

الشكل رقم (5) : المحاور الأمنية الأكثر أهمية بمدينة بئر العاتر

I-2-3- المصالح الإدارية الأكثر علاقة بتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر:

من خلال الشكل رقم (10)، وحول سؤال يتعلق بالعلاقة بين مختلف المصالح الإدارية ومهامها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن بالمدينة كانت النتائج على النحو التالي:

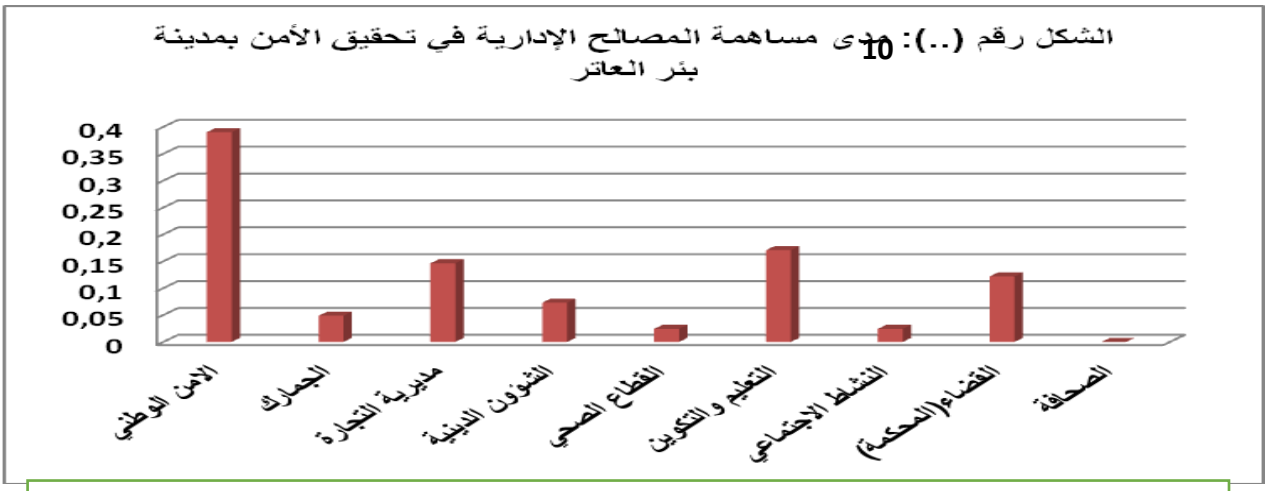

الشكل رقم (6) : مدى مساهمة المصالح الإدارية في تحقيق الامن بمدينة بئر العاتر

1- شكلت الأجهزة الأمنية بمختلف أشكالها، المصالح الأكثر علاقة بتحقيق الأمن بالمدينة، حيث عبر عن ذلك 39% من عينة الدراسة. هذه النسبة لا تعبر عن الواقع الحقيق الذي يعتمد أساسا على المقاربة الأمنية (الردعية والقمعية) بشكل شبه مطلق، ولكنه يعبر عن رأي عينة الدراسة التي يرى أفرادها أن الأجهزة الأمنية من المفروض ألا يتعدى دورهم هذه النسبة (حوالي 40%)، عبر العمل الجواري الذي لا يزال في مراحله البدائية في مجتمعاتنا بالدول النامية، بسبب عوامل متعددة سياسية، تاريخية واجتماعية وحتى قانونية.

2- يرى أفراد العينة، أن المصالح المكلفة بمهام التعليم والتكوين والتوعية والتنشيط الاجتماعي لها دور كبير في تحقيق الأمن، بحيث شكلت نسبتهم مجتمعة حوالي 27%. هذه المصالح لها دور وقائي بالأساس من خلال اعتماد مقاربة تشاركية يتم عبرها تجنيد مختلف الفاعلين من المجتمع المدني عبر المدارس، معاهد التكوين، الأيام الدراسية والندوات العلمية في الجامعات، وكذلك الدور الكبير لمصالح الشؤون الدينية متمثلة في أئمة ومنابر المساجد التي تنشر الوعي والفضيلة. كما أن مصالح النشاط الاجتماعي لها دور هي الأخرى من خلال احتضانها واهتمامها بالفئات الهشة والمعوزة في المجتمع للحيلولة دون جنوحهم نحو الجريمة.

3- يأتي دور المصالح القضائية المكلفة بتطبيق مختلف القوانين العقابية وإعادة تربية المنحرفين من خلال مؤسسات إعادة التربية، حيث شكلت نسبتها حوالي 12%. ويبقى التطبيق الصارم للقوانين وعدم التسامح مع المجرمين يشكل عاملا رادعا حيث قال تعالى: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب.."(البقرة 179).

I-2-4- تقييم دور المصالح الإدارية في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر:

عبر 70% من عينة الدراسة أن مختلف المصالح الإدارية الفاعلة في المدينة قد ساهمت بشكل أو بآخر في تحقيق الأمن الحضري بالمدينة، وذلك بالنظر إلى المحار الأمنية المختلفة المشار إليها سابقا، ذلك ما يوضحه الشكل رقم (11).

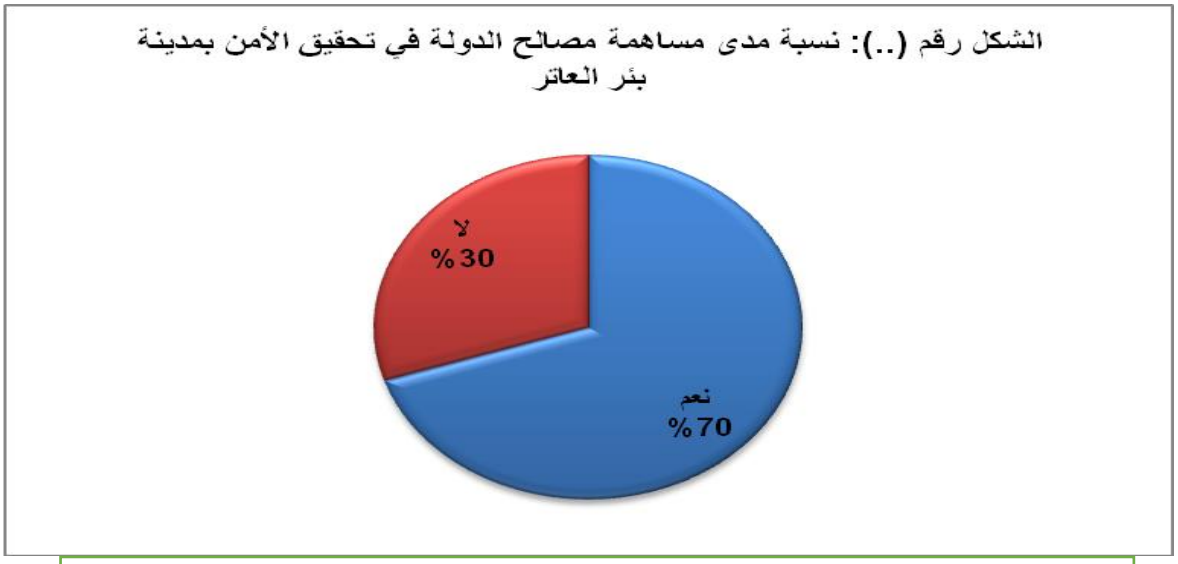

الشكل رقم (7) : نسبة مدى مساهمة مصالح الدولة في تحقيق الامن بمدينة بئر العاتر

بغية [illegible] الأمن الحضري بالمدينة، قمنا بطرح سؤال يتضمن بعض الأجوبة المقترحة، حيث كانت الإجابات على النحو التالي كما هو موضح في الشكل رقم (11).

من خلال الشكل الموالي نلاحظ ما يلي:

1- شكلت "حملات المداهمة" أكبر نسبة كنشاط قامت به مصالح الدولة المختلفة بغية تحقيق الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر، حيث بلغت النسبة حوالي 45%. هذا الدور الذي يتمثل أساسا في المقاربة الأمنية الردعية المبني أساسا على معلومات مؤكدة ومسبقة لدى المصالح الأمنية سواء من خلال التبليغ المباشر أو عن طريق تفعيل عنصر الاستعلامات. غالبا ما تكون هذه المهمة من تنشيط مختلف الأجهزة الأمنية وشبه الأمنية (الشرطة، الدرك الوطني، الجمارك)، كما يكون أحيانا لمصالح التجارة وقمع الغش دورا في هذا المجال. هذه النسبة المرتفعة دليل على أن الدولة لا تزال ترتكز في عملها بالأساس على المقاربة الأمنية بغية تحقيق الأمن الحضري بالمدينة.

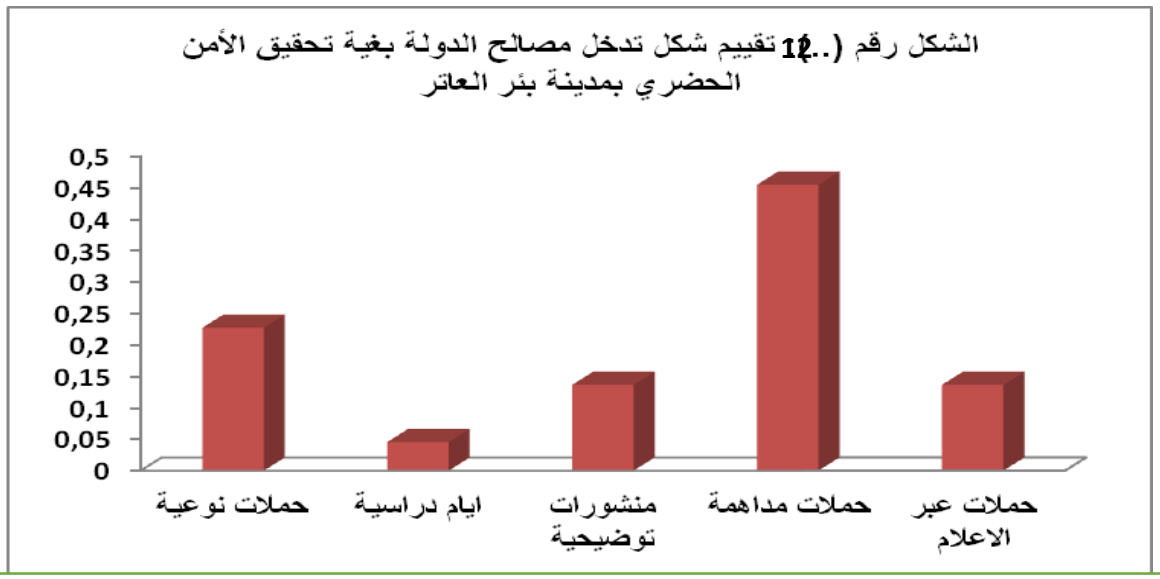

الشكل رقم (8) : تقيم شكل تدخل مصالح الدولة بغية تحقيق الامن الحضري بمدينة بئر العاتر

2- شكلت الحملات النوعية هي الأخرى نسبة معتبرة حيث بلغت حوالي 23%. هذه الأخيرة المتمثلة في عمليات تمشيط روتينية ومباغتة أحيانا، حيث تقوم بها مصالح الدولة المختلفة مشتركة (أجهزة أمنية + مصالح إدارية مختصة). هذا النوع من النشاط غالبا ما يكون ظرفيا أو مرتبطا بإطار زماني معين كأن يكون قبل وأثناء شهر رمضان المبارك، أو خلال المناسبات المختلفة (الأعياد الدينية والوطنية، الدخول المدرسي، موسم العطل خصوصا الصيفية منها، قبل الاستحقاقات الانتخابية وغيرها). كما قد تكون أيضا عند ظهور بعض الإشاعات المغرضة والتي يكون هدفها المساس بالاستقرار المجتمعي كما هو حاصل عند فقدان بعض المواد الواسعة الاستهلاك (زيت المائدة، السكر، السميد وغيرها) والمدعمة من طرف الدولة خصوصا وأن مدينة بئر العاتر الحدودية تعتبر مجالا خصبا لمثل هذه الجرائم الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد الوطني وتؤدي إلى خلق البلبلة وعدم الاستقرار في المجتمع.

3- شكل دور المصالح المختلفة المكلفة بالدور الإعلامي والتوعوي مجتمعة ما نسبته 31،8%. غير أنها بالتفصيل نجد أن دور الإعلام الأمني لم يتعدى حواي 14%، وهي نسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بأهمية هذا القطاع في نشر المعلومة الأمنية وكذلك توعية المواطنين بمختلف الأخطار المحدقة بهم وكيفية التعامل معها ضمن مقاربة تشاركية رفقة الأجهزة الأمنية المختلفة. كما نلاحظ أن الاحتكاك المباشر مع المواطنين عبر توزيع منشورات توضيحية أو تنظيم أيام دراسية لفائدة السكان، تبقى هي الأخرى ضعيفة مقارنة بمدى تأثيرها خصوصا مع ما نشاهده لدى الدول المتقدمة في هذا المجال.

I-2-5- مظاهر اللاأمن الأكثر انتشارا بمدينة بئر العاتر:

من خلال الجدول رقم (12)، والذي يبين مختلف المظاهر الأكثر انتشارا والتي تعتبر من الجرائم المتفشية في الوسط الحضري بمدينة بئر العاتر، سجلنا الملاحظات التالية:

الجدول رقم (12): مظاهر اللاأمن الأكثر انتشارا بمدينة بئر العاتر

مظاهر اللاأمن	النسبة
انتشار السرقة	34.28%
انتشار الاعتداءات المختلفة	%25.7
التهريب بأشكاله	34.28%
التجارة الفوضوية	%2.721
المهاجرين الأجانب	% 4.00

1- شكل كل من التهريب وانتشار السرقة أكثر المظاهر انتشارا والتي تعتبر مؤشر واضح على عدم توفر الأمن بالشكل الضروري واللازم، حيث بلغت النسبة حوالي 34% لكل واحد منهما. إن انتشار مثل هذه الجرائم دليل واضح على وجود بطالة كبيرة بالمدينة، ناهيك على عجز المصالح الأمنية على توفير التغطية الأمنية بكامل تراب المدينة نظرا للكثافة السكانية والسكنية، مع انتشار الأحياء الفوضوية، وغياب ثقافة التعاون والمشاركة الشعبية عبر التبليغ والتجند والتوعية. كما أن التهريب وبحكم الموقع الحدودي للبلدية مع الجارة تونس، مما شجع انتشار الظاهرة، خصوصا وأنها جد مربحة من الناحية المادية بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن الربح السريع دون النظر للعواقب الوخيمة التي يشكلها هذا النشاط على الأمن الاقتصادي والغذائي والمجتمعي.

2- الملاحظ كذلك الانتشار الواسع للتجارة الفوضوية، حيث شكلت نسبتها حوالي 22% من مظاهر اللاأمن بالمدينة. هذه النسبة المعتبرة لهذه الظاهرة هي تحصيل حاصل لباقي المظاهر خصوصا التهريب الذي يشمل مختلف السلع الوطنية والأجنبية، حيث يلجأ التجار إلى بيعها فوضويا بعيدا عن أعين الرقابة مستغلين في ذلك وجود أسواق يومية وأسبوعية، أو من خلال فتح محلات بشكل غير قانوني خصوصا في ظل ضعف رقابة أجهزة الدولة وغياب ثقافة التبليغ. هذه الظاهرة غالبا ما تشكل تهديدا للأمن الاقتصادي والصحي للمواطن وللبلاد، من خلال بيع سلع محظورة أو منتهية الصلاحية أو غير مرخص بها، ناهيك هلى تجارة الممنوعات والمحجوزات والمسروقات.

3- اللافت للانتباه هو وجود نسبة ضعيفة لظاهرة الاعتداءات كالاختطاف، الضرب والتعدي الجسدي وغيرها من الجرائم التي عادة ما نجدها منتشرة بكثرة في المدن والتجمعات السكنية الكبرى، حيث شكلت فقط ما نسبته حوالي 6%. هذه النسبة المنخفضة لا تعبر عن الواقع الحقيقي بالمدينة أو حتى بمدننا المختلفة، لكن يجب الإشارة إلى أن مثل هذه المظاهر آخذة في التقلص بسبب المقاربة الأمنية الردعية والقمعية للأجهزة الأمنية المختلفة، وكذلك بسبب وجود نوع من انتشار ثقافة تسوية النزاعات لدى السكان دون اللجوء للتبليغ لدى المصالح الأمنية والقضائية، خصوصا مع وجود طريقة للتسوية النزاعات عبر الوساطة الرسمية وغير الرسمية.

4- نلاحظ كذلك وجود مظهر جديد من مظاهر اللاأمن وهو خطر توافد الأجانب خصوصا الأفارقة منهم، شكلت هذه النسبة 4%. يرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي للمدينة على الحدود

التونسية، مما جعلها منطقة استقطاب وعبور بامتياز، خصوصا مع ضعف الرقابة لدى السلطات التونسية، ووجود شبكات دولية ومحلية لتهريب البشر.

I-2-6- الفئات الأكثر عرضة لعدم توفر الأمن بمدينة بئر العاتر:

إن انتشار مختلف الجرائم بالوسط الحضري وعدم توفر الأمن يمس بالأساس جميع شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر، لكن تأثيره غالبا ما يكون واضح المعالم لدى فئات معينة من المجتمع خصوصا الفئات الهشة كصغار السن، المراهقين، النساء وكذلك المسافرين وغير القاطنين بالمدينة كالأجانب.

من خلال الجدول رقم (13)، والذي يبين لنا الفئات الأكثر عرضة لعدم توفر الامن بمدينة بئر العاتر، سجلنا الملاحظات التالية:

الجدول رقم (13): توزيع الفئات الأكثر عرضة لعدم توفر الأمن بمدينة بئر العاتر

الفئات	النسبة
الاطفال	37.50%
النساء	9.37%
كبار السن	3.12%
المراهقين	% 47
المسافرين	00%
الاجانب	% 3

1- شكلت فئة المراهقين (12-18 سنة) أكبر نسبة بحوالي 47%، وذلك بالنظر لخصوصية هذه الفئة سواء من الناحية النفسية أو الجسدية، إذ تعتبر مرحلة حساسة لدى الإنسان كونها تعد مرحلة انتقالية من عالم الطفولة إلى عالم الشباب، وبالتالي يحتاج فيها المراهق إلى عناية خاصة واهتمام بالغ سواء من طرف الأسرة أو المجتمع. هذه الفئة غالبا ما كون عرضة لمختلف مظاهر اللاأمن خصوصا الفكري والنفسي وخاصة مع الانفتاح الكبير في الوسط الإعلامي والمعلوماتي وانتشار أشكال جديدة للعنف والتنمر عبر الفضاء الأزرق ووسائل التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، الأنستغرام، التيك توك، اليوتيوب وغيرها). ولعل ما شهدناه في كثير من الأحيان من جرائم اختطاف، اغتصاب، انتحار، ضرب للأصول، هروب من المنزل وغيرها كلها مؤشرات واضحة لما تتعرض له هذه الفئة من تحديات أمنية خطيرة.

2- نلاحظ أن فئة الأطفال (0-12 سنة) مثلت ما نسبته 37،5% من إجمالي الفئات العمرية الأكثر تعرضا لمختلف المخاطر الأمنية. تعتبر هذه النسبة مرتفعة كون هذه الفئة الحساسة تقع تحت الوصاية المباشرة للأولياء، خصوصا لدى توجههم إلى المدارس أو الساحات العمومية المخصصة للعب والاستجمام. أمام هذه المعضلة يجب على السلطات العمومية الأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى والحيلولة دون تعرض هذه الفئة لمختلف الأخطار كالاختطاف، الاغتصاب، التسرب المدرسي المبكر، حوادث المرور وغيرها، وذلك من خلال مراجعة المعايير التقنية لمختلف التجهيزات والمرافق العمومية خصوصا المدارس الابتدائية، ناهيك على

توفير مساحات لعب جوارية داخل الأحياء السكنية، بالإضافة إلى التشديد الصارم على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف النشاطات الرياضية والترفيهية المرتبطة بهذه الفئة.

3- نلاحظ أن فئة النساء شكلت ما نسبته 9% من مجمل المخاطر الأمنية التي تواجه السكان إجمالا. يمكن اعتبار هذه النسبة هي الأخرى مرتفعة مقارنة بخصوصية المرأة في المجتمع الجزائري، والتي تحظى في الغالب بالاحترام والتبجيل من طرف مختلف شرائح المجتمع. غير أنه يمكن تفسير ذلك بسبب تغير العديد من المفاهيم والقيم الاجتماعية مثل خروج المرأة للعمل في جميع المجالات حتى تلك التي كانت إلى عهد قريب مقتصرة على الرجال، التنقل الفردي لمسافات طويلة، كثرة الخروج للتسوق خصوصا مع ظهور أماكن تسوق خاصة بالنساء، وولوجها عالم السياقة، كل هذه العوامل جعلها عرضة للاعتداء من طرف المنحرفين.

4- أخيرا شكلت فئة كبار السن ما نسبته 3% من إجمالي السكان الذين يتعرضون للمخاطر الأمنية. غالبا ما تكون هذه الفئة الهشة تشمل المتقاعدين، الذين يفضلون الجلوس لساعات طويلة بالأماكن العمومية كالحدائق والمساجد والساحات العامة، مما قد يعرضهم لبعض المخاطر كالسرقة، حوادث المرور التي تمس المارة، الحيوانات الضالة، الأمراض والأوبئة وغيرها.

5- الملاحظ غياب فئة المسافرين تماما، وذلك رغم كونها نقطة عبور مباشرة بالمنطقة الحدودية الشرقية مع الجارة تونس. في مقابل ذلك نلاحظ أن فئة الأجانب شكلت ما نسبته 3%، حيث شهدت المدينة توافد كبير للأفارقة السود مؤخرا، مما جعلهم في بعض الأحيان يتعرضون لعمليات ابتزاز وسرقة من طرف بعض المنحرفين وعصابات تهريب البشر عبر الحدود، إذ غالبا ما يتم سلبهم أموالهم وبعض مقتنياتهم كالهواتف النقالة وغيرها مما خف وزنه وغلى ثمنه.

I-2-7- العوامل والأسباب الأكثر تأثيرا في انتشار اللاأمن بمدينة بئر العاتر:

من خلال الجدول رقم (14)، والذي يبين لنا أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى الانتشار الكبير للعديد من الجرائم بالوسط الحضري لمدينة بئر العاتر، والتي مست مختلف الفئات العمرية للمجتمع المحلي، حيث بينت الدراسة ما يلي:

الجدول رقم (14): أهم العوامل المؤثرة في انتشار اللاأمن بمدينة بئر العاتر

الأسباب	النسبة
انتشار البطالة	21.21%
التسرب المدرسي	7.57%
انتشار المؤثرات العقلية	21.21%
نقص الهياكل الأمنية	9.09%
غياب ثقافة التبليغ	16.66%
ضعف الإعلام و الوعي	4.54%
غياب التنمية المحلية	19.69%

1- اعتبر انتشار البطالة وانتشار المؤثرات العقلية من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار اللاأمن بمدينة بئر العاتر، حيث شكل كل منهما ما نسبته 21% لكل عامل على حدي. إن المتمعن في هذين العاملين يلاحظ أنهما يمسان بشكل مباشر فئة السكان النشطين خاصة فئة

الشباب فقد حددت نسبة البطالة ببلدية بئر العاتر بحوالي 25.65% سنة 2022م، هذا ما يدفعنا للقول بأن المقاربة الأمنية على أهميتها في محاربة الجريمة وتوفير الأمن، فإن المقاربة التنموية هي الأخرى تعتبر ذات أهمية بالغة للحيلولة دون لجوء البطالين لانتهاج أساليب وطرق أخرى للحصول على المال كمصدر رزق من خلال السرقة، التهريب، التجارة الفوضوية، الاتجار بالممنوعات وغيرها من الطرق غير المشروعة.

2- يأتي في المرتبة الثانية عامل مهم هو الآخر وهو غياب التنمية المحلية بجميع أشكالها، حيث شكل ما نسبته حوالي 20%. ويتعلق الأمر بعدم توفير متطلبات الحياة الكريمة كالسكن اللائق، غياب الإطار المعيشي الجيد أو ما يطلق عليه بجودة الحياة الحضرية، كذلك إهمال المرافق العمومية والخدمية وعدم تقديم خدمة لائقة للسكان، كل ذلك يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى الاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة، وكمثال على ذلك انتشار حظائر السيارات غير المرخصة وما ينتج عنه من ابتزاز لجيوب المواطنين واعتداءات في حالة عدم الدفع، خصوصا وأن مستغليها جلهم من المسبوقين قضائيا.

3- شكل عامل غياب ثقافة التبليغ ما نسبته حوالي 17%. هذا ما يدفعنا للتنويه بأهمية المقاربة التشاركية في تحقيق الأمن بالمناطق الحضرية، خصوصا مع توفير المصالح الأمنية والإدارية المختلفة لأرقام خضراء للاتصال المجاني والتبليغ عن كل خروقات أمنية أو أعمال عدائية وغير قانونية من شأنها التأثير على الاستقرار الاجتماعي. غير أن الملاحظ على السكان أنهم يعزفون عن ذلك لأسباب متعددة.

4- شكل نقص الهياكل الأمنية عاملا مهما هو الآخر بنسبة بلغت 9%. إن التغطية الأمنية غير الكافية سواء بسبب نقص الهياكل والمرافق الامنية أو نقص الأفراد المكلفين بتوفير الأمن طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة، يرجع بالأساس إلى النمو الحضري المتسارع للمدن الجزائرية والذي لم يرافقه نمو في مختلف المرافق الخدمية، مما يؤدي إلى الضغط على هذه المرافق التي تجد نفسها عاجزة عن تقديم الخدمة اللازمة والضرورية وبالنوعية المطلوبة.

5- شكل التسرب المدرسي عاملا ساهم في انتشار مظاهر اللاأمن بالمدينة، حيث بلغ نسبة 7.5%. من المعلوم أن التسرب المدرسي خصوصا المبكر منه، يؤدي إلى وجود فئة في المجتمع من غير المتعلمين والذين يشكلون لاحقا خطرا كبيرا على الأمن المجتمعي خصوصا الفكري والنفسي منه. كما أن غير المتعلمين في حال ما لم يتم احتواؤهم وتكوينهم في مراكز التكوين المهني والتمهين، سيشكلون مستقبلا خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، إذ غالبا ما يلجأ هؤلاء إلى ممارسة أنشطة غير مشروعة تضر بالأمن والاقتصاد الوطني.

6- الملاحظ أن ضعف الإعلام والتوعية شكل عاملا أقل أهمية بنسبة بلغت 4.5%. هذه النسبة لا تعبر عن الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه الإعلام من خلال نشاطه التوعوي عبر مختلف الوسائل المرئية، المسموعة والمقروءة، إذ أن المقاربة الإعلامية والمعلوماتية تعد جد مهمة خصوصا في ظل التطور الحاصل في مجال الإعلام والاتصال.

I-2-8- مدى مساهمة المواطن والمجتمع المدني في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر:

من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا أن 65% من عينة الدراسة عبروا بأن المواطن والفاعلين في المجتمع المدني يساهمون في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر. هذه النسبة معقولة، غير أنها تبقى غير كافية ودون المأمول، بالنظر لتنوع وكثرة الفاعلين من مكونات المجتمع المدني بالجزائر (الأحزاب، الجمعيات، لجان الأحياء، التنظيمات المجتمعية التقليدية)، ناهيك على وجود قنوات متعددة وذات مصداقية تمكن المجتمع والمواطن من المشاركة في تحقيق الأمن بالمدينة كالأرقام الخضراء للتبليغ، وكذلك توفر البث المباشر من خلال تصوير المخالفات المختلفة والاتصال بالجهات الامنية المختصة.

بهدف الاطلاع على الأسباب التي جعلت من 35% من المواطنين والفاعلين في المجتمع المدني يعزفون عن الانخراط في العملية التشاركية لتحقيق الأمن بالمدينة، قمنا بطرح سؤال في هذا الصدد، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (15)، حيث سجلنا الملاحظات التالية:

الجدول رقم (15): الأسباب التي تمنع المواطن والمجتمع المدني من المساهمة في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر

1الاسباب	النسبة
نقص الوعي	28.57%
غياب وسائل الاتصال المناسبة	0.00%
ضعف التأطير والتنظيم	9.52%
الخوف من التبعات	23.80%
غياب الوازع الديني والثقافي	19.04%
غياب الاطار القانوني	19.04%

1- شكل "نقص الوعي" بأهمية المشاركة والمساهمة في هذه العملية أكبر نسبة حيث بلغت 28.5%. هذا ما يؤكد على أهمية نشر ثقافة الوعي لدى السكان بضرورة المساهمة والتعاون مع الأجهزة الامنية والمصالح الإدارية لمحاربة مختلف الظواهر والمظاهر التي يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا مباشرا وغير مباشر على الفرد والمجتمع والدولة عموما. هذه المهمة التي يجب أن يتجند لها مختلف الفاعلين في حقل التنمية والتعليم والتكوين من الأسرة إلى المدرسة إلى المسجد وحتى الجامعة والإعلام.

ولمعرفة مدى درجة الوعي لدى المواطن بضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية ومصالح الدولة المختلفة، قمنا بطرح سؤال حول ذلك، فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16): تقييم درجة الوعي لدى السكان بأهمية التعاون مع مختلف مصالح الدولة لتحقيق الأمن بالمدينة

درجة الوعي	النسبة
عالية	0.00%
متوسطة	35.00%
ضعيفة	25.00%
ضعيفة جدا	25.00%

منعدمة	15.00%

من خلال الجدول رقم (..) نلاحظ أن 50% من عينة الدراسة ترى بأنها من ضعيفة إلى ضعيفة جدا، بينما 35% ترى بأنها متوسطة، في حين يرى 15% منهم أنها منعدمة تماما. هذا ما يؤكد ضرورة العمل بجد وحزم وعزم على نشر الوعي بضرورة تظافر جهود الجميع لتحقيق الأمن بمدننا.

2- جاء عامل "الخوف من التبعات" المتوقعة جراء التبليغ، هاجسا لدى المواطن ومختلف مكونات المجتمع المدني، حيث بلغت النسبة حوالي 24%. إن تشكل هذا الإحساس لدى المواطن خصوصا يعتبر مشروعا ومعتبرا بالنظر إلى الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري عموما والتي مفادها "تخطي راسي" والمقولة الشهيرة والمنتشرة بشكل كبير وسط مجتمعنا وهي" احفظ الميم تحفظك" متناسين قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى" وقوله صلى الله عليه وسلم " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان". وعليه وجب على الجميع التجند لخلق الثقة اللازمة والكافية بين المواطن والأجهزة الأمنية للدولة للارتقاء بثقافة التبليغ دون الخوف من التبعات.

3- الملاحظ كذلك أن كل من عامل "غياب الإطار القانوني" و "غياب الوازع الديني والثقافي"، شكل كل منهما ما نسبته حوالي 19%. هذان العاملان يمكن اعتبارهما نتاج ضعف عملية نشر الوعي بشكل عام، إذ لا يزال المواطن الجزائري يعيش بذهنية "البايلك" والتي مفادها أن الدولة هي المسؤولة عن كل ما هو عمومي وعام، بينما الظروف الحالية المحلية منها والدولية تقتضي تجند الجميع.

4- شكل عامل "ضعف التأطير والتنظيم" ما نسبته 9.5%. يرجع ذلك بالأساس إلى عوامل متعددة ومتداخلة منها ما هة ذو بعد قانوني خصوص ا ما تعلق بالفصل بين السلطات وعدم تداخل المهام ما بين مصالح الدولة المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتحقيق الأمن بمختلف أشكاله. وكذلك نجد أن نقص الإمكانيات الضرورية لدى بعض مصالح الدولة يجعلها عاجزة عن أداء مهامها المباشرة فما بالك بتنظيم وتأطير كوادرها بما يتناسب وتطور الجريمة وأساليب المجرمين في التهرب والتخفي والتمويه.

1-2-9- تقييم الاعتماد الكلي على المقاربة الأمنية لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر:

تبعا لمختلف الملاحظات الميدانية والتي مفادها وجود اعتماد شبه كلي على ما يعرف "بالكل الامني" كمقاربة أساسية لتحقيق الأمن بالمدينة، حاولنا سبر الآراء حول هذه الطريقة، حيث أكد 100% من عينة الدراسة أن المقاربة الامنية وحدها لا تكفي لتحقيق الأمن بالمدينة.

بهدف معرفة المقاربات الممكن اتباعها بالموازاة مع المقاربة الأمنية لتحقيق الأمن بالمدينة، قمنا بطرح سؤال حول الطرق والوسائل الممكن اعتمادها والاستعانة بها، فكانت النتائج كما هو موضح في كل من الجدول رقم (17) والشكل رقم (13)، حيث يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

1- شكل أسلوب "التربية والتعليم" أهم طريقة يمكن الاستعانة بها لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر، حيث بلغت نسبة اقتراحها حوالي 32%. ويقصد بها الاعتماد على مقاربة

تكوينية استباقية توعوية عبر تجنيد المؤسسات التعليمية والتكوينية باختلاف مستوياتها، حيث يتم إدراج مواضيع تتعلق بالأمن وضرورة التعاون لتحقيقه في المناهج التربوية والدراسية لمختلف الأطوار التعليمية، خصوصا الطور الأول والثاني كونه يشكل القاعدة الأساسية للتعليم القاعدي والأساسي. كما تتضمن كذلك تجنيد المساجد عبر تجديد الخطاب الديني والارتقاء به بما يتماشى وروح التسامح والسلام التي جاءت بها الرسالة المحمدية. وتكمن أهمية هذه المقاربة كونها تمس شريحة حساسة وكبيرة من المجتمع، والتي تشكل مستقبل الأمة.

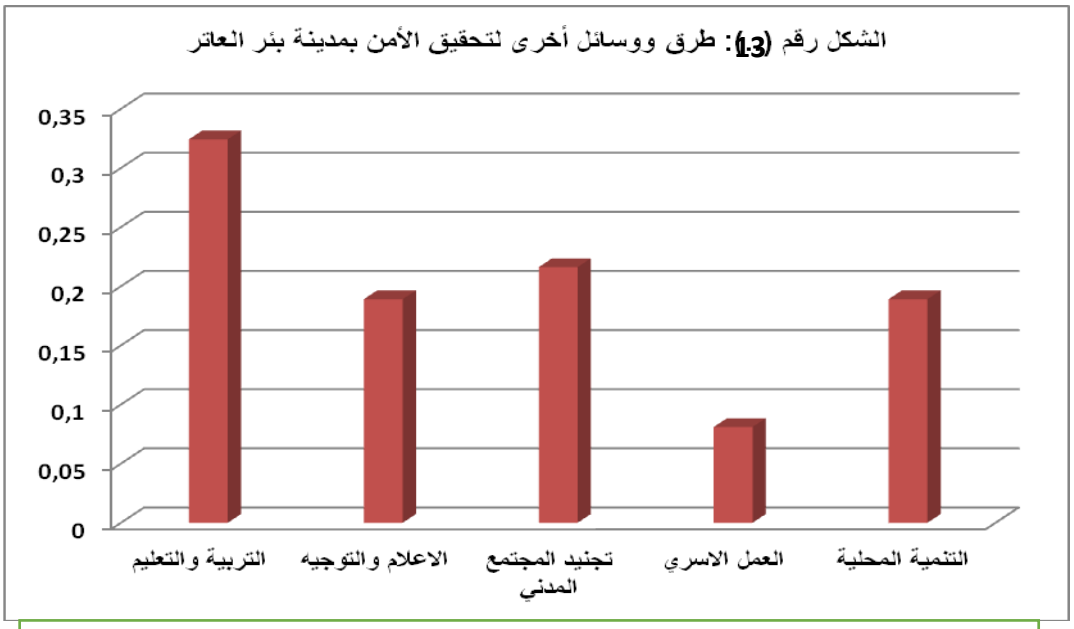

الشكل رقم (9) : طرق ووسائل أخرى لتحقيق الامن بمدينة بئر العاتر

الجدول رقم (17): طرق ووسائل أخرى لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر

طرق أخرى لتحقيق الأمن	النسبة
التربية والتعليم	32.43%
الإعلام والتوجيه	18.91%
تجنيد المجتمع المدني	21.62%
العمل الأسري	8.10%
التنمية المحلية	18.91%

2- يأتي في المرتبة الثانية عامل مهم جدا وهو "تجنيد المجتمع المدني" أو ما يعرف "التشاركية البناءة"، حيث بلغت نسبة اقتراحها من طرف مجتمع الدراسة حوالي 22%. تشمل هذه الطرقة إشراك مختلف الفاعلين في المجتمع المدني سواء الأفراد منهم أو المجموعات والتنظيمات المختلفة التي تنشط في مختلف المجالات كالبيئة، التنمية المحلية، الرياضة، الأمومة والطفولة وغيرها. ولتحقيق مبدأ التشاركية بشكل فعال ومستدام، يجب انخراط الجميع، وعليه فمن الضروري أن تشرك الحكومات منظمات وفواعل المجتمع المدني كشريك متكامل في إضفاء طابع الحوكمة في قطاع الأمن، إذ أثبتت الدراسات أنه كلما زادت قوة الحوكمة الأمنية ومعايير تطبيقها في الدولة زاد تأثير المجتمع المدني كمشارك وفاعل في بناء الأمن المجتمعي.

3- كما عبر حوالي 19% من عينة الدراسة أن المقاربة التنموية المبنية بالأساس على التنمية المحلية، تعتبر عاملا مهما جدا لتحقيق الأمن المجتمعي داخل المدينة. فالنظرة التحليلية لكثير من الجرائم المنتشرة بالوسط الحضري، نجدها تنطلق من مبدأ أساسي وهو الفقر الحضري أو بسبب تدهور الوضع المادي والاجتماعي للأفراد والأسر مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر الرزق بأي طريقة كانت سواء بالسرقة، الاعتداء والنهب، المتاجرة بالممنوعات، الدعارة وغيرها. وعليه فالتنمية المحلية تؤدي إلى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص مما ينتج عنه الاستقرار الاجتماعي والاستتباب الأمني.

4- كما شكل عنصر "الإعلام والتوجيه" هو الآخر نسبة معتبرة بلغت حوالي 19% من عينة الدراسة. إن التطور الكبير الذي بلغه الإعلام والذي مس طرقه ووسائله ومناهجه حتى أصبح يطلق عليه "السلطة الرابعة"، يجعل منه وسيلة جد هامة لتحقيق الأمن بمختلف أنواعه، إذ أضحت وسائل الإعلام المختلفة ذات تأثير كبير في توجيه الرأي العام من خلال نشر الأفكار وتوجيه سلوكيات الأفراد والجماعات خاصة مع الارتفاع الملموس للجرائم عامة والجرائم الإلكترونية خاصة والتي عرفت تفاقما في السنوات الأخيرة. كما تجدر الإشارة إلى أن مختلف الطرق والوسائل السابق ذكرها (التنموية، التعليمية، التشاركية) كلها تعتمد في تطبيقها ونجاحها على نوع وقوة الوسيلة الإعلامية المنتهجة.

5- يشكل عنصر "العمل الأسري" هو الآخر طريقة مهمة جدا في تحقيق الأمن المستدام، ذلك ما أشارت إليه دراستنا، إذ عبر عن ذلك حوالي 8% من مجتمع الدراسة. فالأسرة وهي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع والتي يتلقى فيها الفرد أساسيات الحياة العامة والخاصة، تعد المرضعة الأساسية التي يمكن عبرها تكوين الفرد الصالح في المجتمع، عبر تلقينه أساسيات الحياة الكريمة، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " ما أعطى والد لولده خيرا من خلق حسن"، فبصلاح الأسرة يصلح الأفراد ويستقيم المجتمع. وعليه يجب على الأسرة أن تبعد أبناءها عن مظاهر الغلو والتطرف والانحراف السلوكي، من خلال ملاحظة علاقات بعضهم ببعض داخل المنزل بحيث يجب أن تتماشى سلوكيتهم مع الآداب والأخلاقيات والفضائل التي تربوا عليها، وهنا يتعين على الأسرة أن تستعمل أسلوب الحوار الأسري لمعرفة اتجاهات أبنائها وملاحظة أنواع القراءات والكتب ومصادر الإطلاع التي يقضي معها الأبناء جزء من وقتهم.

II- مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف / الفرص – التهديدات (SWOT)

هدف من منهجية SWOT هو أن نأخذ بعين الاعتبار في الإستراتيجية المزمع اتخاذها لتحقيق الأمن الحضري والتي سيتم اعتمادها، كل من العوامل الداخلية والخارجية، وتعظيم إمكانات نقاط القوة والفرص وتقليل آثار نقاط الضعف والتهديدات ومحاولة تحويلها إلى فرص حقيقية للتنمية المحلية ولوضع المنهجية المناسبة والاقتراحات والتوصيات الضرورية لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر. يعتبر تحليل سوات SWOT Analysis – الأداة الفعالة التي تساعدنا في تحديد ما يلي:

1. معرفة أهم نقاط القوة الخاصة بالمدينة والمجتمع الذي يسكنها والاستفادة القصوى منها في تحقيق الأمن الحضري المستدام.
2. إظهار كافة نقاط الضعف أو المعيقات التي تحول دون تحقيق الأمن الحضري المستدام والبدء في إيجادِ حلولٍ لها، واستغلالها.
3. اكتشاف كافة الفرص أو المحفزات الموجودة في المدينة والمجتمع المحلي واستغلالها في تحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة.
4. معرفة كافة التهديدات المعيقة لتحقيق الأمن الحضري المستدام واتخاذ الإجراءات الوقائية ضدها.
5. عمل خطط وبرامج ووضع استراتجيات تساعد على زيادة فرص تحقيق الأمن الحضري المستدام وتحسين الوضع الأمني بالمدينة.
6. استغلال كافة الموارد المحلية المتاحة طبيعية كانت أو بشرية لتحقيق الأمن الحضري المستدام.
7. إعداد خطة محلية لإدارة المخاطر الخاصة بالمدينة مع تحديد الفاعلين فيها.
8. قياس وتقييم أداء الفاعلين في مجال الأمن الحضري بالمدينة.
9. توفير مجموعة من الأدوات التي تساعد على تطوير أداء الفعالين في مجال الأمن الحضري محليا.

الجدول رقم (18): مصفوفة نقاط القوة – نقاط الضعف / الفرص – التهديدات (SWOT)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
- وجود ثروة منجمية يمكنها خلق جلب استثمارات تخلق مناصب شغل للقضاء على البطالة. - البنية الحضرية والريفية في طور الهيكلة والتنظيم - آفاق التوسع العمراني ممكنة في ظل وجود العقار. - ثروة نباتية متوطنة، متكيفة مع الظروف المناخية القاسية) الحلفاء)، - مورد شمسي مهم جًدا لتطوير الطاقات المتجددة والتحول الطاقوي، - خبرة في مجال الزراعة والرعي والسياحة ككل، - كثافة سكانية عالية تسمح بوجود تنوع ثقافي ومجتمعي - مجتمع مدني فتي له قابلية للانخراط في العملية الامنية - مجتمع محافظ ذو قيم راسخة - شبكة مرافق وهياكل خدمية متنوعة يمنها	- منطقة هشة تعاني نوعا من العزلة - وجود عناصر كثيرة مهددة للأمن البيئي بالمدينة - بنية حضرية غير منظمة مع انتشار المخالفات العمرانية - بطالة مرتفعة بسبب نقص الشركات والمؤسسات الاقتصادية - ضعف في هيكلة الأقاليم والبنية الحضرية والريفية المتناثر للغاية - ضعف في هياكل الاستقبال والإيواء السياحي - موارد المياه الجوفية غير معروفة - هشاشة النظم البيئية وتدهور المراعي والتربة - الأنواع النباتية المهددة بالانقراض (الحلفاء) - منطقة حدودية تشهد نشاط للتهريب بكثرة - ترسخ فكرة التجارة الفوضوية لدى الشباب	- وفرة ثروة منجمية هائلة - آفاق بناء اقتصاد تجاري معتبر عبر الحدود (تأثير الحدود) - موقع جغرافي هام بالمقارنة للولاية والوطن على مستوى منطقة الهضاب العليا بالنسبة للتراب الوطني والمغرب العربي وباقي إفريقيا، - تنوع كبير وتعدد في عروض السياحة الثقافية والطبيعية ونظام تحفيزي للاستثمار مشجع للغاية. - توفر الظروف الملائمة لتحسين مستوى الخدمات والرعاية للسكان من حيث التعليم والصحة والتكوين وغيرها - مجتمع مدني له قابلية للانخراط في العمل الأمني التشاركي. - شبكة طرق ومواصلات في طور النمو.	- التجارة غير الرسمية عبر الحدود والتي تؤثر بشكل رئيسي على المنتجات المدعومة والماشية، - هشاشة النظام البيئي في السهوب، والتصحر والترمل، الفيضانات، والملوحة، - مخاطر طبيعية تهدد المجال الزراعي والرعوي على غرار زحف الرمال، حرائق الغابات - وجود العديد من المخاطر ذات التأثير المباشر على البيئة - انتشار الآفات الاجتماعية والإجرام وسط فئة الشباب. - هجرة ريفية كبيرة نحو المدينة كون الريف مهمش. - ضعف هياكل ووسائل الإعلام والتوجيه محليا؟ - انتشار عادات وتقاليد تحول دون نشر ثقافة التبليغ عن الجرائم.

المساهمة في احقيق الأمن الحضري.	- انتشار كبير لمناطق السكن الفوضوي مما يشكل حواضن لتفريخ المجرمين. - ضعف البنية الهيكلية للإعلام المحلي - مجتمع مدني غير مهيكل بحاجة للتنظيم	- تاريخ عريق للمنطقة يمكنه جلب الاستثمار السياحي.	- مستوى تعليمي محدود ونسبة التسرب المدرسي كبيرة. - انتشار التجارة الفوضوية بشكل كبير مما يهدد الرسمية منها.

III- نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد تصفحنا للمعطيات الإحصائية لمديرية الأمن الولائي لولاية تبسة، وبعد تحليلها تبينت لنا العديد من الحقائق حول واقع الأمن الحضري بمدينة بئر العاتر والتي يمكن أن نوجزها على النحو التالي:

1- سيطرة العنصر الذكوري على مختلف الجرائم بالوسط الحضري للمدينة، مما يعني أن هذه الفئة هي الأكثر تهديدا للأمن بالمدينة، وهذا يتماشى مع ما هو معروف ومألوف.

2- تمثل المخالفات المتعلقة بالاعتداءات الجسدية والتي تمس الممتلكات الخاصة والعامة النسبة الأكبر من الجرائم التي تهدد الأمن الحضري بالمدينة.

3- لم تشكل الجرائم الاقتصادية تهديدا كبيرا بالمدينة رغم كونها تعرف ارتفاعا طفيفا من سنة لأخرى خلال الثلاث سنوات الأخيرة ويرجع ذلك ربما لكون المدينة تقع ضمن الشريط الحدودي للولاية مع الجارة تونس التي تشهد انفلاتا أمنيا ووضعا اقتصاديا صعبا مما استوجب من السلطات الجزائرية انتهاج مقاربة أمنية مشددة من طرف أجهزة الأمن المختلفة.

4- لم تشكل مخالفات ذات البعد الإعلامي خطرا كبيرا على الأمن المجتمعي بالمدينة، غير أنها تبقى تشكل تهديدا محتملا لارتباطها بشبكة الإعلام والمعلوماتية العالمي والذي بإمكانه اختراق الدول والمجتمعات بسهولة إذا لم يتم تشديد الرقابة من خلال الأمن السبيراني.

5- الملاحظ أن المخالفات التي تهدد الأمن الصحي بالمدينة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الثلاث سنوات الأخيرة خصوصا ما تعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ربما يرجع ذلك لتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) وكذلك نظرا لتشديد الرقابة على الحدود الغربية للوطن.

6- الملاحظ كذلك أن الأمن البيئي بالمدينة معرض للعديد من التهديدات والأخطار التكنولوجية والبشرية، مما يستوجب أخذ الحيطة والحذر خلال وضع مختلف الخطط التنموية المتضمنة التوسع العمراني والمشاريع السكنية عبر تفعيل مخططات التهيئة والتعمير وتحديثها وفق مقاربة مستدامة.

أما بخصوص النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والتي اعتمد فيها على الاستبيان الميداني، فيمكن تسجيل الاستنتاجات الأساسية التالية:

1- الملاح وجود استعداد رسمي وشعبي للسعي قدما بغية تحقيق الأمن الحضري المستدام وفق مقاربة تشاركية مبنية على التحاور البناء في ظل مبادئ الحوكمة الحضرية.

2- يشكل محور الأمن الحضري بوسط المدينة أهم مرتكز يمكن اعتماده كمنطلق لتحقيق الأمن المستدام بمختلف أبعاده الأخرى سواء اقتصادية كانت أو صحية وحتى بيئية وغيرها، رغم كون الأمن الفكري هو الآخر شكل نسبة كبيرة من اهتمام مجتمع الدراسة.

3- تبقى الدولة بمختلف مصالحها ومؤسساتها المسؤولة الأولى عن كل ما يتعلق بالأمن، ونخص بالذكر أجهزة الأمن المختلفة التي تشكل اليد الضاربة والأداة الأهم لتحقيق الأمن الحضري بالمدينة، غير أنها تبقى في حاجة ماسة وضرورية لباقي مصالح ومؤسسات الدولة والفعلين الحضريين للمجتمع المدني.

4- شكلت المقاربة الأمنية المتمثلة بالأساس في الردع الاستباقي واللاحق الطريقة الأكثر نجاعة والأسلوب الفعال لتحقيق الأمن الحضري بالمدينة. فيما يبقى دور المصالح الأخرى لا يستهان به.

5- شكل التهريب والسرقة المظاهر الرئيسية لعدم توفر الأمن بالمدينة، حيث أن الظاهرتين لهما ارتباط وثيق بانتشار البطالة وسط الفئة النشطة من السكان، والتي رافقها موقع المدينة الحدودي الذي شجع العديد من السكان على انتهاج التهريب كوسيلة استرزاق والربح السريع على حساب أمن الوطن والمواطن.

6- تعتبر الفئة الأكثر عرضة لمختلف مظاهر اللاأمن سواء كفاعلين أو كضحايا، فئة الاطفال والمراهقين (0618 سنة)، هذه الفئة الهشة التي تتميز بخصوصية اجتماعية وبيولوجية تستدعي الرعاية والاهتمام.

7- شكل انتشار البطالة بشكل كبير وسط سكان المدينة بسبب غياب التنمية المحلية، أحد أهم العوامل المسببة والمؤدية لظهور العديد من المخالفات الأمنية المختلفة، مما يجعل من المقاربة التنموية ذات أهمية بالغة في تحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة.

8- ضعف انتشار ثقافة الوعي بضرورة التبليغ عن مختلف مظاهر وظواهر اللاأمن بالمدينة، شكل هو الآخر عاملا مهما في عدم تحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة، ذلك أن نسبة كبيرة من السكان ترى بعدم جدوى عملية التبليغ في الحد من الجرائم، أو تتخوف من تبعاتها.

9- بينت الدراسة أن المقاربة الأمنية وحدها لا تكفي لتحقيق الأمن الحضري المستدام، بل يجب اعتماد أساليب أخرى بالموازاة معها، حيث اعتبر أسلوب التربية والتعليم الآلية الأكثر نجاعة عبر تجنيد المدارس ومؤسسات التربية والتكوين وكذلك المساجد والمؤسسات الدينية.

10- أثبتت الدراسة كذلك أن تجنيد الفاعلين الحضريين من مكونات المجتمع المدني، تشكل هي الأخرى إحدى الوسائل الفعالة والناجعة لتحقيق الأمن الحضري المستدام. كما نوهت الدراسة لأهمية الإعلام والوسائل الاتصال، التنمية المحلية والعمل الأسري، كلها عوامل مساعدة في ذلك.

من خلال النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية والمشار إليها سلفا، يمكننا الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال القول بأن عملية تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر يمكن تحقيقها عبر المزاوجة، من جهة، بين الاعتماد على المقاربة الأمنية كحل استباقي

ردعي وكأسلوب وقائي، ومن جهة ثانية يجب عدم إغفال دور العديد من الفاعلين الحضريين من خلال اعتماد مقاربة تشاركية مبنية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتجنيد مختلف مصالح ومؤسسات الدولة من المدرسة إلى المسجد إلى الجامعة إلى الإعلام بأنواعه وأشكاله المختلفة لنشر الوعي وغرس ثقافة السلم والتعاون في نفوس الناشئة من أبنائنا وبخاصة من هم في سن المراهقة، وذلك بالتركيز أيضا على اللبنة الأساسية لبناء المجتمع ألا وهي الأسرة.

IV- الاقتراحات والتوصيات:

من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها انطلاقا من الدراسة الميدانية ومناقشتها، وبالاعتماد على طريقة التحليل الرباعي (SWOT) والتي شملت كما أسلفنا عينة منتقاة من المجتمع المحلي بالمدينة، تم مراعاة العديد من العوامل في اختيار أفرادها، تبعا لما تم التوصل إلي من نتائج واستنتاجات يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحقيق الأمن الحضري بالمدينة بطريقة فعالة ومستدامة، بحيث يمكن عبرها رفع العراقيل واستغلال المقومات والمحفزات الطبيعية منها والبشرية للوصول إلى مجتمع محلي حضري آمن. تبعا لذلك نجد من الضروري تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- العمل الجاد على تحقيق التنمية المحلية المستدامة الشاملة، عبر تثمين مختلف المقومات الطبيعية والبشرية للمنطقة ككل، وللمدينة على الخصوص، والسعي نحو الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد للرفع من مستوى جودة حياة السكان، والحيلولة دون ظهور عوامل الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

2- تقوية الروابط ما بين أجهزة الدولة ومصالحها الإدارية المختلفة ومكونات المجتمع المدني، من خلال وضع قوانين ونظم تحدد نمط العلاقة فيما بينها بما يضمن التعاون البناء والفعال في جميع المجالات.

3- تعزيز حملات التعبئة لنشر مفاهيم الأمن المجتمعي وقيمه بمساهمة مختلف المؤسسات الوطنية وقوى المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية، عبر تنظيم حملات توعية، أيام دراسية، منشورات تعليمية خصوصا بالمدارس والمساجد والأماكن العمومية.

4- تقريب المواطن من الأجهزة الأمنية المختلفة (الشرطة، الدرك، الجمارك، الحماية المدنية) وكذلك مصالح الإدارة المكلفة بمهام لها علاقة بالأمن المجتمعي (مديرية التجارة، الغابات، البيئة ...) عبر تنظيم معارض وملتقيات للتعريف بدورها وعلاقتها بالمواطن وأمنه.

5- العمل على نشر وترسيخ ثقافة التبليغ عن كل ما من شأنه الإضرار بأمن البلاد والعباد، عبر استغلال مختلف وسائل الاعلام والاتصال والتواصل كالقنوات التلفزيونية، الجرائد، المواقع الالكترونية، المنابر المسجدية.

6- العمل على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالمدينة، من خلال مكافحة مختلف مظاهر المخالفات العمرانية كانتشار الأحياء الفوضوية، الحظائر غير الرسمية، التجارة الفوضوية، الرمي العشوائي للنفايات وغيرها من مظاهر التريف بالمدن.

7- فتح أرضية رقمية للإبلاغ عن الأشخاص المسببين في التهديد المجتمعي بمختلف أبعاده على المستوى المحلي والوطني.

8- العمل على تفعيل دور الأسرة في تلقين مبادئ الأمن للأطفال من خلال تنظيم نشاطات وحملات خاصة بالمرأة خصوصا الماكثة بالبيت.

9- تفعيل دور الأجهزة الأمنية من خلال منحها الصلاحيات اللازمة في التعامل مع المجرمين خصوصا عصابات الأحياء، وذلك بتزويد الأحياء السكنية الكبيرة والجديدة بمراكز للشرطة الجوارية، أو على الأقل زيادة الدوريات الامنية خصوصا الليلية منها.

10- اقتراح تأسيس "يوم وطني للأمن المجتمعي" يكون فرصة للتنويه بعمق القيم الوطنية، الدينية والتاريخية التي تجمع الجزائريين وتوحدهم.

9- "تأسيس لجنة لإصدار تقرير سنوي حول واقع الأمن المجتمعي" في الجزائر وتشخيص تحولاته وتهديداته، مكونة من مختلف المختصين في مجال الأمن، القانون، التنمية، علم النفس، علم الاجتماع، مع منح الجامعة العضوية الدائمة بها.

10- استحداث "مؤسسات ومراكز حكومية متخصصة لقياس الرأي العام وتوجهاته، بإشراك النخب في شتى المجالات، مع العمل على تمويل البحث العلمي الجامعي في هذا الصدد.

11- دعم انخراط الهيئات المتخصصة في الاتصال والتكنولوجيات الحديثة عبر وضع برامج خاصة تحصينية في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

12- -القيام بإصلاحات إضافية على منظومة التشريع الأمني وجعلها متجانسة مع منظومة التخطيط المجالي والحضري بالجزائر وذلك لتحقيق الأمن المجتمعي بشكل عام.

13- التأكيد على مسألة حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي ضمن دراسات المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير بالعمل على إثراء وتوسيع مضمون هذه المخططات ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحماية البيئة كإدراج مخططات التعمير الإيكولوجي، ومخططات النجاعة البيئية .

الخاتمـــــــــــة

العامـــــــــــة

يعتبر الأمن المسعى النبيل والهدف السامي الذي تصبوا إليه جميع الأمم والشعوب وتعمل جاهدة لتوفيره الدول والحكومات عبر مخططات وبرامج وميزانيات ضخمة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر خاصة في ظل الوضع العالمي الحالي الذي تعرف فيه أغلب الدول تحديات أمنية كبيرة ورهانات خطيرة تمس بأمنها الخارجي والداخلي على حد سواء. كما أن أغلب أجهزة الأمن والدفاع أصبحت عاجزة عن توفير الأمن لشعوبها انطلاقا من نظرة ضيقة تقوم بالأساس على التسلح وتجنيد الأجهزة الأمنية فقط، عبر مقاربة مفادها" الكل الأمني" متجاهلة أو متناسية الدور الفعال لباقي مكونات المجتمع في المساهمة لتحقيق الأمن خصوصا بالمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية والسكنية العالية.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا هذه التي تطرقنا فيها لإشكالية الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر، كونها من المدن الجزائرية الحدودية التي تشهد وتعرف تحديات أمنية وتنموية كبيرة منذ عقود خلت، حيث حاولنا الخوض في إمكانية تحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة، من خلال إبراز العوامل المحفزة والمعيقة لتحقيق هذا الهدف المنشود، وذلك عبر دراسة تشخيصية وميدانية شملت الولوج في واقع المدينة طبيعيا وبشريا وذلك انطلاقا من المعطيات الإحصائية لمختلف المصالح والأجهزة خصوصا تلك المكلفة بالأمن بأبعاده المتعددة.

خلصت الدراسة إلى أن مدينة بئر العاتر بحكم خصائصها الطبيعية والبشرية، تواجه تحديات تنموية وأمنية كبيرة، زادت من حدتها عدة عوامل كموقعها الحدودي وضعف التنمية المحلية بها، بالإضافة إلى خصوصية التركيبة البشرية والسكانية من الناحية الاجتماعية والإثنية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انتشار البطالة والآفات الاجتماعية كجرائم الاعتداءات، السرقة، التهريب وغيرها من المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي والمستقبل الاقتصادي للمدينة. ومما زاد الوضعية سوء اعتماد الدولة على المقاربة الأمنية كحل شبه وحيد لمحاربة هذه الظواهر، في غفلة تامة عن الدور الفعال لمختلف الفاعلين الحضريين خصوصا مكونات المجتمع المدني، المدارس، المساجد وغيرها ممن يمكنهم المساعدة والمساهمة في محاربة الجريمة بالوسط الحضري، عبر نشر الوعي وغرس ثقافة البليغ عن كل ما من شأنه تهديد أمن المواطن والمجتمع.

أمام هذه الوضعية، وبهدف تحقيق الغاية المنشودة والمتمثلة في تحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة خصوصا وبالمدن الجزائرية عموما، أصبح من الحتمية بما كان، ضرورة انتهاج مقاربة تشاركية مبنية على أساس مبادئ وأسس التنمية المستدامة، فالأمن للمواطن وبالمواطن، ولا يمكن بناء وحماية الوطن إلا بإشراك الجميع دون إقصاء مصداقا لقوله تعالى" وتعاونوا على البر والتقوى".

قائمـــــــــــــــة

المراجـــــــــــــــع

- **الكتب:**

1- نبيل صافية، **مجموعة بريكس دول نامية تصنع نظاماً اقتصادياً جديداً**، طهران: معهد أبرار المعاصر، 2022.

2- علي الباز، **الإعلام والإعلام الأمني**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مطبعة الإشعاع الفنية، 2021).

3- سعيد، محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، 2010، **مفاهيم أمنية**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

4- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، ،2009.

- **المقالات والمجلات:**

5- بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد ،40 العدد ،160 (2005).

6- جويدة حمزاوي،"مفهوم الأمن بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد :مفهمة توصيفية متعددة المستويات"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد7، العدد2، (2022).

7- در محمد، 2017، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 9، الجزائر.

8- حواوسة جمال، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية اجتماعية تحليلية، مجلة دراسات، المجلد 7، العدد 3، (2018).

9- حذبي فيصل، الأزمة الخفية: مشكلة الأمن الغذائي الحضري، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021.

10- طوات عبد النور، شنين محمد الهادي، "بناء الأمن في المجتمع المتعدد: قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي وتجلياته على ضوء صحيفة المدينة"، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 4، العدد 2، (2020).

11- نجيب بصيلة، المقاربة الأمنية المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية للجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص جوان 2008، جامعة ورقلة.

12- نغم محمد خالد حسن، "الأمن الحضري في تخطيط المدن"، **مجلة كلية التربية للبنات**، جامعة بغداد، العدد 2، المجلد 31، (2020)

13- محمد زبير، محمد خثير، واقع الأمن الصحي بالجزائر "دراسة تحليلية للمؤشرات الصحية لولاية عين الدفلى، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 1-12.

14- مصطفى زيكيو، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 4، العدد 7، 2012، جامعو مستغانم، الجزائر.

15- سليمان سميرة، المجتمع المدني كآلية لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر: المعيقات والآفاق، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 9، العدد2، جامعة خنشلة، 2022.
16- سليم عاشور، الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 03، المجلد 08، 2023.
17- سعيدي ياسين، الأمن المجتمعي في الجزائر: بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، **مجلة القانون**، المجتمع والسلطة، المجلد 11، العدد1، 2020.
18- عباد لويزة، الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية، **مجلة الرواق**، العدد 5، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017.
19- عبد الله أبوبكر أحمد النيجيري، دور القضاء في أمن واستقرار ورفاهية المجتمع، **المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، العدد 16، 2020.
20- علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، المجلد ط1، ابن النديم للنشر والإشهار، الجزائر، 2017.
21- عزاوي أحمد، بسودة عبد الكريم، دور الإعلام الامني في مكافحة الجريمة الإلكترونية: **مجلة الجيش الجزائرية نموذجا**، مذكرة ماستر في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، الجامعة الإفريقية أحمد دراية، أدرار، 2018.
22- قريقة عبد السلام، الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 1، 2016.
23- خلود عبد الله مليان، استراتيجيات مفهوم الأمن العالمي وأهمية تطبيقها في أوقات الأزمات الأمنية، المجلد 7، العدد 5.

- **المذكرات، الرسائل والأطروحات:**

1- أبوعليم، روان خليل مسلم، **دور مديري مدارس التربية والتعليم للواء قصبة المفرق في تعزيز مفهوم الأمن الاجتماعي**، رسالة ماجستير، قسم الإدارة التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة آل البيت، الأردن.
2- سعيدي ياسين، 2016، **التحديات الأمنية في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الحقوق والسياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران.
3- عائشة بن عاشور، **إشكالية الأمن والتنمية بمنطقة السهل الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، تخصص دراسات أمنية واستيراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011).
4- فارس علي، العقار الحضري وعلاقته بالتوسع والتشكل العمراني (حالة مدينة بئر العاتر نموذج)، رسالة ماجستير: (جامعة بسكرة، كلية العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، 2014).
5- قرميط علي، **علاقة الأمن المروري الحضري بالتنظيم العام للمدينة**، مذكرة ماجستير: كلية العلوم والهندسة، جامعة المسيلة، 2003.

- **الدراسات:**

6- الحربي محمد بن محمد أحمد،"استراتيجية مقترحة لتحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية في المملكة العربية السعودية"، ندوة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2014.

7- مذكرة تقديم **الدراسة التحليلية لمخطط شغل الأراضي أ الشريحة 01 لبلدية بئر العاتر** - مكتب الدراسات والانجازات في التعمير URBA باتنة – 2008.

- **مواقع شبكة الانترنيت:**

2- أنظر الرابط: (https://www.moias.org/content.php?id=609)، (2024/01/26).

3- جعفري مفيدة، **البيئة والأمن**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2014.

4- أنظر الرابط: .sa.gov.modon.w ، (2024/01/22).

5- حسين البجاوي: " فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر"، أنظرالرابط: www.startimes.com/?t=2444، .(23/01/2024) أنظر الرابط: https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/presentation/org_missions/org_missions_ar.php، (2024/01/29).

6- أنظر الرابط: https://douane.gov.dz/، (02/02/2024).

7- أنظر الرابط: https://www.protectioncivile.dz/arabe/، (02/02/2024).

8- أنظر الرابط: http://dspace.univ-tebessa.dz:8080/jspui/bitstream/.pdf، (02/02/2024).

9- زعرور طارق، "التوزيع النمطي للجريمة باألوساط الحضرية في الجزائ"ر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أنظر الرابط: https://www.mjustice.dz/ar/، (04/02/2024).

10- امحند برقوق، **الأمن الانساني ومفارقات العولمة**، موقع سياسة، متوفر على الرابط : http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html

11- أنظر الرابط: . https://www.skynewsarabia.com، (2024/02/25).

قائمـــــــــــــــة

الملاحـــــــــــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة -
كلية: علوم الطبيعة و الحياة و العلوم الدقيقة

قسم: علوم الأرض و الكون

استمارة مقابلة لإنجاز بحث لنيل شهادة الماستر – تهيئة حضرية – بعنوان

عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر

من إعداد الطالب :
- لوالباني أيمن

تحت إشراف الدكتور:
حسيـن بـولمعيـــز

هاتف:06.64.64.68.18

Email : houcine.boulmaiz@univ-tebessa.dz

ملاحظة: معلومات هذه الاستمارة تستعمل حصريا لأغراض علمية
السنة الجامعية 2025/2024

من فضلكم: ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

1- حسب رأيكم، هل يمكن تحقيق الأمن المستدام بمدينة بئر العاتر ؟ نعم ☐ لا ☐

2- إذا كانت الإجابة السابقة بنعم، ما هو المحور الأكثر أهمية وضرورة ؟ - الأمن الحضري ☐ - الأمن الصحي ☐

- الأمن الاقتصادي ☐ - الأمن الغذائي ☐ - الأمن الفكري ☐ - الأمن الإعلامي ☐ - الأمن البيئي ☐

- أخرى: .....

.....

3- حسب رأيكم، ما هي المصالح الأكثر علاقة بتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر من بين المصالح التالية ؟

- الأمن الوطني ☐

- الجمارك ☐

- مديرية التجارة وقمع الغش ☐

- الشؤون الدينية (خاصة إمام) ☐

- القطاع الصحي ☐

- التعليم و التكوين ☐

- النشاط الاجتماعي ☐

- القضاء (المحكمة) ☐

- الصحافة (مراسل صحفي) ☐

- أخرى : .....

.....

4- هل قامت هذه المصالح بأي نشاط يتعلق بأحد المحاور السابقة ؟ نعم ☐ لا ☐

5- إذا كانت الإجابة بنعم، حدد نوع النشاط من بين ما يلي : - حملات توعية ☐ - أيام دراسية ☐

- منشورات توضيحية ☐ - حملات مداهمة ☐ - حملات عبر الإعلام ☐

- أخرى: .....

.....

6 - حسب رأيكم، ما هي مظاهر اللاأمن التي تراها منتشرة بمدينة بئر العاتر؟

- انتشار السرقة ☐ - انتشار الاعتداءات الجسدية ☐ - التهريب ☐ - التجارة الفوضوية ☐ - المهاجرين الأجانب ☐

- أخرى: .....

.....

7- حسب رأيكم، ماهي الفئات الأكثر عرضة لعدم توفر الأمن بمدينة بئر العاتر؟

- الأطفال ☐ - النساء ☐ - كبار السن ☐ - المراهقين ☐ - المسافرين ☐ - الأجانب ☐

- أخرى: .....

8- حسب رأيكم، ما هي الأسباب الأكثر تأثيرا في انتشار اللاأمن بمدينة بئر العاتر؟

- انتشار البطالة ☐ - التسرب المدرسي ☐ - انتشار المؤثرات العقلية ☐ - نقص الهياكل الأمنية ☐

- غياب ثقافة التبليغ ☐ - ضعف الإعلام والوعي ☐ - غياب التنمية المحلية ☐

-أخرى: .....

.....

9- حسب رأيكم، هل يساهم المواطن والمجتمع المدني في تحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر؟ نعم ☐ لا ☐

10- إذا كانت الإجابة السابقة بلا، برأيكم ما هي الأسباب التي تحول دون مساهمتهم؟

- نقص الوعي ☐ - غياب وسائل الاتصال المناسبة ☐ - ضعف التأطير والتنظيم ☐ - الخوف من التبعات ☐

- غياب الوازع الديني والأخلاقي ☐ - غياب الإطار القانوني ☐

- أخرى: .....

.....

11- حسب رأيكم، ما هي درجة الوعي لدى السكان بأهمية التعاون مع مختلف مصالح الدولة لتحقيق الأمن بالمدينة؟

- عالية ☐ - متوسطة ☐ - ضعيفة ☐ - ضعيفة جدا ☐ - منعدمة ☐

12- برأيكم هل يكفي الاعتماد على المصالح الأمنية فقط لتحقيق الأمن بمدينة بئر العاتر ؟ - نعم ☐ - لا ☐

13- إذا كانت الإجابة بلا، ما هي الطرق الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها ؟

- التربية والتعليم ☐ - الإعلام والتوجيه ☐ - تجنيد المجتمع المدني ☐ - العمل الأسري ☐ - التنمية المحلية ☐

- أخرى: .....

.....

.....

14- ما هي اقتراحاتكم بشكل عام لتحقيق الأمن بالمناطق الحضرية والتجمعات العمرانية الكبرى بالجزائر؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الملخص

يعتبر الأمن الحضري من أهم أسس التنمية المستدامة، فهو غاية ووسيلة في نفس الوقت، وتزداد أهميته أكثر في المدن الحدودية ذات الكثافة السكانية الكبيرة على غرار مدينة بئر العاتر الواقعة بولاية تبسة شمال شرق الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم العوامل المحفزة أو المعيقة لتحقيق الأمن الحضري المستدام بالمدينة. خلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على المقاربة الأمنية وحدها كحل لهذه المعضلة يعتبر غير كاف، إذ يجب إشراك جميع الفاعلين الحضريين من مكونات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة المختلفة كالمدرسة، المسجد ووسائل الإعلام وغيرها، للرفع من درجة الوعي لدى السكان وغرس ثقافة التبليغ والتعاون، عبر مقاربة تشاركية هدفها تحقيق الحوكمة الحضرية في ظل مبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الحضري، التنمية المستدامة، المدن الحدودية، بئر العاتر، تبسة.

Abstract

Urban security is considered one of the most important foundations of sustainable development. It is both a goal and a means at the same time, gaining more significance in border cities with high population density, such as the city of Bir El-Ater in the northeast of Algeria. This study aims to highlight the key factors that promote or hinder the achievement of sustainable urban security in the city. The study concluded that relying solely on a security approach is not sufficient to solve this dilemma. It is essential to involve all urban actors, including components of civil society and various state institutions such as schools, mosques, media, and others, to raise awareness among the population and instill a culture of reporting and cooperation through a participatory approach aimed at achieving urban governance within the framework of sustainable development principles.

Keywords:
Urban security, Sustainable development, Border cities, Bir El- Ater, Tebessa

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Larbi Tébessi -Tébessa-

Faculté des Sciences Exactes et des Sciences de la Nature et de la Vie

Déclaration sur l'honneur de non-plagiat

(À joindre obligatoirement au mémoire, remplie et signée)

Je soussigné(e).

Nom, prénom : لولياني أيمن

Régulièrement inscrit (e) : ماستر جيوفيزياء وتهيئة الإقليم

N° de carte d'étudiant : 191934017825

Année universitaire : 2023/2024

Domaine : جيوفيزياء وتهيئة الإقليم

Filière : جيوفيزياء وتهيئة الإقليم

Spécialité : تهيئة حضرية

Intitulé du mémoire :

عوائق ومحفزات الأمن الحضري المستدام
ببلدية بئر العاتر

Atteste que mon mémoire est un travail original et que toutes les sources utilisées ont été indiquées dans leur totalité .je certifie également que je n'ai ni recopié ni utilisé des idées ou des formulations tirées d'un ouvrage, article ou mémoire ,en version imprimée ou électronique, sans mentionner précisément leur origine et que les citations intégrales sont signalées entre guillemets.

Sanctions en cas de plagiat prouvé :

L'étudiant sera convoqué de vent le conseille de discipline, les sanctions prévues selon la gravité de plagiat sont :

- L'annulation du mémoire avec possibilité de la refaire sur un sujet différent.
- L'exclusion d'une année du master.
- L'exclusion définitive.

Fait Tébessa, le .....

Signature de l'étudiant(e).

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
ECHAHID CHEIKH LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
FACULTY OF EXACT SCIENCES, NATURAL AND LIFE SCIENCES

Département : des Sciences dela Terre et de l'Univers

Filière : Géographie et Aménagement du Territoire

Spécialité : Aménagement Urbain

Année universitaire 2023/2024

Formulaire de levée de réserves après soutenance d'un Mémoire de Master

Données d'identification du candidats (es) :

Nom et prénom du candidat : أيمن لولباني

Intitulé du Sujet :

عوائق ومحفزات تحقيق الأمن الحضري المستدام بمدينة بئر العاتر (ولاية تبسة)

Données d'identification du membre de jury :

Nom et prénom : حميمد صباح

Grade : أستاذ مساعد "أ"

Lieu d'exercice : Université Echahid Cheikh Larbi Tebessi – Tébessa-

Vu le procès-verbal de soutenance de la thèse sus citée comportant les réserves suivantes :

تعديل فهرس المحتويات بما يتجاوب
والترقيم في متن المذكرة.

Et après constatation des modifications et corrections suivantes :

تم رفع التحفظات المطلوبة.

Je déclare en ma qualité de président de jury de soutenance que le mémoire cité remplit toutes les conditions exigées et permet au candidat de déposer son mémoire en vue de l'obtention de l'attestation de succès.

Tébessa le : 25/06/2024

Président de jury de soutenance : (Nom/Prénom et signature)

صباح حميمد